

تحت | كيف تهدد التبعية | تحليل | الملك «يسحب الثقة» | من النخب الحزبية القديمة قبل الانتخابات | الأضواء | للخارج الأمن الطاقى للمغرب | إخبار

الأخبار

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

سري

مدير النشر:
الطيب العلوي

المؤسس:
مصطفى العلوي

البواري.. الوزير اللي نتسناو بتركـتو

بغض النظر عن كون وزير الفلاحة أحمد البواري، واحدا من أعضاء اللوبي المحسوب على عزيز أخنوش، المنتهية ولايته قريبا، وبغض النظر عن مساره المائي (..)، يتزامن المعرض الدولي للفلاحة بمكناس هذه السنة مع عدة تقلبات عالمية (..)، والمغاربة يقولون: «أبريل الخليل.. مرة شرقة ومرة برقة حتى طرطق الورقة..»، وهو ما يعني أن حسابات هذا الشهر ستغطي كافة حسابات السنة، بين «الشناقة» و«الفراقشية» والحرب، والبترو، والانتخابات.. والمجموع الصافي هو الذي سيحدد هل سيكون «العيد الكبير» في متناول المواطنين..

◆◆◆◆ التفاصيل في ركن «متابعات» ◆◆◆◆

كواليس الأخبار

ملفات الفايق تضع
زعيم الأحرار في قلب الزوبعة



تقارير أمنية تبعد
المشبهوهين عن الانتخابات المقبلة

كواليس
الأخبار

ماذا تركت الدولة
للأحزاب السياسية؟

ملف
الأسبوع

كواليس الأخبار



الداخلية تحل محل الحكومة

ورش الجهوية المتقدمة، وتعزيز التنمية المحلية المتوازنة، مشيراً إلى أن عدداً من المشاريع عرفت تقدماً ملموساً، بينما أخرى عرفت بعض الإكراهات المتداخلة. بعد تولي الداخلية زمام الأمور والإشراف المباشر والرئيسي على برامج التنمية في مختلف العمالات والأقاليم، يتأكد أن الحكومة أصبحت خارج إطار التنمية ولا تملك أي تصور يساهم في تحقيق التنمية على مستوى الجهات والأقاليم والمناطق النائية، لكونها لا تملك الإرادة الفعلية للنزول لهذه المناطق والوقوف على حاجياتها.

وفق مقارنة جديدة تستمد أولويات البرامج من الاحتياجات المعبر عنها من قبل المواطنين، خلال المشاورات الواسعة التي نظمت على مستوى العمالات والأقاليم، بناءً على تحليل مختلف المؤشرات السوسيو-اقتصادية، وتحديد نقاط القوة والضعف فيما يخص ولوج الساكنة إلى الشغل والتعليم والصحة والماء وبرامج التأهيل الترابي. وقد أكد لفتيت في جواب عن سؤال برلماني، أن وزارة الداخلية تولي أهمية كبيرة لمواكبة الجهات في تنزيل برامجها التنموية باعتبارها الأداة العملية لتنفيذ

الرباط. الأسبوع

يبدو أن حكومة أخنوش أصبحت خارج قطار التنمية الذي تنهجه الدولة، بعدما تحولت إلى حكومة صورية لا سلطة لها على المشاريع التنموية المبرمجة خلال السنوات المقبلة.

فمنذ مجيء الحكومة ظلت بعيدة كل البعد عن التنمية المحلية ولم تحقق أي منجزات في هذا المجال، على مستوى الجبال والمناطق البعيدة، والتي ظلت خارج تصور الحكومة التي كانت تبحث فقط عن التسويق الإعلامي لمشاريع محدودة ليس لها أي أثر على أرض الواقع. فبعدما طلب وزير الداخلية من الولاية والعمال في الصيف الماضي، وضع جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، تنفيذاً للتوجيهات الملكية، وإطلاق مشاورات واسعة والتواصل مع كل الفاعلين من المنتخبين المحليين والمجتمع المدني والمقاولات، والانفتاح على المقترحات والحاجيات، تأكد فعلياً أن وزارة الداخلية أخذت زمام المبادرة وسحبت البساط من تحت الحكومة التي عجزت عن تحقيق التنمية رغم الوعود التي قدمتها خلال بداية تنصيبها. وقد قدم الوزير عبد الوافي لفتيت، خلال المجلس الوزاري الأخير، الذي ترأسه الملك، عرضاً جديداً للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.

البيان
الاستطور

بقلم: الطيب العلوي

هل سيحل عرس الهمة
مشاكل المغرب؟

تعيش الرباط هذا الأسبوع على إيقاع حفل زفاف نجل المستشار الهمة، عبد الولي، والمعلومة لمن لم يتوصل بالدعوة (...) أفادت بها مصادر إعلامية وتناقلتها أخرى.. هذا الحدث، يذكرنا بأعراس عديدة من تاريخ المغرب، ساهمت في كثير من الحالات في تأكيد بعض الأمور (...) أو تغيير أخرى.. وقد نبداً بذكرى زفاف الحاجب الملكي علي بنيعيش، حيث قرر الحسن الثاني الإشراف على العرس، وكان أول ملك في تاريخ المغرب يقلب التقليد المخزني وينزل شخصياً في حفل مخزني بدار المخزن لشخص من خارج العائلة الملكية.. لينش الذباب (...) عن حصان كان يركبه حاجبه الخاص وكأنه سلطان، والمخازنية والموسيقيون يعزفون حول الحصان المترتر، وأصر الملك على المسك بلجام الحصان إلى آخر مطافه.. ليبرهن للجميع على أن تغيير بعض الطقوس هي كذلك جزء من الديمقراطية (...).

والأعراس الرسمية أو شبه الرسمية (...), لم تكن بالضرورة محفوفة باللمحات البهيجة، وقد نذكر منها، وفي خضم الغضب الملكية (...), ندم الحسن الثاني على اليوم الذي سمع فيه بأن الأمير مولاي هشام شاهد هشام المنظري في إحدى حفلات الزفاف بطريق زعير، فاستدعاه للمطبخ حيث ضرب الأمير مولاي هشام المنظري بجميع ما في المطبخ من أواني، لأن المنظري كان ينتحل شخصية مولاي هشام وينزل في الفنادق العالمية تحت اسم مولاي هشام، ولم يكن الحسن الثاني وقتها يعرف شيئاً، حتى استدعى الملك مولاي هشام وأنبه على تصرفه وضربه لهشام المنظري.

الأعراس وحفلات الزفاف الكبيرة كانت دائماً تأتيها بحصتها من القرارات، وحتى التعيينات، وأحياناً انتهز الفرص (...)، وأحياناً أخرى بعض التحالفات التي لم تكن في الحسبان، والسبب همس لنا به الحسن الثاني يوماً، لما تحدث عن المعارضة، في ندوة صحفية بتاريخ 18 شتنبر 1974، أيام كانت فعلاً هناك معارضة (...)، بالقول: ((إن المعارضة في المغرب تكتسي أشكالاً جد خاصة، فهي معارضة نوعية، تتعامل معها في الصحف، لكننا نذهب إلى حفلات العقيقة والأعراس وحفلات الزفاف عند بعضنا البعض)).

أما عرس ابن السي فؤاد، والذي يترامز هذه المرة مع مجموعة من الأخبار المتناقضة (...), والتناقض يزيد مع اقتراب الانتخابات المقبلة، بين تنبؤات حول عودة المستشار الملكي إلى الواجهة بحكومة ائتلافية مع الاتحاد الاشتراكي والاستقلال، وأخرى حول استنجد الأحرار به.. كلها أخبار ربما قد يغير مسارها عرس السنة (...), وفي انتظار ما سيسفر عنه من «تقنيات»، تبقى كل مقارنة للوضعية السياسية الحالية مع هذا العرس، لا تذكرني إلا باليوم الذي نادى فيه الرئيس السابق بوش على مديره في المخابرات، وسأله عما عمله الرئيس صدام حسين في الساعات الأخيرة، فأجابه بتقرير يقول فيه، إما أنه سيحضر زفاف ولده، وإما أنه سيذهب إلى الحج، وإما أنه سيخلق ذقنه.. وهو شيء يدعو طبعاً للسخرية.. تهانينا للعروسين.

جودار يستقطب رجال الأعمال لحزبه

الرباط. الأسبوع

إضافة نوعية، وتقوية لحضور حزب «الحصان» في المشهد السياسي، في ظل عمليات الاستقطاب التي تعرفها مختلف الأحزاب.

ويسعى جودار إلى استقطاب مجموعة من رجال الأعمال الذين لهم علاقة بالمجال الرياضي إلى صفوف حزبه خلال المرحلة المقبلة، من أجل تعزيز حضوره وتنافس في الانتخابات المقبلة قصد الحصول على مقاعد في الحكومة.



نجح محمد جودار، رئيس حزب الاتحاد الدستوري، في استقطاب رجل الأعمال محمد الشيك، صاحب الوحدات الصناعية بالدار البيضاء، إلى صفوف حزبه، قادماً من حزب التقدم والاشتراكية.. وهو ما اعتبره منتسبون

علاكوش مرشح لخلافة ميارة

الرباط. الأسبوع

الاستقلال، وعضوا في المكتب التنفيذي، إلى جانب مسؤوليات نقابية أخرى على المستوى الجهوي، وشارك في مفاوضات أزمة النظام الأساسي لموظفي التعليم، ويحظى بدعم قيادات حزب الاستقلال لتولي منصب الكاتب العام للنقابة، حيث أكد عبد السلام اللبار، القيادي في الحزب والنقابة، دعمه له لقيادة الاتحاد العام للشغالين في المرحلة المقبلة. من جانبه، كشف ميارة عن عدم ترشحه لولاية جديدة على رأس النقابة، فاتحا المجال أمام قيادة جديدة، مبرزا أنه يتخذ موقف الحياد من مختلف الأطراف داخل المنظمة وعدم انخراطه في أي اصطفاك داخلي، وأن أولويته تتمثل في الحفاظ على وحدة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

ومن المرتقب أن يتم عقد المؤتمر الوطني الاستثنائي للنقابة يوم الأحد 26 أبريل 2026 بقصر المؤتمرات الولجة بسلا، لانتخاب الكاتب العام والمكتب التنفيذي الجديد.

بعدما أعلن النعم ميارة، الكاتب العام لنقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تنحيه عن رئاسة النقابة، اتجهت الأنظار إلى النقابي يوسف علاكوش كمرشح مناسب لتولي منصب القيادة اعتباراً لمساره النقابي. ووصل علاكوش لقيادة الجامعة الحرة للتعليم، أحد أبرز النقابات التعليمية، بعدما بدأ مساره مناضلاً فيها بصفته أستاذاً للتعليم الثانوي قبل أن يتولى مهاماً إدارية في إحدى المؤسسات التعليمية، ما جعله قريباً من هموم الأطر التعليمية ومعاونة الأساتذة في القطاع. وسبق ليوسف علاكوش أن شغل منصب الناطق الرسمي لنقابة

وزير التعليم يقاضي
رجل تعليم

الرباط. الأسبوع

أفاد الناشط التربوي ورجل التعليم عبد الوهاب السحيمي، أن الشرطة القضائية بمدينة تانسنا، ضواحي الرباط، استمعت إليه بناءً على شكاية تقدم بها ضده وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي.

وحسب السحيمي، فالموضوع يتعلق بست فيديوهات سبق أن نشرها في قنواته على «اليوتيوب»، يتناول فيها مواضيع تتعلق بمشروع «مدارس الريادة» الذي أطلقته الوزارة بهدف الرفع من جودة التعليم والحد من الهدر المدرسي.

وتأتي شكاية وزير التعليم ضد رجل تعليم في إطار النقاش العمومي الدائر حول مدارس الريادة، لكن هذه المتابعة تطرح التساؤل حول مدى احترام حرية التعبير في قطاع التعليم، وحول المشروع الذي تشوبه العديد من التعثرات والمشاكل في التنزيل، والتي عجلت بإعفاء بعض المدرء الإقليميين مؤخراً.



السحيمي

برادة

ميارة

علاكوش



واجب ومفخرة وطنية مع تحسين القدرات الرياضية



www.tajnid.ma

التسجيل مفتوح لغاية 30 أبريل
أمام الشباب من 19 إلى 25 سنة

كواليس الأخبار

ملفات الفايق تضع شوكي في قلب زوبعة أمام الرأي العام

الرباط، الأسبوع

بالرغم من حفظ القضاء للشكاية التي تقدم بها البرلماني المعتقل رشيد الفايق ضد محمد شوكي، رئيس حزب الأحرار، إلا أن القضية أثارت ضجة كبيرة لأنها جاءت في ظرفية خاصة، مع اقتراب الانتخابات التشريعية، وربما تؤثر على صورة الحزب لدى الرأي العام.

وقد قرر الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بفاس، وضع شكاية رشيد الفايق في الحفظ، لعدم كفاية الأدلة التي من شأنها المساعدة في استكمال البحث القضائي بعد رفض الفايق تقديم أي معطيات تدعم شكايته ضد

رئيس حزب «الحمامة»، خاصة بعدما قام أحد نواب الوكيل العام بزيارة المشتكي في السجن للاستماع إليه في الموضوع.

وحسب محامي الفايق، فإن هذا الأخير يتهم شوكي بالاستحواذ على مبلغ 100 مليون سنتيم من ميزانية مشتركة خصصت من قبلهما لتمويل الحملة الانتخابية في المدينة بلغت قيمتها المالية 800 مليون سنتيم، ساهم فيها مشتكي بـ 200 مليون سنتيم وظل المبلغ المتبقي مع الآخر، حسب دفاعه، مبرزا أن جزء من هذا المبلغ أعيد لاحقا، إذ تم

إرجاع 80 مليون سنتيم، بينما بقي مبلغ 100 مليون سنتيم دون تسوية.

وأضاف نفس المصدر، أن موكله مستاء لعدم فتح تحقيق في القضية رغم الاستماع إليه من قبل النيابة العامة، لكن الاستماع اقتصر فقط على مضمون الشكاية دون الخوض في تفاصيلها بسبب وضعه الصحي، معتبرا أن شكاية موكله تقتضي استكمال البحث والاستماع إليه في ظروف مناسبة لسرد كافة التفاصيل، قائلا أن موكله تقدم بعدة طلبات لإعادة الاستماع إليه داخل المؤسسة السجنية، مما يطرح التساؤل حول حقه في التقاضي.

وأثار حفظ الشكاية العديد من التساؤلات لدى الرأي العام، خاصة وأنها تتعلق برئيس حزب يقود الحكومة، والذي كان عليه الخروج عن صمته والتواصل مع المواطنين للرد على اتهامات الفايق، ولا زالت القضية تثير الجدل إلى حين كشف المشتكي عما يري شكايته.



الفايق

شوكي

وهبي يلجأ للقرآن في مواجهة خصومه

الرباط، الأسبوع

قام الوزير عبد اللطيف وهبي بتقديم الخطوط العريضة لمشروع قانون المحاماة رقم 66.23، داخل لجنة التشريع والعدل بمجلس النواب، وبدأ كلامه بالآية القرآنية: ((ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون))، في رسالة إلى معارضي قانون المهنة والعدول، وكذا خصومه السياسيين.

وكشف وهبي أهم مستجدات القانون الجديد، والمتمثلة في تعويض الامتحان بمباراة الولوج إلى المهنة، بهدف وضع وسائل عملية للتحكم في أعداد الوافدين إلى المهنة

وتمكنهم من الحصول على التكوين اللازم لهم، وتسهيل ممارسة المهنة، موضحا أن القانون ينص على إلزامية توفر المحامي على تكليف مكتوب من موكله، وذلك لضبط العلاقة بين الطرفين وتفاذي الإشكالات المرتبطة بإثبات النيابة، بالإضافة إلى ضرورة ارتداء البدلة المهنية أثناء الحضور أمام الهيئات القضائية أو التأديبية، للحد من ظاهرة انتحال صفة محامي.

من جهتها، قالت جمعية هيئات المحامين أنها ستواصل الترافع بشأن باقي النقاط التي لم تتضمنها الصيغة النهائية، أمام المؤسسة التشريعية، وتعتزم عقد لقاءات مع مكونات الأغلبية والمعارضة داخل البرلمان، بهدف النقاش وإغناء مضامين المشروع.



وهبي

عائلات معتقلي الصومال تطالب بتدخل الدولة

الرباط، الأسبوع

ما زالت عائلات المغاربة المعتقلين في الصومال تطالب السلطات المغربية بالتدخل لدى الحكومة الصومالية من أجل عودتهم إلى الوطن، وإنهاء معاناتهم المتواصلة في سجون تفتقر لمقومات الحياة.

وحسب عائلات المعتقلين، فإن أبناءهم معتقلون في سجن بولاية بونتلاندا شمال الصومال رغم حصولهم على البراءة من قبل القضاء الصومالي من تهمة الإرهاب، مشيرة إلى أنهم يخوضون إضرابا عن الطعام في ظروف صعبة تهدد حياتهم.

وطالبت العائلات السلطات المغربية، بالتدخل لتأمين عودة المغاربة الستة إلى أسرهم، خاصة وأن عملية الترحيل تتطلب التوفر على ترخيص وموافقة حتى تقبل السلطات الصومالية إطلاق سراحهم.

وسبق لأقرباء السجناء أن أرسلوا وزارة الخارجية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قصد التدخل لأجل ترحيلهم وإعادةهم لأرض الوطن.

تقارير أمنية تبعد المشبوهين عن الانتخابات المقبلة

الرباط، الأسبوع

أفادت تقارير أن السلطات الأمنية تعترم إطلاق حملة واسعة تسمى «الأيادي البيضاء» قبل الانتخابات التشريعية المقبلة، قصد التصدي لكل الممارسات المخافية للنزاهة، وإبعاد المشبوهين والانتهازيين والسماصرة من العملية الانتخابية.

وحسب نفس المصادر، فإن السلطات ستعزز عمليات المراقبة ومتابعة كل الأشخاص الذي تحوم حولهم الشبهات، خاصة الذين يرغبون في الترشح والذين يلجؤون إلى ممارسات غير قانونية أو مسيئة للمشهد السياسي، واستغلال ضعف المواطنين واستعمال أساليب قديمة لم تعد صالحة في عصر الرقمنة.

وتتوفر السلطات الأمنية على لوائح تضم بعض أسماء المرشحين الذين تحوم حولهم شبهات، من بينهم منتخبين محليين وبرلمانيين ورؤساء جماعات ومجالس، أسماؤهم متداولة في قضايا الفساد أو الاختلالات أو الاتجار في المنوعات، أو مراكمة ثروات بطرق غير قانونية.

وتضيف التقارير ذاتها، أن الحملة تهدف إلى التصدي للممارسات المخالفة للتناقص الديمقراطي بين المنتخبين، وقطع الطريق عن المخالفين، وذلك عبر التنسيق مع السلطات القضائية المختصة بهدف ضبط الأمور قبل انطلاق الحملات الانتخابية التي تعرف الكثير من التجاوزات من قبل البعض.

ووفق مراقبين، فإن إطلاق حملة «الأيادي البيضاء» تعتبر ضرورية لمنع الأشخاص المتورطين في مخالفات سابقة خلال الانتخابات الماضية، أو الذين تحوم حولهم شبهات في ملفات قضائية حساسة، من الترشح والمشاركة في الاستحقاقات المقبلة، بهدف حماية الديمقراطية والمؤسسات وتخليق الحياة السياسية وإعادة الثقة للمواطنين.



جدل الساعة الإضافية يفرق بين السياسيين

الرباط، الأسبوع

لا زالت قضية الساعة الإضافية تخلق الجدل السياسي ولدى المواطنين في ظل صمت الحكومة، رغم العريضة الوطنية التي أطلقها نشطاء مدنيون، بين من يرى أنها ساعة بدون فائدة ولا قيمة لها على مستوى الحفاظ على الطاقة أو استغلال اليوم، نظرا لما لها من تأثير كبير على الصحة والحياة العامة للمغاربة، خصوصا في فصل الشتاء والصيف.

وقد فتحت الساعة الإضافية نقاشا متناقضا بين السياسيين؛ فبينما أكد عبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، أنه مع إلغاء الساعة، وسيعمل على إلزاقها في حال تصدر حزبه الانتخابات المقبلة، وسيكون أول قرار حكومي في حال رئاسته للحكومة المقبلة وذلك بهدف كسب ثقة المواطنين، يرى إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، أن مسألة الساعة الإضافية تندرج ضمن اختصاصات السلطة التنظيمية للدولة، وليست موضوعا قابلا لـ «الإفتاء العمومي»، داعيا إلى التعاطي مع هذا الملف بعقلانية وهدوء بعيدا عن منطق المزايدات السياسية، معتبرا أن القرار المرتبط بالتوقيت، يستند إلى نصوص قانونية مؤطرة بظهير، ما يجعله ضمن دائرة القرارات السيادية المرتبطة بالمصلحة العامة للدولة.

في حين أكد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، دعمه لحذف الساعة الإضافية، داعيا الحكومة إلى الكشف عن مختلف حقائق هذا القرار وخلفياته، مع ضرورة التفاعل مع المطالب المجتمعية على أساس دراسات علمية دقيقة وموثوقة، مشيرا إلى أن أي قرار في هذا الصدد يجب أن يراعي بشكل أساسي مصالح المواطنين وانعكاسات هذا النظام الزمني على حياتهم اليومية.

من جانبها، أكدت وزيرة الانتقال الطاقي ليلي بنعلي، أن اعتماد الساعة الإضافية خلال فصل الشتاء لا يحقق نفس النتائج الإيجابية المسجلة خلال فصل الصيف فيما يتعلق بتقليص استهلاك الطاقة، مشيرة إلى أن الدراسات الحالية لا تبرز انخفاضاً ملموساً في الطلب على الطاقة خلال فصل الشتاء.

وأوضحت الوزيرة أنها تحدثت مع زميلتها أمل السغروشني، وزيرة المكنة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وتم الاتفاق على ضرورة إعادة النظر في الدراسة السابقة المتعلقة بتأثير الساعة الإضافية على الاستهلاك الطاقي، مضيفة أن مراجعة هذه الدراسة ستوفر معطيات علمية دقيقة تساعد صناع القرار على تقييم جدوى الساعة الإضافية بشكل موضوعي.

ويعود موضوع الساعة الإضافية إلى الواجهة في ظل استمرار اللجنة المكلفة بالعريضة الوطنية في جمع التوقيعات على الصعيد الوطني، بعدما سبق أن سجلت العريضة الرقمية أكثر من 200 ألف توقيع.

هل يتحول حزب أوزين إلى حزب يساري؟

الرباط، الأسبوع

يعتبر من الأحزاب المقربة من السلطة، إلا أن أوزين جعل صورة حزب أحرضان تتغير لدى الكثير من المغاربة، من خلال نهجه لأسلوب يساري في خرجاته، ومعالجته لمختلف القضايا بنظرة اشتراكية قريبا من هموم المواطنين، ما يجعل حزب «السبيلة» في نظر الكثيرين يمثل اليسار.

وقد عزز أوزين من تقارب حزبه مع أحزاب المعارضة التي تضم الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، بهدف التحضير للانتخابات المقبلة والتشبيق معها، ليكون حليفا مقربا لأحزاب اليسار.



أوزين

أصبح الخطاب السياسي لمحمد أوزين، الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، يميل كثيراً إلى اليسار، بعدما خرج من حجاب الأحزاب الإدارية التي تخشى انتقاد الأوضاع العامة في المجتمع ومناقشة القضايا الحساسة أو المرتبطة بالوضع السياسي والإعلامي..

فبالرغم من كون حزب الحركة الشعبية

ما ضفي

■ **عمت وزارة بوريطة حالة من الهلع (...)**، بعد أن رفعت سفيرة المغرب ببلغاريا، زكية الميداوي، تقريراً إلى الرباط بخصوص تورط سائقها الشخصي في ملف نصب قضية بدأت تتناولها وسائل الإعلام المحلية هناك على نطاق واسع، وللحديث بقية..

■ **في ضربة لما تبقى من أعراف الديمقراطية، أسند إدريس لشكر تدبير الملفات الحزبية الحساسة إلى ابنه حسن، مفاجئاً أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي بإقصاء عدد من قياديي التنظيم الحزبي لـ «الوردة».**

■ **شوهدت ماريا كارولينا، خطيبة جوردان باردبلا، رئيس حزب لوبان الفرنسي، المعروف بمواقفه العدائية تجاه الإسلام والمسلمين (...)**، وهي تتجول في عدد من المدن المغربية، تارة ترتدي حجاباً، وتارة ترتدي نقاباً..

■ **سلطت أضواء كثيرة على الزميل حميد المهداوي في المؤتمر العالمي للطيران، الذي احتضنته مدينة مراكش خلال بداية الأسبوع، حيث شوهد وهو يلتقط صوراً مع بعض الضيوف الحاضرين لافتتاح هذا المؤتمر الكبير (...).**

■ **بدأت الحركات الانفصالية في العالم تتراجع عن فلسفتها عقب الحرب بين إيران وأمريكا، والنموذج من تايوان، حيث ينتظر أن يتم إعلان انتصار «الصين الواحدة» على كافة العراقيل، وهو الخطاب الذي تبنته أخيراً رئيسة حزب «الكومينتانغ»، عقب زيارتها الأخيرة للصين.. فهل تأخذ الميليشيات الشاردة العبرة من هذه التحولات العالمية ؟**

■ **نجح الوزير عبد الصمد قيوح في كافة التحديات التي فرضها تنظيم فعالية ضخمة بحجم المؤتمر العالمي لدعم التنفيذ الذي احتضنته مدينة مراكش، والخاص بمجال الطيران، حيث أمضى عشرات الاتفاقيات لصالح المغرب في زمن قياسي، وفي نفس القاعة (...)**، وقد ساهمت مرونة طاقمه «السعيد» في تجاوز عدة عقبات ومطبات مع الصحافة العالمية، كما أعلن قيوح عن تحول المكتب الوطني للمطارات إلى شركة، وهو ما استحسنه كبار الأجانب العارضين على الخصوص..

كيف تهدد التبعية للخارج الأمن الطاقوي للمغرب



محطة سامير.. أيقونة الطاقة المغربية خارج الخدمة

في هذا السياق، تبدو المقارنة مع تجارب دول مثل تركيا وإسبانيا دالة، فهذه الدول لم تكتف بتطوير قدراتها الإنتاجية، بل ركزت على بناء منظومات صناعية متكاملة، والتحكم في التكنولوجيا، وتنويع مزيجهما الطاقوي، وهو ما يفرض على المغرب تبني نموذج مرن يجمع بين الواقعية والطموح، من خلال تنويع مصادر الطاقة (غاز، فحم، متجدد، كهرومائي، وربما نووي مستقبلاً)، مع الاستثمار في صناعة وطنية قادرة على تقليص التبعية.

وانطلاقاً من أن الطاقة لا تُستورد بل تُبنى صناعياً، فإن تحقيق السيادة الطاقية يقتضي مساراً تدريجياً واضح المعالم، في المرحلة الأولى (إلى حدود 2030)، بتعين التركيز على تأسيس قاعدة صناعية أولية في مناطق مثل طنجة والقنيطرة وورزازات، لتصنيع مكونات الطاقة الشمسية، وتجميع الألواح، وتطوير صناعة الرياح، وإطلاق إنتاج أولي للبطاريات، مع إحداث مناطق صناعية طاقية مدعومة بحوافز قوية. وفي المرحلة الثانية (2030-2035)، يصبح الهدف هو الانتقال إلى التصنيع العميق عبر فرض نسب إدماج محلي (40%) ثم 60%)، وتصنيع الخلايا الشمسية، وتطوير أنظمة التخزين، وتعزيز الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، أما المرحلة الثالثة (2035-2040)، فتروم تحقيق السيادة التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث العلمي، وإنشاء معهد وطني للطاقة والتخزين، وتطوير حلول مغربية في مجال البطاريات والشبكات الذكية.

ولضمان نجاح هذا المسار، يبقى الإطار التشريعي عنصراً حاسماً، من خلال اعتماد قانون للسيادة الصناعية الطاقية، يوطر الإدماج المحلي، ويؤكد إصلاح منظومة التكوين، ويحفز القطاع الخاص، ويدعم المقاولات الوطنية.

في الخلاصة، يقف المغرب اليوم أمام معادلة دقيقة: طموح مشروع في الريادة الطاقية، مقابل تبعية بنيوية لم تحسم بعد، والرهان الحقيقي لا يكمن في مضاعفة المشاريع، بل في إعادة تعريف موقع الطاقة داخل المشروع الوطني، من قطاع اقتصادي إلى ركيزة للسيادة.

ففي عالم اليوم، لا يكفي أن تنتج الطاقة النظيفة، بل يجب أن تتحكم فيها، وتخزينها، وتصنعها، وتصديرها وفق شروطك، وإلا ستظل خارج معادلة القوة، تستهلك ما ينتجه الآخرون، وتبيع ما لا تتحكم فيه، وهنا يتحدد السؤال الحاسم: هل يريد المغرب أن يكون قوة طاقية، أم مجرد فاعل داخل منظومة الآخرين ؟

وأمام هذا الواقع، يبرز سؤال جوهري: أين يكمن الخلل ؟

الجواب لا يرتبط بندرة الموارد، بل بطبيعة النموذج المعتمد، فالمغرب يتوفر على إمكانيات طبيعية استثنائية في مجال الطاقة الشمسية والريحية، وقد نجح في استقطاب أكثر من 38 مليار دولار من الاستثمارات، ويطمح إلى بلوغ 52% من الطاقات المتجددة بحلول سنة 2030، غير أن هذا التراكم الكمي لم يواكب بتحول نوعي في بنية المنظومة الطاقية.

القصور الجوهري يتجلى في ثلاث مستويات مترابطة: غياب منظومة فعالة لتخزين الطاقة، ضعف التحكم في سلاسل القيمة الصناعية، واستمرار التبعية للخارج في التكنولوجيا والوقود، بهذا المعنى، يمكن القول إن المغرب ركز على إنتاج الطاقة أكثر مما ركز على التحكم فيها، وهو ما يجعل منجزاته، على أهميتها، أقرب إلى «نجاحات تشغيلية» منها إلى «تحولات سيادية».

فالأمن الطاقوي، في جوهره، لا يُقاس فقط بكمية الطاقة المنتجة، بل بمدى التحكم في مساراتها، إنتاجاً، تخزيناً، توزيعاً، وتكنولوجيا، ومن هنا، فإن الانتقال نحو سيادة طاقية حقيقية يمر عبر ثلاث تحولات عميقة: أولها؛ الانتقال من منطق الإنتاج إلى منطق التحكم، من خلال الاستثمار في التخزين والشبكات الذكية والهيدروجين. ثانيها؛ تحويل الطاقات المتجددة إلى رافعة للسيادة الصناعية عبر تطوير صناعة محلية للمعدات والتكنولوجيا. وثالثها؛ الارتقاء بملف الطاقة إلى مستوى القرار السيادي المرتبط بالأمن القومي.

وفي غياب هذه التحولات، يظل خطر صامت يتسلل إلى النموذج المغربي، خطر التحول إلى «مزرعة طاقية» تنتج الطاقة النظيفة لفائدة الخارج دون أن تضمن استقلالها الداخلي؛ هذا الخطر يتغذى من مشاريع الربط والتصدير، التي تطرح سؤالاً حرجياً: هل المغرب ينتج الطاقة لنفسه، أم للآخرين، خاصة في ظل تحذيرات دولية من تحول شمال إفريقيا إلى مزود للطاقة النظيفة لأوروبا، في مقابل استمرار الاعتماد الداخلي على الطاقات الأحفورية ؟

استراتيجياً، لا يمكن الجمع بين موقع «مصدر للاستدامة» وواقع «مستورد للتبعية»؛ فالدول التي تتحكم في طاقتها تتحكم في قرارها، أما تلك التي تفتقد ذلك، فتظل تدبر هشاشتها مهما رفعت من شعارات الانتقال الطاقوي.

الحسين بوضرطة

في عالم يُعاد تشكيله على إيقاع الأزمات، لم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي، بل تحولت إلى لغة سيادة تكتب بها موازين القوة بين الدول. في هذا السياق المتحول، لا يبدو سؤال الطاقة في المغرب سؤالاً تقنياً بقدر ما هو سؤال سياسي عميق: هل تملك الدولة قرارها الطاقوي، أم أنها لا تدير سوى مظاهر هشاشته ؟

من الوهلة الأولى، تبدو الصورة مطمئنة: المغرب يُقدم كواحد من النماذج الصاعدة في مجال الطاقات المتجددة، وقد تمكن بالفعل من تحقيق اختراقات مهمة، حيث بلغت نسبة القدرة الكهربائية المركبة من مصادر متجددة، حوالي 45%، كما أن المشاريع الكبرى في الطاقة الشمسية والريحية، وعلى رأسها مجمع «نور»، منحت البلاد موقعاً متقدماً إقليمياً، ورسخت خطاباً رسمياً يقوم على فكرة «الريادة الطاقية»، غير أن هذه الصورة، على ما تحملها من وجاهة، تخفي في عمقها مفارقة بنيوية حادة: فالفحم لا يزال يمثل حوالي 59% من إنتاج الكهرباء سنة 2024، وأكثر من ثلثي الطاقة المنتجة في البلاد تعتمد على مصادر أحفورية. هنا يتكشف التناقض الصارخ: بلد يستثمر بكثافة في الطاقة النظيفة، لكنه لا يزال رهيناً لبنية طاقية تقليدية.

ولا تقف المفارقة عند حدود الإنتاج، بل تمتد إلى بنية الاقتصاد نفسه؛ فمنذ سنة 2015، يعتمد المغرب بشكل شبه كلي على استيراد المحروقات، وهو ما يجعل أمنه الطاقوي مرتبطاً بشكل مباشر بتقلبات الأسواق الدولية، وقد كشفت المعطيات الرسمية في أبريل 2026، أن احتياطي البلاد لا يتجاوز 51 يوماً من الديزل و55 يوماً من البنزين، وهو مؤشر دال على هشاشة استراتيجية في مجال يفترض أنه سيادي، ومع الارتفاع المتكرر لأسعار النفط في سياق الأزمات الجيوسياسية، خاصة في الشرق الأوسط، بلغت فاتورة واردات الطاقة حوالي 11.5 مليار دولار سنة 2025، ما يعني أن جزءاً مهماً من السيادة الاقتصادية يُحول سنوياً إلى الخارج.

بهذا المعنى، لا يمكن فهم الأمن الطاقوي في المغرب إلا باعتباره مجالاً تتقاطع فيه مفارقتان: إنتاج متزايد للطاقة النظيفة من جهة، واستمرار تبعية هيكلية للخارج من جهة أخرى. إنها معادلة تختزلها عبارة مكثفة: المغرب يُنتج طاقة نظيفة، لكنه يستهلك سيادة مستوردة.



بعد المجلس الوزاري الأخير

ماذا تركت الدولة للأحزاب السياسية؟

برامج التنمية الترابية المندمجة، والمثير للانتباه أن ما حمله وزير الداخلية خلال عرضه كان بمثابة برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي كامل لمدة ثماني سنوات بميزانية ضخمة، ما يطرح عدة تساؤلات حول ماذا تركت الدولة للأحزاب السياسية من برامج تقدمها خلال حملتها الانتخابية القادمة.

في ظل التقارير والملاحظات التي بدأت تلاحق الأحزاب السياسية منذ حوالي أكثر من عقد من الزمن حول ضعفها وعدم قدرتها لا على الوساطة ولا على تأطير المواطنين، جاء الاجتماع الوزاري الأخير بالجديد، حيث قدم وزير الداخلية عرضا حول الجيل الجديد من

أعد الملف: سعد الحمري

قادمتين، وهو وثيقة سياسية هامة جاءت في لحظة مفصلية، على اعتبار أن البلد مقبل على انتخابات تشريعية في 23 شتنبر المقبل، بدون حماس داخلي وبدون عروض سياسية جذابة. - ثانيا: خلال نفس هذه الفترة من سنة 2021، كان هناك حماس منقطع النظير داخل الأحزاب، وكان التسابق على ما يسمى رئاسة «حكومة الدولة الاجتماعية»؛ حيث كانت الوعود الانتخابية في أوجها بين من يعد بالرفع في الأجور وآخر يقدم وصفات لشكل الدولة الاجتماعية، أما الآن،

الإجمالي لتنفيذ هذه البرامج على مدى 8 سنوات، ستبلغ ما يناهز 210 ملايين درهم (ما يقارب 22.5 مليار دولار بسعر الصرف الحالي)، وبخصوص تنفيذ برامج الجيل الجديد من التنمية الترابية المندمجة، فقد أسندت للعامل والوالي، حسب عرض وزير الداخلية. هناك بعض الملاحظات بخصوص عرض وزير الداخلية: - أولا: أن هذا البرنامج يمكن وصفه بالعرض السياسي والبرنامج المتكامل لثماني سنوات القادمة، ما يتجاوز حكومتين

الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، إذ أشار الوزير، حسب بلاغ الديوان الملكي، إلى أن إعداد هذه البرامج ارتكز على تنظيم مشاورات واسعة وعمليات إنصات على مستوى كافة عمالات وأقاليم المملكة، حيث تم القيام بتشخيص ترابي لكل عمالة وإقليم بناء على تحليل مختلف المؤشرات السوسيو-اقتصادية، وتحديد نقاط القوة والضعف فيما يخص ولوج الساكنة إلى الشغل والتعليم والصحة والماء وبرامج التأهيل الترابي، كما أبرز أن التقديرات الأولية للغلاف المالي

انتخابات 23 شتنبر 2026..
ماذا ستقدم الأحزاب؟

شهدت نهاية الأسبوع الماضي أول اجتماع وزاري لهذه السنة برئاسة الملك محمد السادس، صدر عنه بلاغ كان في الحقيقة عبارة عن بعث الروح في الجهوية المتقدمة وفي الحياة السياسية بطريقة جديدة، والمقصود هنا العرض الذي قدمه وزير الداخلية حول الخطوط العريضة لحكومة

ملف الأسبوع



فإن ما يطبع الساحة السياسية هو حالة الجمود والفراغ الغريب وكان الأحزاب السياسية استنفدت كل طاقتها وكل برامجها.. فلماذا لم تترك الدولة للأحزاب السياسية هامش تقديم مقترحات حول برامج الجيل الجديد من التنمية المندمجة المستدامة كي تنشط بها حملتها الانتخابية كما فعلت سنة 2021 ؟

ثالثا: أسندت كل برامج الجيل الجديد من التنمية المستدامة المندمجة، حسب عرض وزير الداخلية، للولاة والعمال، على مدى ثماني سنوات وبميزانية أولية ضخمة، وهنا يمكن القول أن وزارة الداخلية قدمت عرضها السياسي وبرنامجهما الانتخابي للثماني سنوات القادمة.. فهل استنفدت الأحزاب كامل برامجها ومخططاتها لتحل محلها الدولة؟ وماذا تركت الدولة للأحزاب السياسية كي تقدمه خلال حملتها الانتخابية بعد هذا العرض السياسي الذي يمكن وصفه بالمتكامل ؟

منذ خطاب العرش الأخير، كلف الملك وزير الداخلية بعدة مهام عوض إسنادها للجان مستقلة أو رئيس الحكومة، أهمها إعداد القوانين الانتخابية، وإعداد برنامج تقليص التفاوتات الجهوية، ثم توزيع الدعم على الكسابة من أجل إعادة تشكيل القطيع الذي كان من المفترض أن يرأسه وزير الفلاحة؛ فلم يكن تكليف ملك البلاد لوزير الداخلية بهذه الملفات الهامة وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تراكمات لأم الوزارات، خصوصا في التعاطي مع الاحتجاجات..

مجموعة من العمالات والولايات بتقديم استدعاءات للفروع الإقليمية والجهوية للنقابات التعليمية مع «التأكيد على حضور الأساتذة المعنيين»، الذين كان يرفض وزير التربية الوطنية الجلوس معهم من أجل التوافق على حل ينهي الأزمة، ويتدخل وزارة الداخلية انتهت الأزمة الطويلة بتوقيع ملحق العقد وكل ما له علاقة بالنظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. ثم تدخلت وزارة الداخلية مجددا على خط الاحتقان بين وزارة التربية الوطنية وأُسرة التعليم مرة أخرى سنة 2023، وذلك على خلفية رفض أسرة التعليم لـ«النظام الأساسي الجديد»، الذي بسببه دخل الأساتذة في إضراب لما يزيد عن ثلاثة أشهر.. وقد أسندت لعمال الأقاليم مهمة ترأس اجتماعات موسعة بين مختلف المتدخلين، من مدراء المؤسسات التعليمية العمومية وممثلي جمعيات وآباء وأمهات التلاميذ، وبحضور النواب

الوزارة كانت على موعد جديد مع شكل آخر من التدخل، حيث لعبت دور الوسيط انطلاقا من سنة 2019، على خلفية احتجاجات «الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد»، والبالغ عددهم 55 ألفا. يومها أقدمت الحكومة في خطوة جديدة لنزع فتيل الأزمة، على تكليف وزارة الداخلية بـ«فتح حوار حول المشكل المطروح» مع النقابات التعليمية بحضور الأساتذة المعنيين، عندما لم تنجح مبادرة وزير التربية الوطنية والتعليم العالي يومها، سعيد أمزازي، في إرجاع الأساتذة الغاضبين إلى المدارس، فقامت

يومها بدا واضحا عجز الحكومة عن التعامل مع هذه الحركة الاحتجاجية، ما جعل مراقبين يقولون بأن حكومة عبد الإله بن كيران جعلت المؤسسة الملكية في مواجهة مباشرة مع الشارع، وهذا أمر خطير، ثم جاءت أزمة سنة 2016، عندما اندلعت أحداث الريف، وهي عبارة عن حركة احتجاجية بدأت بفعل مقتل بائع للسّمك طحنا في حاوية أزيل، وبدأت تكبر يوما بعد آخر حتى أصبحت أزمة كبيرة، ما استوجب التدخل العنيف لقوات الأمن. ولم يقتصر دور الداخلية على التعاطي مع الاحتجاجات، بل إن

في اتجاه منح وزارة الداخلية كامل الصلاحيات

منذ نهاية السنة الماضية، لوحظ مشهد جديد في الساحة السياسية؛ فمنذ خطاب العرش الأخير، كلف الملك وزير الداخلية بعدة مهام عوض إسنادها للجان مستقلة أو رئيس الحكومة.. فقد تم تكليفه بإعداد القوانين الانتخابية، وإعداد برنامج تقليص التفاوتات الجهوية، ثم توزيع الدعم على الكسابة من أجل إعادة تشكيل القطيع الذي كان من المفترض أن يرأسه وزير الفلاحة؛ فلم يكن تكليف ملك البلاد لوزير الداخلية بهذه الملفات الهامة وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تراكمات لوزارات الداخلية، حيث أن أم الوزارات راكمت تجربة مهمة في التعاطي مع الاحتجاجات، إذ كانت هناك أزمات خلال فترات متقطعة، منها أزمة استفادة البيدوفيل الإسباني من عفو ملكي سنة 2013، ما أدى إلى ظهور حركات احتجاجية صغيرة، ثم تحولت إلى مظاهرات كبرى.

البرنامج الذي قدمه وزير الداخلية أمام الملك في الاجتماع الوزاري، يمكن وصفه بالعرض السياسي والبرنامج المتكامل لثماني سنوات القادمة، ما يتجاوز حكومتين قادمتين، وهو وثيقة سياسية هامة جاءت في لحظة مفصلية، على اعتبار أن المغرب مقبل على انتخابات تشريعية في 23 شتنبر المقبل، بدون حماس داخلي وبدون عروض سياسية جذابة.

ملف الأسبوع



عندما سبق بن كيران وزارة الداخلية لإعلان نتائج الانتخابات

من الجماعات المحلية، ولكن مع ذلك، لا يجب على العامل أن يغض الطرف، فأنتم عين المخزن، وأنتم ممثلو السلطة المركزية، وممثلو الملك طبقا للدستور، فليس كوننا جردناكم من اختصاص يعني أنكم تمررون على المنكر ولا تنهون عنه، فمسؤوليتكم، وإن لم تكن مسؤولية قانونية ولا إدارية، هي مسؤولية المواطن ومسؤولية المتصرف باسم أمير المؤمنين ملك المغرب.. فألمي في هذا التقطيع الجديد أن تكون الشبكة الإدارية متماسكة أكثر، ومتماثلة أكثر، ويتعين على عمالنا الجدد أن يعلموا أنه يمكنهم، بل من واجبهم أن يتكئوا بكل مسؤولية على الولاة الذين عيناهم على رأس فاس ومراكش ومكناس، فلكم في مركبة واحدة، وكلكم أمام مسؤولية واحدة، فألمي أن تعطي هذه التجربة الثمار المنتظرة منها، وأوصيكم بالتقرب قبل كل شيء (من رعايانا)).

فهل أقنعت الدولة اليوم بأن الأحزاب السياسية لا خير منها، وأن أهم حزب وأفضل خيار هو العودة لوزارة الداخلية وإسناد كافة المهام المصيرية للولاة والعمال أفضل من انتظار انتخاب رؤساء جماعات ربما يتورطون في تهم فساد، وبذلك تهدر أموال الدولة وتذهب إلى جيوب المنتخبين بدون عناء، خاصة وأننا أمام ميزانية ضخمة مقدرة بحوالي 22 مليار دولار، مع العلم أن الخبراء يقولون أن إعادة إعمار دولة كاملة سوتها الحرب مع الأرض يكلف حوالي 40 إلى 60 مليار دولار؟ وهل نكون على موعد مع إعادة بناء المغرب من جديد؟

ثم قبل أيام، شهدت منطقة قروية بقلعة السراغنة، انتفاضة ضد السلطات خلفت عدة إصابات من الجانبين.. فهل استشعرت الدولة الخطر وأدركت أن الوقت لم يعد ينفع، وأن منح المنتخبين مهمة تنفيذ ورش الجيل الجديد من التنمية المستدامة المندمجة من شأنه أن يزيد الطين بلة؟ فعلى هذا الأساس أدركت أن الأحزاب السياسية والمنتخبين لا فائدة منهم.. ففي الواقع بدأت البوادي تعرف عدة تحولات، أهمها أن بناء عدة مؤسسات جامعية في السنوات الأخيرة في المدن الصغرى، ساهم في تلقي أبناء هذه المناطق تعليما جامعا جعلهم يصبحون صوتا يطالب بحقه في التنمية، ومن الممكن أن تقارير وزارة الداخلية والجهات الأمنية تفيد بأن المشكل مستقبلا قد يصبح في البوادي.

يذكرنا ما فعلته الدولة اليوم، بما حصل بعد أحداث فاس 1990، عندما حمل الملك الحسن الثاني المسؤولية للمنتخبين، وليس لرجال وزارة الداخلية، في تردي الأوضاع والوصول إلى ما وصلت إليه، عندما خاطب الملك العمال الجدد قائلا: ((نعم، نعم، أنه بمقتضى قانون 1976 ألحقنا بعض الاختصاصات التي كانت بيد العمال بالمجالس المنتخبة، ومن جملة ما ألحقنا من مسؤولية جسيمة، السكن ورخصة السكن والبناء، والحق يقال إنه منذ سنة 1976 لا يمكننا أبدا أن نلصق أي مسؤولية أو تهمة مباشرة بعمالنا، فإذا كان هناك لوم فيجب أن يوجه للمنتخبين

الهوامش.. الخطر القادم على الدولة

إلى جانب كل هذه النجاحات التي راكمتها وزارة الداخلية، يسجل في المقابل متابعة عدد من المنتخبين ورؤساء الجماعات بتهم الفساد، ما جعل وزارة الداخلية تسند هذا الورش الكبير، الذي قدر عمره الأولي بثمانى سنوات كاملة، إلى الولاة والعمال وليس إلى المنتخبين.

كما أن هناك مشكلا جديدا بدأ يلوح في الأفق، ويتعلق الأمر بالحركات الاحتجاجية التي لوحظ في الآونة الأخيرة أنها لم تعد تنطلق من المدن الكبرى، حيث أصبحت تنطلق من البوادي والمدن الصغرى، وهي مناطق لم تشكل أي تهديد على المغرب منذ الاستقلال، غير أن الوضع بدأ يتغير.. فقبل سنة من الآن نزلت ساكنة آيت بوكماز، تلك القرية الصغيرة الواقعة في رحم الأطلس المتوسط، ضيفا راقيا على عامل إقليم أزيلال، حيث مشى سكانها حفاة إلى مقر العمالة من أجل لقاء عامل الإقليم وتقديم لائحة مطالبهم، والغريب في الأمر، أن القرية تحركت كاملة حيث كان ضمن القافلة شيوخ وأطفال، نساء ورجال.. كلهم ذهبوا إلى العمالة في مشهد أقل ما يقال عنه أنه إعجاز في الاحتجاج، مسيرة سلمية تشبه في شكلها المسيرة الخضراء المظفرة، أوصلت رسالة إلى السلطة مفادها نحن هنا وهذا صوتنا.

الإقليميين للتعليم، من أجل الدفع قدما بتنزيل ما جاء في الاجتماع الحكومي مع النقابات، والتي تعهد من خلالها رئيس الحكومة أخنوش بـ«تجميد النظام الأساسي» والعمل على مراجعته خدمة لأسرة التعليم وتحسين الدخل لرجال ونساء التعليم. وعندما اندلعت حركات احتجاجية انطلقت من أكادير على خلفية تردي الخدمات الصحية، وانتشرت في عدة مناطق، ظهرت وزارة الداخلية بيقظة مبكرة؛ فقد أصدرت أمرا مركزيا يقضي بمنع كافة الأشكال الاحتجاجية أمام المستشفيات الجهوية والإقليمية، وبدورها أصدرت السلطات المحلية بعدد من مدن جهة سوس ماسة، ضمنها أكادير وتزنيت ووطاطا، قرارات إدارية تقضي بمنع تنظيم أي أشكال احتجاجية أمام المستشفيات الجهوية والإقليمية.



الحركات الاحتجاجية لم تعد تنطلق من المدن الكبرى، بل من البوادي والمدن الصغرى، وهي مناطق لم تشكل أي تهديد على المغرب منذ الاستقلال، لكن الوضع بدأ يتغير..

فقبل سنة نزلت ساكنة آيت بوكماز، القرية الصغيرة الواقعة في رحم الأطلس المتوسط، ضيفا راقيا على عامل إقليم أزيلال، حيث مشى سكانها حفاة إلى مقر العمالة من أجل لقاء العامل وتقديم مطالبهم، والغريب في الأمر، أن القرية تحركت كاملة حيث كان ضمن القافلة شيوخ وأطفال، نساء ورجال.



لنبدأ من جديد مع الربيع



نور الدين الرياحي

كدنا هذه السنة أن ننسى دخول الربيع الطلق.. فقد هل علينا في رمضان الكريم بأجوائه الرمضانية ووسط فيض أمطار قوية، ونشوب حرب كادت هي الأخرى تنسينا بهجته..

الربيع، هذا الحيز الزمني الفلكي (21 مارس - 21 يونيو)، الذي يجسد أنبعاث الروح وتجدد الأمل، لا يمكن أن يعيشه الإنسان دون أن يشعر بذلكم الانقلاب الغريب في إحساسه وشعوره وطريقة عيشه، ولعل من عبر عنه خلال الحضارات المتعاقبة هم الشعراء والأدباء والفلاسفة والموسيقيون، وكل واحد تفنن في إبراز خلجات النفس الإنسانية، فجاءت إبداعاتهم كأنها باقة ورود ربيع نفسه.

فالزهور كانت - ولا زالت - تجليا للعشق الإلهي وانعتاق الروح من جمود الشتاء؛ فمئذ فجر التاريخ، ارتبط الربيع بالبقاء، فبعد شتاء قارس وشح في الغذاء، كان الربيع يعني «النجاة».

فالفراعنة احتفلوا بـ«شم النسيم» (عيد الربيع) منذ أكثر من 4500 عام، واعتبروه بداية خلق العالم، وكانوا يقدمون فيه البيض (رمز الخلق) والسّمك المملح والبصل.

والبابلليون احتفلوا بعيد «أكيتو»، وهو مهرجان يستمر 12 يوما، لتحديد تنصيب الملك ومباركة المحاصيل.

والفرس اعتبروا «النيروز» أو اليوم الجديد، وهو أقدم احتفال ربيعي، ولا يزال مستمرا، أنه يرمز إلى انتصار الضوء على الظلام. أما الإنسان المعاصر، فقد أصبح الربيع لديه احتفالا يكاد يكون استهلاكيا وجماليا، إذ تحول إلى صبغة «سياحية» واجتماعية أكثر منها طقوسية.

ففي اليابان، هناك مهرجان «الهانامي» (تأمل زهور الكرز)، حيث تخرج العائلات للجلوس تحت الأشجار.

وفي أوروبا وأمريكا، ترتبط المهرجانات غالبا بعيد الفصح أو «يوم الأرض» مع التركيز على الزهات والأنشطة الخارجية.

وفي بلادنا، يحلو قضاء اليوم فوق العشب الأخضر وتحت النخيل وفي خيام الصحراء للتلذذ بشرب كؤوس الشاي والانطلاق نحو الجبال المغطاة بالثلوج والاستمتاع بماء وديان تجري وتجري معها ذكريات قلوب، وينساع المرء هل هناك فرق بين الأسس واليوم؟ وهل هناك وجه المقارنة بين الإنسان القديم والإنسان المعاصر؟

فالدافع وجودي، إذ أن الربيع يعني توفر الطعام والنجاة من الموت بردا، ومن قسوة الطبيعة التي يحتفل الإنسان ترفيهيا بهذه المناجاة، فيصبح الربيع يعني تحسن الطقس، العطلات، والتصوير والاستمتاع بمباهج الحياة عموما، فأصبح الارتباط بالطبيعة ارتباطا عضويا وروابطا وكأنه يقدس الأرض ويفهم دورتها،

وارتباطا سطحيًا وكان الإنسان غالبا ما يراقب الربيع من خلف شاشات الهواتف أو في الحدائق العامة.

أما الطقوس، فكانت عبارة عن ذبائح، وصلوات، وطقوس دينية لضمان وفرة المحصول الزراعي، الذي يزهو عن طريق مهرجانات موسيقية، وتسوق، ونزهات عائلية.

فبالرغم من أن الإنسان المعاصر فقد «الرهبة» التي كانت تسكن قلوب الأقدمين تجاه تقلبات الفصول، إلا أن «بهجة الربيع» تظل القاسم المشترك الوحيد الذي لم يتبدل، ذلك أن الربيع هو الفصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى «دعوة» ليدخل السعادة إلى القلوب؛ إنه يفرض نفسه كقصيدة كونية تتكرر كل عام لترمم ما أفسده الشتاء، لذلك رأى العظماء في الربيع مرآة للنفس البشرية وتجدها. فهذا

جلال الدين الرومي يقول: «الربيع هو لغة الأرض التي تتحدث بها إلى السماء»؛ فقد كان يرى في تفتح الزهور تجليا للعشق الإلهي وانعتاق الروح من جمود الشتاء، أما جبران خليل جبران، فالربيع بالنسبة له انتصار الحياة الدائم، إذ قال: «في قلب كل شتاء ربيع يختلج، ووراء نقاب كل ليل فجر يبتسم»، وحتى فريدريك نيتشه قال: «الربيع هو طريقة الطبيعة لتقول: لنبدأ من جديد»، وعند بابلو

نيرودا: «أريد أن أفعل معك ما يفعله الربيع بأشجار الكرز». في إشارة إلى قوة التغيير والجمال الفائق الذي يفرضه الربيع قسرا.

أما عند الفنانين، فلم يكن الربيع مجرد ألوان، بل كان ثورة بصيرية؛ فعند بوتيتشيلي، في لوحته الشهيرة «الربيع» (Primavera)، فقد جسّد الفصل كـ«جوقة من الآلهة والرموز الأسطورية» معبرا عن الخصوبة والنماء، وعند فان جوخ، الذي كان مهووسا بأشجار اللوز المزهرة في الربيع، معتبرا إياها رمزا للصحة الروحية، فقد رسمها بضربات فرشاة توحى بالحرقة.

كما أن العرب كانوا من الحضارات التي تفننت في ذكر سحر الربيع، فابو تمام اعتبره وكأنه «شباب الزمان» الذي يعيد الحيوية للأرض، وربطه بالجمال الأخلاقي والمادي، فكان يقول:

نزل الربيع بدار كل مفرّض

فغدا بها متبرجا مؤشياً

أما الشعراء الأندلسيون في جنة الله في أرضه (مثل ابن خفاجة)، فقد تفننوا في وصف الطبيعة، واعتبروا الربيع «عرسا دائما»، حيث الأشجار ترقص والأنهار تغني.

مفارقات الصورة الأمنية في الجزائر

والأمان» مجرد توصيف لحالة موضوعية، بل تحولت إلى جزء من الهوية السياسية والرمزية للدولة؛ فهي تستحضر في الخطب الرسمية، وفي الإعلام، وفي السرديات الوطنية التي تربط بين الاستقرار السياسي والشرعية التاريخية والمؤسساتية، وقد تعزز هذا المعنى عبر عقود، خاصة في سياق إقليمي عرف اضطرابات وحروباً، ما جعل من «الاستثناء المغربي» خطابا قائما بذاته، له أدواته ومفرداته ورموزه. في المقابل، عانت الجزائر، خصوصا خلال تسعينات القرن الماضي، من صورة دولية مرتبطة بعدم الاستقرار، فرغم نجاحها لاحقا في استعادة الأمن الداخلي، إلا أن هذا النجاح لم يترجم دائما إلى رأسمال رمزي مماثل لما راكمه المغرب. لذلك، فإن تبني تعابير مثل «نعمة الأمن والأمان» في سياق حدث دولي، كزيارة البابا، يمكن قراءته كجزء من محاولة إعادة تشكيل الصورة الذهنية، داخليا وخارجيا.

لكن حادثة البلدية تذكر بأن بناء الصورة الرمزية للأمن لا يعتمد فقط على الخطاب، بل يتطلب استقرارا فعليا متماسكا ومستداما، قادرا على الصمود أمام الأحداث غير المتوقعة؛ فبين الرغبة في إنتاج خطاب مطمئن، وواقع يظل عرضة للهشاشة، تتشكل معادلة معقدة تحدد مدى مصداقية هذا الخطاب في أعين الرأي العام.

شهدت الساحة الرقمية في الجزائر خلال زيارة البابا ليون الرابع عشر، تداول مقاطع فيديو وتعليقات لافتة، ركزت على غياب الحرس السويسري التقليدي الذي يرافق البابا عادة، مقابل إبراز الدور الجزائري في تأمين الزيارة، ومع هذا التناول، برز استعمال مكثف لعبارات مثل «نعمة الأمن والأمان»، وهي تعابير تحمل حمولة رمزية عميقة في الوعي الجماعي المغربي، حيث ارتبطت تاريخيا بخطاب الاستقرار والاستثناء في محيط إقليمي مضطرب. غير أن هذا الخطاب لم يمر دون مفارقة لافتة، إذ في الوقت نفسه الذي كان فيه الحديث يتصاعد حول الأمن والاستقرار، شهدت مدينة البلدية حادث انفجار خلف ضحايا، ما أعاد إلى الواجهة التباين بين الخطاب الإعلامي والواقع الميداني. هذه المفارقة تطرح بدورها تساؤلات حول مدى تماسك السردية الأمنية التي يراد تسويقها، وحول قدرة الأحداث الطارئة على تفويض الرسائل الرمزية التي تبني بعناية.

هذا التحول في الخطاب يطرح سؤالاً جوهرياً: هل نحن أمام مجرد تفاعل إعلامي ظرفي، أم أن الأمر يعكس محاولة واعية لإعادة إنتاج رموز خطابية تنسب تقليدياً إلى النموذج المغربي في مجال الأمن والاستقرار؟

في المغرب، لم تكن مفاهيم «الأمن



عبد الله بوصوف

الفرق بين السماء والأرض عند الجيران

يعرفه صاحبه.

شيء يشبه، في الذاكرة الجماعية، زيارات عدد من المسلمين إلى أضرحة أولياء الله الصالحين، ارتبطوا بالمكان أكثر مما ارتبطوا بشيء آخر، فكما يشد الرحال إلى سيدي أحمد التجاني، نزيل فاس، أو كما يقصد اليهود موسم الحاخام ربي عمران بن ديبوان في وزان، في أواسط شهر ماي، حيث تكون الزيارة، في جوهرها، صلة بالمعنى لا بالحدث.

لكن هذه القراءة الرمزية لا تلغي سؤالاً أساسياً: ماذا عن الحاضر؟

فالبابا، بخطابه المعروف، يضع الإنسان في مركز الاهتمام: الكرامة، الحرية، الحق في الاختيار، وهنا تتحول الزيارة إلى اختبار؛ ففوق التراب الجزائري، وتحت مسؤولية سلطاته المباشرة، توجد أوضاع إنسانية لا يمكن القفز عليها، وفي مقدمتها وضعية مخيمات تندوف، حيث يعيش آلاف الأشخاص محتجزين في ظروف تطرح أسئلة جدية حول أساسيات الحياة، من صحة وتعليم وتغذية وتنقل وأمان وعلاقات أسرية...

وهذا ليس نقاشا سياسيا فقط، بل هو، قبل ذلك، سؤال إنساني وأخلاقي، وقد لا تطرح هذه القضايا بشكل مباشر خلال الزيارة، لكن السياق يجعلها حاضرة بقوة. بهذا المعنى، تتحول الزيارة من حدث بروتوكولي إلى لحظة اختبار سياسي وأخلاقي في الآن نفسه.

قد تمر الزيارة بهدوء، لكن أثرها الحقيقي لن يقاس بما قيل فيها، بل بالأسئلة التي تثيرها، خاصة حين يتعلق الأمر بزيارة تحمل بعدا إنسانيا واضحا.

وفي النهاية، تبقى المفارقة قائمة بين ماض يعرفه روبيرت فرنسيس بريفوست جيدا، وقد زاره من قبل، وحاضر نظام يطرح أسئلة لا يمكن تجاهلها.

وما كل شيء يقال.. وما لا يقال يفهم.

صباح يوم 13 أبريل 2026، كنت على متن رحلة جوية متجهة إلى القاهرة، وبينما كانت المضيفة تبسط المنديل الأبيض لتقديم الوجبة، أعلن قائد الطائرة أننا نخلق فوق الجزائر. من النافذة، بدت الأرض ممتدة بلا حدود واضحة؛ تخفي الخطوط، ويبدو المجال مفتوحا بلا قيود..

لكن.. على الأرض، الأمر مختلف؛ ف«العقيد لطفي» ليس مجرد اسم ممر حدودي مغلق، بل إنه اختزال لهوية نظام.

في اللحظة نفسها، كان البابا يحط في العاصمة الجزائرية، وكان واضحا أن الاستقبال يتجاوز البروتوكول إلى ما يشبه التبرك الرمزي بزيارة نادرة؛ ففي ظاهرها، زيارة رسمية، محكومة ببرنامج دقيق وبروتوكول مضبوط، لكن في جوهرها، هي أقل من حدث سياسي وأكثر بقليل من زيارة عادية.

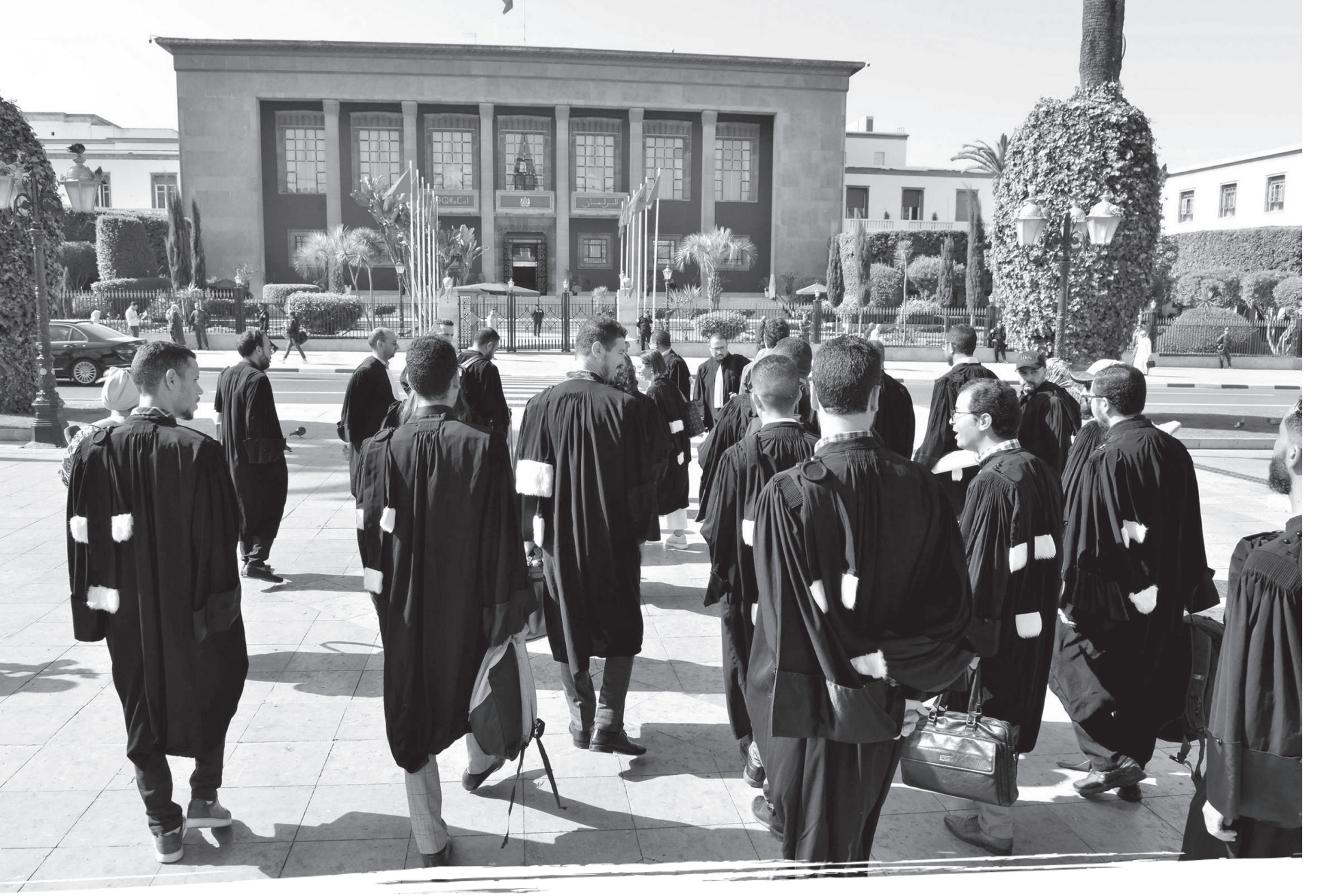
فالجزائر لم تكن، تاريخيا، مركزا في الجغرافيا الدينية، ولم تعرف تقليدا مستقرا للزيارات البابوية، فأكثر من مانتي بابا تعاقبوا على الكنيسة الكاثوليكية، دون أن تكون الجزائر ضمن محطاتهم، وهذا ما يجعل من هذه الزيارة استثناء يكشف حجم الغياب.

المعروف أن البابا لاوون الرابع عشر (روبيرت فرنسيس بريفوست) ينتمي إلى المدرسة الأوغسطينية، وأوغسطين يعد أحد أبرز مفكري المسيحية، عاش في شمال إفريقيا عندما كانت هذه الأرض جزء من العالم الروماني، قبل أن تتحول لاحقا إلى دولة في سياق تاريخي مختلف.

بهذا المعنى، تبدو زيارته أقرب إلى استعادة مرجعية فكرية منها إلى بناء موقع سياسي جديد؛ فرغم كل ما يحيط بها من مظاهر رسمية، فهي لا ترقى إلى مستوى حدث بابوي يؤسس لمرحلة ما أو يفتح أفقا استراتيجيا.. إنها، في رمزيتها، أقرب إلى عودة شخصية إلى أثر قديم، أو مقام روحي



عبد الرقيب حمضي



قراءة في قانون مثير للجدل

مشروع قانون مهنة المحاماة الجديد ضربة قاضية ضد السماسرة

في مفهومها الاجتماعي، تعتبر المحاماة أداة الحرية وتحسين العدالة، فوظيفة المحامي لا تقتصر على المشورة والمرافعة والعمل داخل المكتب، بل إن واجباته ومسؤولياته تسمو كثيرا عن مجرد هذه الجهود التي تبذل لكسب العيش، فهو ليس مطالباً فقط بالمساهمة في إصلاح القضاء وتحقيق العدالة بين الناس وتطوير القانون والدفاع عن كرامة مهنة المحاماة، بل لا بد للمحامي أن يفي بالتزاماته التاريخية في الدفاع عن الحرية والمساواة ومواجهة مخاطر الظلم والاستبداد والفساد في المجتمع.

أشخاص محترفين في جلب الزبناء مقابل مبالغ مالية، رغم أن أعراف وتقاليد مهنة المحاماة تفرض على المحامي الامتناع عن الدفاع ضد زميله المحامي، وفي حالة قبول الدفاع ضده يجب إشعار النقيب بذلك من أجل إيجاد حل تفاديا لنشر غسيل المحامين أمام عموم الناس، بل إن الأمر الخطير الذي يدل على تدني مستوى مهنة المحاماة وخطورة انحدارها إلى أدنى المستويات، أن محاميا ينتصب في ملف جنحي ضد زميله معروض أمام محكمة تبعد عن مدينة وجدة بـ 60 كلم، ويضع نيابته ضد زميله المطالب بالحق المدني ويطلب تأخير القضية بوضع نيابته مع طلب التأخير 4 جلسات ولا يحضر، وبذلك يتسبب لزميله محامي الطرف المدني في أضرار، ومن أجل التعسف ضد زميله، يتقدم إلى المحكمة بشهادة طبية ولا يشعر زميله بذلك من أجل الإضرار به. هذه المخالفات الخطيرة تبقى دون مساءلة ولا متابعة تأديبية.

- الاستقلالية والتبعية: يعترض المحامون على منح القانون الجديد صلاحيات تأديبية وإدارية لوزارة العدل على حساب مجلس الهيئة، وتقليص

تليها فترة تمرين لمدة سنتين تحت إشراف هيئة المحامين، يختتمان بامتحان للحصول على شهادة الكفاءة لممارسة المهنة.

- العلاقة المالية (الأتعاب): وهذا أهم تعديل جاء به المشروع لقطع الطريق على السماسرة والوافدين على هذه المهنة الشريفة من أجل جمع المال عن طريق السمسرة والتحايل وسرقة ملفات الزملاء عمداً، ولهذا أقر المشروع قواعد جديدة للشفافية بغرض عقد نموذجي مكتوب وموحد بين المحامي وموكله، لضبط الأتعاب والودائع، مما يهدف إلى إنهاء غموض التدبير المالي للملفات والتلاعبات بحقوق ومصالح المواطنين في غياب التفتيش من طرف المجلس الأعلى للحسابات.

وفي هذا الصدد، فإن المحامين الشرفاء المدافعين عن حقوق وحرقات المواطنين، يتعرضون في عدد من الحالات لمضايقات وسرقة ملفاتهم عمداً من طرف البلطجيين الذين لا أخلاق لهم، يقتحمون ملفات زملائهم دون إذن مسبق من المحامي الذي ينوب بالأصالة، وما يرافق ذلك من تكوين شبكة خطيرة للسمسرة عن طريق



د. حسوني قدور بن موسى

أقر مشروع القانون رقم 66.23 الجديد لتنظيم مهنة المحاماة (2026)، تغييرات جذرية، أبرزها:

- شروط ولوج المحاماة: اشترط القانون شهادة الماجستير في الحقوق لاجتياز مباراة ولوج المهنة بدلا من الإجازة المعمول بها سابقا، مع تحديد سن المرشحين في 40 سنة، نظرا لتدني مستوى التعليم العالي في المغرب، حيث أن الشهادات الجامعية بما فيها الدكتوراه، أصبحت موضوع شك وتساؤلات عن مصداقيتها العلمية.

- التكوين والتمرين: فرض المشروع تكويناً نظرياً لمدة سنة في معهد التكوين،

تقرير

بأعلى درجات الالتزام بقيم وأخلاق وأدبيات مهنة المحاماة التي يسميها البعض مهنة الفرسان، وكثيرا ما نسمع عن معاناة بعض المواطنين في التعامل مع بعض المحامين الذين يشكون من التصرفات الضارة بحقوقهم ما يؤدي إلى المماطلة وضياع الحقوق، وبالتالي إعاقة البت في الدعوى وتعطيل تنفيذ الأحكام، وهنا يأتي دور نقابة المحامين، التي وجدت من أجل تنظيم عمل هذه المهنة بكل أبعادها المتعلقة بالوطن والمواطن وممارسة المهنة ومعالجة الشكاوى التي تمس حقوق ومصالح المواطنين.

إن موضوع المحامي والرشوة التي يسميها البعض «إكراميات» أو «قهوة»، أصبح ظاهرة سلبية في بلادنا، فتحولت الرشوة والفساد المهني إلى سلوك مزمن لدى بعض المحامين رغم أن كل مهنة فيها الخائن والأمين، والرفيع والوضع، والجاهل والعالم... ثم إن بعض المحامين قد يستأنون إلى قواعد المهنة ولا تدان المهنة كلها بذلك، لأن طريق النجاح في المحاماة هو البحث عن العلم والمهارة في استنباط الأدلة وسردها والمقدرة الخطابية والصق والالتزام بأخلاقيات وأدبيات المهنة والابتعاد عن تحريف الحقيقة لأن المحاماة مهنة شريفة تؤدي خدمة عامة وتعيش في ظل الحرية وتسعى إلى تحقيق العدل وتطبيق القانون، وهي رسالة إنسانية نبيلة، ولا شك في أن انتشار الرشوة يؤدي حتما إلى الإخلال بالمساواة القانونية بين المواطنين فتتعرض حقوق الضعيف بسبب تقديم الرشوة، وهذا يؤدي إلى إثارة الأحقاد والضغائن بين المتقاضين ورواج الكيد والغش وكثرة السماسرة المتاجرين بحقوق المواطنين حتى أن المجتمع أصبح غابة يكون البقاء فيها للقوي، والخطير في هذه الحالة أن الرشوة لها أثر سلبي على عمل المحامين الشرفاء المهنيين الذين يرفضون هذه الممارسة الخبيثة، حيث يتقلب المحامي على مهنته بالتواطؤ ضد موكله عن طريق عرقلة الإجراءات، وهذا يعني أن المحامي تملص من مسؤوليته، فضلا عن ابتزاز موكله مثل حالة الوعد بالحصول على سراح مؤقت لمتهم معتقل مقابل مبالغ مالية إلى غير ذلك من الأساليب التي لا تليق بمهنة المحاماة، وقد يربح المحامي قضية بهذه الطريقة الدنيئة، لكن سيأتي يوم يتقلب فيه السحر على الساحر فيصبح المحامي المرتشي هو نفسه ضحية رشوة واحتيال، وهكذا لا تنتهي من هذه الدوامة التي تقتل مهنة المحاماة، ومن جهة ثانية، فمن المؤكد أن الرشوة حاضرة رئيسية للإرهاب وهي ناتجة عن ضعف المواطنة إذ يتحول محامون إلى مرتزقة غايتهم الأساسية هي الحصول على المال بطرق ووسائل مختلفة، وهذه الظاهرة تهدد كيان الدولة وتضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية والمهنية التي ستصبح ضعيفة ومخرقة وغير قادرة على تقديم خدماتها بالشكل الصحيح، فالمحاماة مهنة قضائية تهدف إلى إحقاق الحق، فهي تنير الطريق أمام القاضي لتطبيق القانون وتساهم بشكل كبير في سير العدالة، أما إذا انقلبت العدالة إلى تجارة والمحاماة إلى بيع وشراء دون ضمير وأصبح المال هو صاحب السيادة، فهذا يؤدي إلى انهيار المؤسسة القضائية وإفساد مهنة المحاماة، فالدولة عبارة عن خيمة عمودها العدالة، فإذا انكسر العمود فلا فائدة من الأوتاد، وفي هذا الصدد قال العلامة ابن خلدون: «لا تولوا أبناء السفلة قيادة الجنود ومناصب القضاء وشؤون العامة، لأنهم إذا أصبحوا من ذوي المناصب اجتهدوا في ظلم الناس».

المحاميين الشجعان الأقوياء بثقافتهم ونضالهم من أجل نصرة الحق، وفي هذا الصدد قال المفكر الفرنسي فولتير عن مهنة المحاماة: «كنت أتمنى أن أكون محاميا لأن المحاماة أجمل مهنة في العالم، فالمحامي يلجأ إليه الأغنياء والفقراء على السواء، والأمراء والعظماء»، ولهذا فإن المحامي يتميز عن غيره بالصدق والقوة والدفاع عن حقوق الإنسان وعن المضطهدين والمظلومين في العالم كله دون خوف من أي جهة كانت، ولهذا السبب كان أهل اليونان القدماء يمنعون مهنة المحاماة على العبيد لأن العبيد كانوا في ذلك الزمان ضعفاء الشخصية لا يستطيعون محاجة القاضي اللئيم، ولأن مصدر المحاماة هو الحماية والمحامي الضعيف لا يستطيع بطبيعة الحال حماية الإنسان الضعيف.



القضاء هو ملاذنا جميعا، حكاما ومحكومين، وهذا ما يدعونا إلى المطالبة بتحسين هذه المؤسسة ورفعها إلى مستوى ينال بها عن كل الشبهات ويجعلها موضع ثقة المواطنين ويجعل القضاة بمنزلة رفيعة بعلمهم وسلوكهم ونزاهتهم، وهو ما يستوجب وضع ضوابط وآليات صارمة لمراقبة عملهم وسلوكهم من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورفع الحصانة عن القاضي التي ثبت في حقه التلاعب بحقوق ومصالح المواطنين ومحاكمته طبقا للقانون.

إن القضاء هو ملاذنا جميعا، حكاما ومحكومين، وهذا ما يدعونا إلى المطالبة بتحسين هذه المؤسسة ورفعها إلى مستوى ينال بها عن كل الشبهات ويجعلها موضع ثقة المواطنين ويجعل القضاة بمنزلة رفيعة بعلمهم وسلوكهم ونزاهتهم، وهو ما يستوجب وضع ضوابط وآليات صارمة لمراقبة عملهم وسلوكهم من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورفع الحصانة عن القاضي الذي ثبت في حقه التلاعب بحقوق ومصالح المواطنين ومحاكمته طبقا للقانون، وذلك لأن سلطة القاضي وحصانته يجب أن تكون دافعا للتعامل مع المواطنين الذين يقفون أمامه بالأسلوب الذي يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم بعيدا عن عقدة التعالي والفوقية وأن يفرق القاضي بين المتهم والمدعي الذي يطالب بحق له، والمدعى عليه الذي له الحق أن ينفي وجود هذا الحق أما المحامي، وهو الجناح الآخر للعدالة، فيجب أن يتحلى

من المحامين المفسدين الذين يعيشون على الوساطة، وكمن من مواطني يبحث عن محامي له علاقة بالقاضي ولا تهمة ثقافة ونزاهة المحامي وكفاءته القانونية والحقوقية بقدر ما تهمة علاقته بالقاضي الذي بيده ملف القضية، فالمحامي النزيه يقضي الليل ساهرا باحثا منقبا حتى إذا ما أتم عمله وأرضى ضميره فوجئ بصدور حكم مخالف للقانون بسبب الفساد القضائي.

إنه لأمر يدعو للقلق الشديد على واقع مهنة المحاماة والقضاء، نظرا لاهتراز ثقة المواطنين في قضاء بلادنا بشكل مخيف، بل وتكون هذه الثقة منعدمة حين يجد المواطن نفسه طرفا في النزاع أمام القضاء فيصبح المواطن المظلوم والمحامي النزيه ضحيتان معا، وهنا يتجلى مظهر إذلال وهدم مهنة المحاماة وجعلها تفقد

اختصاصات النقيب، واعتبار الهيئات تابعة للحكومة، لكن الممارسات المهنية أثبتت أن مجالس هيئات المحامين أصبحت عاجزة عن القيام بدورها التأديبي المتعلق بالمخالفات التي تمس بسمعة المهنة.

- المحامون الأجانب: فتح المشروع الباب للمحاميين الأجانب لممارسة المهنة وفتح مكاتب بالمغرب، وهو ما يثير تخوفات من غياب شروط المنافسة العادلة؛ هذه التخوفات من طرف المحامين الذين يتكلمون لغة واحدة وليست لهم ثقافة واسعة للمنافسة مع المحامين الأجانب، خاصة الفرنسيين، هم الذين يعارضون هذا التعديل.

- سياق القانون: يأتي هذا المشروع، ضمن مساعي وزير العدل لتحديث المهنة. ومن أبرز التعديلات في قانون مهنة المحاماة، مسألة الوكالة التي ستحد من ظاهرة سرقة ملفات الزملاء التي انتشرت بشكل مخيف، وكذلك إحداث المجلس الوطني لهيئات المحامين وسيكون مقره بالرباط، على غرار قانون مهنة المحاماة في فرنسا conseil national des barreaux، الذي يتولى شؤون المهنة، خاصة الجانب المالي الذي لا يخضع في بلادنا للمراقبة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، حيث أن أموال هيئات المحامين بالمغرب غير مراقبة بشكل صارم، تصرف دون مراقبة ولا محاسبة؛ ففي الرباط قامت «محامية» بسرقة ملف إداري محكوم بـ 100000 درهم ينوب فيه زميل من هيئة وجدة بالأصالة وتم استئنائه من طرف الإدارة المحكوم عليها، وظل الزميل من هيئة وجدة ينتظر توصله بالاستدعاء، إلى أن اكتشف هذه السرقة، وعندما علم الورثة المحكوم لهم بالتعويض بهذه السرقة، تقدموا بشكاية إلى نقيب هيئة المحامين بالرباط، الذي لم يكلف نفسه حتى عناء الإجابة عنها وظل ساكنا عن هذه الفضيحة، رغم أنه توصل بالشكاية من الورثة الذين يسكنون بإقليم وجدة، معززة بإشهاد مصحح التوقيع يؤكدون فيه أنه لم يسبق لهم أن كلفوا هذه المحامية للدفاع عنهم، ولم يسبق لهم أن اتصلوا بها، بل الخطير في الأمر، أن النقيب حدد للمحامية المعتدية الأتعاب في مبلغ 68000 درهم، فقامت بحجز المبلغ المحكوم به وقدره 100000 درهم أمام المجلس البلدي بالعيون سيدي ملوك، ولم يبق للورثة، وعددهم 5 أفراد، سوى 32000 درهم، أما المحامي الذي ينوب في هذه القضية منذ 10 سنوات، وكذلك هيئة المحامين بوجدة، فلم يبق لهم لا 1 ولا 5 %، بعدما جمعت المحامية المعنية المبلغ كله بطريقتها الخاصة، فهذه بلطجة خطيرة تقوض مفهوم المحاماة، وأعتقد أن التعديل الجديد هو لمصلحة مهنة المحاماة ومصلحة المحامين الشرفاء.

في مفهومها الاجتماعي والنضالي، يمكن تعريف مهنة المحاماة بأنها أداة الحرية وتحسين العدالة، فوظيفة المحامي لا تقتصر على المشورة والمرافعة والعمل داخل المكتب، بل إن واجباته ومسؤولياته تسمو كثيرا عن مجرد هذه الجهود التي تبذل لكسب العيش، فهو ليس مطالباً فقط بالمساهمة في إصلاح القضاء وتحقيق العدالة بين الناس وتطوير القانون والدفاع عن كرامة مهنة المحاماة، بل لا بد للمحامي أن يفي بالتزاماته التاريخية في الدفاع عن الحرية والمساواة ومواجهة مخاطر الظلم والاستبداد والفساد في المجتمع، لكن مع الأسف أصبحت مهنة المحاماة ميدانا لاستعراض القوة البدنية داخل قاعات المحاكم واستعمال الحيل لكسب المال بجميع الطرق غير الشرعية عبر شبكة السمسرة، مقابل ذلك، يوجد محامون نزهاء يعيشون بعزة وكرامة لا يمدون أيديهم للفساد، ولكن هناك مجموعة

هيبتها ودورها الرائد في الدفاع عن الحقوق والحرية؛ فقد كان المحامون على مر العصور في طليعة الدفاع عن حقوق وحرية شعوبهم واستطاعوا عن طريق النضال تغيير أنظمة سياسية طاغية مستبدة وتحقيق مطالب شعوبهم والأمثلة كثيرة على ذلك نذكر منها نضال وكفاح الزعيم الجنوب إفريقي، المحامي نيلسون مانديلا، الذي قضى ما يقارب 26 سنة في سجون النظام العنصري (الأبارتايد) واستطاع تحرير شعب بلاده من القمع والاضطهاد، وكذلك المحامي ماهاتما غاندي، الزعيم الهندي الذي استطاع تحرير بلاده من الاستعمار الإنجليزي، والمحامي المصري المشهور سعد زغلول، الذي دخل ذات يوم إلى قصر حاكم مصر، الخديوي إسماعيل باشا، ليس من أجل منفعة شخصية أو الحصول على المال، بل طلب منه بكل شجاعة الابتعاد عن التدخل في شؤون القضاء والتشويش على مهنة المحاماة، والتاريخ مليء بأمثال هؤلاء

الرباط يا حسرة

ضباية المشهد الحزبي في العاصمة

من سيكون الربان المقبل للحكومة؟

أحزاب بكل تحالفاتها من الأحزاب الحاكمة والمعارضة، هو 6300 صوت، (كانت) كافية لاستصدار وصل بالنتيجة الكارثية وإفلاس المنظومة الانتخابية.

وتبقى دائرة شالة بحوالي 60000 ناخب، تختلف عن دائرة المحيط، لتרכيبة ناخبها من أطلال قسبة الأودية إلى غابات دار السلام غربا ووسط الوادي جنوبا والأطلسي شمالا، فإين المفر باصواتنا ونحن نعيش في ضباية المشهد الحزبي، وفي إرهافات التخمين حول الحزب الذي سيفرز ربان الحكومة المقبلة، التي ستجد أمامها تحديات عالمية وقارية ووطنية، فهل الانتخابات المقبلة ستفرز أحزابا قادرة على مواجهة هذه التحديات، التي لن نجتازها إلا بـ«كومندو» متخصص في حل الأزمات التي نحن سائرون إليها، وقد تنجح كما يمكن أن تفشل في تنزيلها، مما يفرض اللجوء إلى ما جرى في انتخابات 2002، التي تعذرت فيها الأغلبية لأي حزب.. فكان ما كان؟



مسرحا له، وتمثل في عقاب وإنذار وتحذير من غضب الكتلة الناعبة التي لا تنساق وراء استخفاف المؤسسات الحزبية برسائلها، لأنها بذكائها وحدها الناقب، توجهها إلى من يعنيه الأمر لحماية كرامة الديمقراطية، وكانت مشاركة 6 % من الناخبين فقط، حوالي 7520 ناخبا من أصل حوالي 180 ألفا، إضافة إلى إلغاء 1220 صوتا، وكل ما حصده 4

للناخبين كشركاء وموجهين في التدبير والتسيير وإبداء الآراء والاقتراحات، وذلك لعدم الاستمرار في استغلال «فجوة» قد لا تدوم وتمنح للأقلية اغتصاب حق حرية التعبير، عبر الصناديق، عن غضب الأغلبية المطلقة من هؤلاء الناخبين على رفضهم البين لمرشحي أحزاب تقدمت بهم ليمثلوها في الغرفة التشريعية، وهذا ما كانت العاصمة السياسية

جرت العادة في العاصمة السياسية قبل شهور من حلول موعد الانتخابات التشريعية، أن ينشغل اهتمام الشارع الرباطي بالأسماء المنتظر ترشيحها في مقاعد الدائرتين: المحيط وشالة، وعددها 7 مناصب برلمانية، إلا أن الرباطيين لأول مرة في تاريخ الاستحقاقات لم يولوا أي اهتمام لهذا الموعد، وقد يكون امتدادا لما دار وجرى في الانتخابات الجزئية لسنة 2024 في الدائرة المشهورة وطنيا بـ«دائرة الموت»، التي «ينتخر» فيها رؤساء الحكومة والأحزاب والوزراء بعد ترجعهم مرارة الانهزام المدوي من الناخبين الواعين، وعددهم حوالي 180 ألف ناخب، جلهم من «مقاطعة» العلم والعرفان والمدارس العليا والمؤسسات الجامعية، والنخبة المنتورة والساسة الكبار.. من هذه الدائرة، وفي تلك الانتخابات الجزئية، انطلقت «صفارات الإنذار» تنبه الأحزاب من أجل تصحيح أهدافها وخطاباتها ومواقفها، لرد الاعتبار

حديث العاصمة

تسيير جماعة الرباط بين 3 و5 مقاطعات

بقلم: بوشعيب الإدريسي



كانت الرباط بـ 3 مقاطعات فقط لديموغرافية بحوالي 760 ألف نسمة، وأصبحت اليوم مؤطرة بـ 5 مقاطعات لحوالي 500 ألف نسمة، والفرق ليس في عدد الساكنة الذي تقلص بشكل ملحوظ، وإنما في السياسات والبرامج والمشاريع، والاجتهادات وكاريزمية الأعضاء المنتخبين في تلك السنوات من 1983 إلى 1992، والذين دخلت مجالسهم التاريخ بانتداب دام 9 سنوات متواصلة بدلا من مدة 6 سنوات.

وفي الانتخابات الموالية أضيفت مقاطعة رابعة بعد انسلاخ كل من حي الرياض عن مقاطعة يعقوب المنصور وحي أكادال عن مقاطعة حسان، وتكونت بهما مقاطعة أكادال-الرياض؛ هذا التقطيع ربما أملت دوافع سياسية ظرفية، وإنما في التقسيم الإداري الذي سيأتي بعده سنة 2003، كان الدور على انشطار أكبر المقاطعات: اليوسفية، إلى مقاطعتين بإحداث مقاطعة السويسي بالرغم من أن ساكنتها في ذلك الوقت لا تتجاوز بضعة آلاف، ولهذا الانشطار المدروس كانت أهداف مبرمجة لتوسعة المدار الحضري للعاصمة في الجهة الغربية لتصبح تابعة لهذه المقاطعة، وفعلا ناقش مجلس الجماعة وصادق على هذه التوسعة ووافق على تصاميم تهيئتها المعمارية.

وإذا كانت المقاطعة الرابعة قد انضافت لدوافع سياسية، فإن ميلاد المقاطعة الخامسة كان بتصور زحفها على أراضيها الغربية لإنشاء «مدينة» قد تقضم من المدينة الأصل تراثها وأهم مرافقها، بعدما تم التخطيط لإهمال ساحلها وأحيائها العتيقة، ولن نكرر ما واجهنا به هذا المخطط من رفض واحتجاج، ودفاع عن حرمة تاريخ رباط الفتح، فجاء المشروع الملكي والبقية تعرفوها..

وما لا نعرفه جميعا هو كيف للعاصمة بكثافة سكانية تناهز 760 ألف نسمة اكتفت بـ 3 مقاطعات وحققَت المعجزات بوسائل مادية متواضعة وأطقم إدارية محدودة وإمكانات عينية شبه منعدمة.. بينما المدينة اليوم بحوالي 500 ألف نسمة بجماعتها 5 مقاطعات وميزانياتها التي تقو بـ 10 مرات تلك التي كانت مرصودة لحاجيات ساكنة يضاعف عددها الديموغرافية الحالية، فكيف يحل هذا التعاون والتضارب والاستنابات للمقاطعات وقد أشرنا بالمرموز إلى حيثياتها عندما ابتكرت طريقة لتمديد مقاطعة السويسي إلى أراضي شاسعة تم دمجها في المدار الحضري، ولغاية في نفس من كان وراء هذا الدمج.. فهل تعود العاصمة إلى تقسيم 1983 بـ 3 مقاطعات الأصلية والأكثر واقعية وعدالة لحماية إهدار المال الجماعي الرباطي في توزيع انتخابي لم يعد له مبرر؟

☆☆☆

شهادات من

الرواد

((ثقافة الإصلاح هي الثقافة الخارقة والمختركة خسبة إنقاذ وتطهير الذات المريضة من مخالب الفساد في طبقاته السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة أنصاف المثقفين والمهندسين والمكشوفين والمقنعين والمتعجرفين.. الذين يتقززون من الإصلاح ويسعون إلى إخراس الصوت الذهبي الصائب ومحو البياض الفضي النابض، بالتغيب والإبعاد، والذين تهتجهم طلقات الرصاص المموم؛ فكلما غنى عصفور أخضر فوق الغصن، بدل أن ينصتوا ويتلذذوا بهذه النغمة، تحسسوا بنادقهم دون أن يرفعوا نظريهم عنه، وأطلقوا النار عليه تحقيقا لمكاسب وطموحات مجتمعية فانية بنيران صديقة أحيانا وبأسلحة كاتمة للصوت)) انتهى.

من مداخلة للأستاذ الجامعي جمال بنسليمان أثناء تخليد الذكرى الأولى لرحيل عميد الأدب العربي عباس الجبراري.

المرجع: كتاب في الموضوع (ص: 196).

بعث أخوة الرباط والقاهرة

نداء للوفاء بمضامين اتفاقية العاصمتين

لهذه المنظمة بعد عام من ذلك الاجتماع، فانبرى ممثل الرباط مؤيدا لهذا الطلب ومستقيضا في التذكير بالأدوار الرائدة لمصر في التاريخ الإسلامي، وكانت في ذلك الوقت من سنة 1985 شبه مقاطعة عربية ضد المواقف المصرية، لكن الرباط أيدت وأثنت على دعوة الاستضافة، مما تفاعل معها رئيس الوفد القاهري، ووجه دعوة رسمية لزيارة عاصمته مباشرة بعد صنعاء، وهذا التفاعل بين العاصمتين التقطه سفير المغرب وأقام مأدبة عشاء للوفد القاهري والوفد الرباطي بحضور أعضاء من وفود إسلامية أيدت في الاجتماع انخراط المدن الصحراوية في المنظمة، وفي تلك الزيارة الخاطفة، أعلن عن مشروع تأخي العاصمتين موازاة مع انعقاد المؤتمر العام بعد سنة، ليشهد العالم الإسلامي هذه الأخوة بين القاهرة والرباط.

ونحن في سنة 2026، تقوى إرادة الحكومتين المصرية والمغربية لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، ونطمح، والفرصة سانحة، إلى إحياء ما نصت عليه وثيقة التأخي والصداقة بين العاصمتين بتفعيل المادة الرابعة بإحداث جهاز تسييسي مكون من أعضاء يمثلون المدينتين، ليضع برامج عملية لتنفيذ بنود هذه الوثيقة. فكل الذين بنوا هذا الصرح العظيم من الأخوة بين سكان العاصمتين، ترحلوا عن مهامهم القيادية، وتركو للأجيال الصاعدة مهمة الحفاظ على هذه الأخوة، وأياكم نعتي يا مسؤولي المجلس الشعبي في القاهرة والمجلس الجماعي في الرباط.

لكل الشعوب الإفريقية، والعواصم العالمية المحبة للتأخي والسلام، نذكر بوثيقة تأخي تاريخية فريدة في بنودها استثنائية في مراسيم التوقيعات عليها، مميزة بتوقيعتها، وأسباب نزولها، والوحيدة دون غيرها من كل الاتفاقيات المماثلة موهورة من أعلى السلطات؛ توقيع الوالي إلى جانب توقيع رئيس المجلس الجماعي، وفي محافظة القاهرة من المحافظ مدعما إمضاء رئيس المجلس الشعبي المحلي، يوثقون عقد أخوة دائمة تنقل بأمانه ما جاء في مادة أولى منه: «يعلم الطرفان الأخوة الدائمة أمام التاريخ بين سكان مدينة القاهرة ومدينة الرباط»، وفي المادة الخامسة يقرون «بـيشرع في التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة التي تعتبر رسمية وحررت بمدينة القاهرة بتاريخ 25 شتنبر 1986»، وعند التوقيع في الرباط على الوثيقة، تم في ذات اليوم استقبال رسمي للوفد القاهري من قبل الملك الراحل الحسن الثاني، كدعم ومباركة لهذه الأخوة بين القاهرة والرباط، والتي لم تحظ أي اتفاقية محلية بما حظيت به وثيقة التأخي هذه. فأسباب النزول هذه كانت في العاصمة صنعاء باليمن، أثناء انعقاد اجتماع المكتب الدائم لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية عندما طالب ممثل الرباط بإدراج عضوية المدن الجنوبية المملكة كأعضاء في المنظمة الإسلامية، وأزر هذا الطلب ممثل القاهرة وترافع عن قبول هذه العضوية، وفي نفس التدخل، تقدم بطلب استضافة المؤتمر العام

أعلام الرباط

كثر الحديث عن «دائرة الموت» التي تجرع فيها رجال الدولة وزعماء أحزاب «علمق» السقوط المدوي في استحقاقات انتخاب أعضاء مجلس النواب.. ففي سنة 2007، ترشحت وفازت فيها الأستاذة لطيفة اجابدي، أطل الله عمرها، لتكون أول امرأة في العاصمة السياسية تحظى بثقة الرباطيين لتمثيلهم في قبة البرلمان.. نذكر بها لعنا «نعت» على مرشحات في مستواها السياسي والنضالي والثقافي والإنساني في «المبارزة الانتخابية» المقبلة.



أسرار العاصمة

لأول مرة يلتئم الجمع العام للمنظمة العالمية «شبكة المدن القوية»، ومقرها بلندن، في الرباط شهر يناير المقبل، وقد تم الإعلان الرسمي عن هذا الجمع العام بحضور ومشاركة 175 مدينة عالمية تناهض العنف والاضطهاد والكراهية والعنصرية و«السلخ» عن الهوية، ولنا مغاربة محتجزون في بلد غير بلدهم الأم بالعنف والاضطهاد والكراهية والعنصرية لسلخهم عن هويتهم المغربية، فعلى الناخبين منهم في الأقاليم المحررة، التنديد بهذا الاحتجاز خلال الجمع العام المقبل.

كل المراكز الطبية والاستشفائية في الغرب تستعمل مادة طبيعية جد موثوق بنجاعتها في علاج أمراض شائعة وسط الرباطيين دون الحاجة لأدوية كيميائية تكلف نفقات باهظة.. هذه المادة هي «الطين» ولنا جبال منه عند مدخل الرباط شمالا، ولكن يجب أن تخضع لوصف طبي، غالبا ما ينفذه ممرض طبي، وربما هذا الوصف لا يخدم تجارة الأدوية، ولكنه أكثر من فعال في عدة حالات مرضية، والقرار للهئية الوطنية للأطباء.

كان ولا بد من إشارة انتباه نظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى معاناة أعداد كبيرة من المصلين وهم يؤدون صلاة الجمعة، فالآلاف منهم لا تنسج لهم رحاب مسجد حسان بجوار الضريح الشريف والتي تمتلئ عن آخرها بالأعداد الكبيرة التي تفضل التبرك ببركات هذا الضريح فتصلي أمامه تحت الشمس الحارقة والبرد القارس والأرض العارية، فقط نتمنى التفاتة من نظارة الأوقاف تجاه المصلين.

بينما حي العكاري يشق طريقه العالمية مستفيدا من المشاريع الملكية، عجزت مجالس العاصمة، مقاطعة وجماعة وعمالة، عن رد الاعتبار لمؤسسه بتصحيح اسمه الذي سمي به الشارع محضن قصره كالتالي: «شارع الحاج حسن» عوض «شارع الحاج حسن العكاري»، وقد توي في سنة 1946. فمن التقصير بما كان أن يتحول هذا القصر إلى خربة تعرضت للإهمال والتمهيش، فقد أصبح عنوانا لجحود المجالس لمن تبرع بأراضيهم مجانا لإقامة حي بأكمله.

شبح «المنشطات» يطارد البطولة الاحترافية

هل هي الوداد أم شباب المحمدية ؟



كرست الهزيمة الأخيرة لنادي الوداد الرياضي أمام المغرب الفاسي واقعا متأزما يتجاوز حدود «الكوبة العابرة» لتضع الفريق الأحمر أمام مرآة التراجع المخيف في ختام الشطر الأول من البطولة الاحترافية؛ فبينما كانت الجماهير الودادية تمنى النفس بعودة الفريق إلى سنوات خلت، جاءت النتائج لتكشف عن خلل بنيوي في منظومة النادي، الذي بات يعجز عن فرض شخصيته في المواعيد الكبرى، تاركا الساحة لمنافسيه التقليديين، الرجاء البيضاوي والجيش الملكي، ومفسحا المجال لـ «الماص» لتعميق جراحه، في موسم يشهد صراعا محموما لم يعد فيه الوداد ذلك الرقم الصعب في البطولة.

وعلى الصعيد التقني، يبدو أن مغادرة المدرب محمد أمين بنهاشم تركت فراغا لم تنجح الإدارة في احتوائه، مما أدى إلى فقدان التوازن التكتيكي داخل رقعة الميدان، وبالرغم من امتلاك النادي لتركيبية بشرية تصنف ضمن الأعلى والأجود وطنيا، إلا أن الأداء الفني ظل باهتا ومفتقدا للهوية الجماعية، حيث تجرع الفريق مرارة الهزيمة الثالثة هذا الموسم، في مؤشر يعكس تخطي الطاقم التقني وفشله في استثمار الإمكانيات المتاحة، مما يطرح علامات استفهام كبرى حول الجدوى من الصفقات والتعاقدات التي لم تترجم إلى تفوق ميداني ملموس.

في المقابل، يجد رئيس النادي، هشام أيت منا، نفسه في قلب عاصفة من الانتقادات الجماهيرية التي لم تعد تتقبل مبررات الإخفاق؛ فبعد أن «البروباغندا» الإعلامية والخبرات المتكررة للرئيس في المنصات الاجتماعية، أثرت سلبا على تركيز المجموعة، وساهمت في خلق حالة من عدم الاستقرار النفسي، وهو ما جعل الجماهير الودادية تخشى «استنساخ» تجربة شباب المحمدية داخل القلعة الحمراء، حيث يطغى الحضور الإعلامي للرئيس على العمل المؤسسي الرصين، وهو ما يضعه اليوم تحت ضغط المطالب بالباشرة بالرحيل ما لم يحدث تغييرا جذريا في الشطر الثاني من البطولة.

فالفريق الأحمر، الذي اعتاد منصات التتويج، يجد نفسه اليوم أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إما ثورة تصحيحية تقطع مع أسلوب «التدبير الفردي» والخبرات الإعلامية المستفزة، أو الاستمرار في الانحدار الذي قد يجعل الفريق يكتفي بلعب أدوار ثانوية، وهو السيناريو الذي لن تغفره الجماهير الودادية التي تطالب بالنتائج قبل الاستعراض.



مشابهة قد تضرب سمعة الأندية الوطنية قاريا. وفي سياق متصل، يرى خبراء أن مواجهة «شبح المنشطات» تتطلب تجاوز مقاربة «العقاب» نحو استراتيجية «الوقاية الاستباقية»؛ فالهدف هو ترسيخ ثقافة «النزاهة الرياضية» كقيمة أساسية، وضمان إمام شامل بقائمة المواد المحظورة التي يتم تحديثها سنويا، لضمان عدم ضياع مجهودات الأندية والمنتخبات الوطنية بسبب أخطاء إدارية أو طبية بسيطة في ظاهرها، كارثية في نتائجها.

فبينما يستعد المغرب لاحتضان تظاهرات عالمية وقارية كبرى، يصبح القضاء على آفة المنشطات شروطا أساسيا لتعزيز الثقة الدولية في «المنتج الرياضي» وتربوية نضج الأندية والجامعات أمام مسؤولية تاريخية لإنهاء عهد «الصدقة» والدخول في عصر «الاحتراف القانوني» الشامل.

لم تعد قضية مكافحة المنشطات في الملاعب المغربية مجرد إجراءات روتينية، بل تحولت إلى «معركة وجودية» لتخليص البطولة الاحترافية من شبح بات يهدد مسار أبرز نجومها، وهو ما جعل الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات والجامعات الرياضية تسرع ملاءمة القوانين الوطنية مع «المدونة العالمية 2027».

وتأتي هذه التحركات في وقت حساس يواجه فيه الجسم الرياضي تساؤلات حول مدى جاهزية الأندية لحماية لاعبيها من الوقوع في فخ المواد المحظورة التي أضحت تعصف بمستقبل المواهب، وتستند هذه الخطوات الاستباقية ضرورتها من «الهزات الارتدادية» التي أحدثتها حالات التوقيف الأخيرة في صفوف أندية الصقوة، حيث أعادت قضية اللاعب حمزة الموسوي، مدافع نهضة بركان، وزين الدين الدراك، لاعب الجيش الملكي، ملف المنشطات إلى واجهة النقاش العمومي.

هذه الحالات، وإن اختلفت سياقاتها، كشفت عن فجوة وعي خطيرة داخل المنظومة الكروية، حيث يجد اللاعب نفسه أحيانا ضحية لغيب التاثير الطبي الدقيق أو الاستخدام غير المحسوب للمكملات الغذائية، مما يجعل الانتقال نحو معايير «مدونة 2027» ضرورة قصوى، لتفادي سيناريوهات



أسود القاعة يستعدون لكأس إفريقيا

الوطنية، في إطار استعداداته المكثفة لنهائيات كأس إفريقيا، بصم المنتخب الوطني لكرة القدم داخل القاعة على ظهور قوي بانتصاره العريض على منتخب الرأس الأخضر، والمنتخب الليبي، ضمن مباريات الدوري الدولي ببركان، حيث شهدت المواجهتان اللتان احتضنتهما قاعة الأمير مولاي الحسن، تألقا لافتا للعناصر

في إطار استعداداته المكثفة لنهائيات كأس إفريقيا، بصم المنتخب الوطني لكرة القدم داخل القاعة على ظهور قوي بانتصاره العريض على منتخب الرأس الأخضر، والمنتخب الليبي، ضمن مباريات الدوري الدولي ببركان، حيث شهدت المواجهتان اللتان احتضنتهما قاعة الأمير مولاي الحسن، تألقا لافتا للعناصر

الحسنية تستفيث



تتصاعد حدة التوتر داخل أروقة نادي حسنية أكادير، في ظل استمرار الضغط الجماهيري المطالب برحيل المدير الحالي، بعدما أصدر فصيل «إيمازيغن» بلاغا جديدا عقب الوقفة الاحتجاجية التي شهدتها المدينة يوم الأحد الماضي، مؤكدا عزمه على مواصلة ما وصفه بـ «مسيرة التطهير» داخل النادي، مشيرا إلى خروج أعداد كبيرة من الجماهير في مسيرة احتجاجية ثانية تعبيرا عن رفضها للوضع الراهن، وذلك في ظل تنامي حالة الغضب الجماهيري وتزايد الدعاوات إلى إحداث تغيير جذري في تسيير الفريق.

تتويج كفاءات مغربية في لندن

الأندية الإنجليزية، ومساهمته الفعالة في رسم السياسات الإدارية لـ «الشياطين الحمر». وبعد هذا التتويج بمثابة شهادة دولية على نضج الأطر الوطنية وقدرتها على صياغة مستقبل الكرة العالمية من مواقع القرار الحساسة، مما يجعل عمر برادة نموذجا استثنائيا للقيادة الرصينة التي تزواج بين الرؤية الاستراتيجية والتميز في التدبير الرياضي العالمي.

بواصل عمر برادة، المدير التنفيذي لنادي مانشستر يونايتد، تكريس قيادة الكفاءات المغربية في أعلى هرم الإدارة الرياضية العالمية، بنيله جائزة «قادة لورد هيرمان أوسيلي» المرموقة ضمن حفل «فوتبول بلاك ليست» بالعاصمة لندن، ويأتي هذا الاستحقاق الدولي اعترافا بالدور الاستراتيجي الذي يلعبه «سفير الإدارة المغربية» بلعب أولاد تراقفورد، في تحديث منظومة الحكامة داخل أعرق

أين وزارة برادة من خروقات جامعة الهوكي ؟

يضع علامات استفهام حول أوجه صرف الميزانيات المخصصة لها، وغيب الأثر الفعلي لنشاطها على الساحة الوطنية، مما يعزز فرضية «الوجود الإداري» على حساب الإشعاع الرياضي. وينتظر المهتمون برياضة الهوكي تدخلا حازما من الوزارة الوصية، لتصحيح المسار، سواء عبر تفعيل لجان التفتيش أو فرض لجان مؤقتة لتصرف الأعمال إلى حين عقد جمع عام انتخابي يستوفي الشروط القانونية، كما أن استمرار وضعية الجامعة على ما هي عليه، ليس سوى تكريسا لمنطق «الربيع الرياضي» الذي يستوجب تدخلا عاجلا لإعادة القطار إلى سكة الصحيحة.

كما يبرز التساؤل الأكبر، حول الجدوى من استمرار جامعة رياضية عجزت، منذ تأسيسها، عن إعطاء انطلاقة فعلية لبطولة وطنية منتظمة؛ فبدلا من أن تكون الجامعة قاطرة لتطوير ممارسة الهوكي على الجليد وتوسيع قاعدة الممارسين، تحولت إلى «هيكل صوري» يفتقر لأدنى المقومات التقنية والتنافسية؛ هذا الجمود الرياضي



لا تستوفي شروط «الملاءمة القانونية» التي ينص عليها القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة. هذا الوضع يطرح علامات استفهام كبرى حول كيفية استمرار الجامعة في تدبير شؤونها وتلقي الدعم أو التمثيلية، في ظل غياب جموع عامة سنوية وتجديد ديمقراطي للهياكل، وهو ما يعد إقصاء ممنهجا لقواعد الحكامة الجيدة التي تنادي بها الاستراتيجية الوطنية للرياضة.

تواجه الجامعة الملكية المغربية للهوكي على الجليد «عطالة قانونية» تضع الوزارة الوصية، التي يرأسها محمد سعد برادة، أمام اختبار حقيقي لتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ فبالرغم من المراسلات التحذيرية التي وجهتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لعدد من الجامعات لتسوية وضعيتها، إلا أن حالة جامعة الهوكي تبدو استثنائية في حجم اختلالاتها، حيث تجاوز المكتب الإداري ولايته القانونية منذ سنوات. وتكشف البنية التنظيمية لهذه الجامعة عن شرح عميق يهدد مشروعيتها وجودها، إذ أظهرت المعايير الإدارية أن عددا كبيرا من الجمعيات والنوادي المنضوية تحت لوائها،

وزارة الداخلية تساوي

حكومتين متعاقبتين

الملك «يسحب الثقة» من النخب الحزبية القديمة قبل الانتخابات

إشارات مطمئنة من الملك محمد السادس خلال آخر اجتماع للمجلس الوزاري

لزم «الدولة المركزية»، حيث لا صوت يعلو على صوت وزارة الداخلية.. كيف لا والوزير يقول ويلتزم أمام الملك بتعبئة مبلغ 210 ملايين درهم داخل أجل 8 سنوات، أي ما يعادل عمر حكومتين متتاليتين، وذلك لتنفيذ ما سمي «الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة»، التي قال عنها وزير الداخلية أنها ((تعتمد على مقارنة جديدة تستمد أولويات البرامج من الاحتياجات المعبر عنها محليا من قبل المواطنين والمواطنات، وذلك تنفيذاً للتوجيهات السديدة لجلالة الملك، الواردة في عدد من الخطب الملكية السامية)) حسب قول الوزير.

انعقد يوم الخميس الماضي مجلس وزاري لن يتكرر مثله في عهد حكومة أخنوش، وقد تكون هذه خلاصات الجهات العليا، بعد أن أشرف عمر الحكومة على نهايته دون أن تحقق الكثير من الأهداف المتوخاة(..)، وبغض النظر عما قدمه وزير الفلاحة من تطمينات حول الموسم الفلاحي، والقطيع الوطني.. فقد كان لافتاً للانتباه العرض الذي قدمه وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، وقد تميز هذا العرض المصادق عليه من لدن مجلس يترأسه الملك محمد السادس شخصياً، باستعمال الوزير لمفردات تعود

إعداد: سعيد الريحاني

يخص التنفيذ والاختصاصات والموارد. هنا بالضبط يبدأ السؤال الحقيقي)).
السؤال واضح: هل أخطأت الدولة في الاعتماد على الجهوية؟ الجواب على لسان نفس المصدر، حيث يقول: ((الراجح أن الدولة لا تقول هنا إن الجهوية كانت خطأ، ولا إنها بصدد التراجع عنها، بل تقول شيئاً أدق: الرؤية ما تزال قائمة، لكن طريقة حملها لم تعد كافية، وهذا مهم جداً، لأن الدولة لم تفتح نقاشاً حول تغيير الخيار الدستوري، ولم تلغ الجهة، ولم تعلن نهاية برامج التنمية الجهوية التي يفترض أنه يجري تنفيذها، لكنها في المقابل قررت أن تعيد ترتيب من يقود، ومن يشرف، ومن يتابع، ومن يضمن التنفيذ. بمعنى آخر: لسنا أمام

لغة البرامج إلى سؤال أكبر: ماذا يعني أن تعود الدولة اليوم إلى الإمساك الأقوى بالتراب، من دون أن تعلن التراجع عن الجهوية المتقدمة؟ ولماذا جرى هذا التدخل بهذه الصيغة بالذات، وفي هذا التوقيت بالذات؟ فخطاب العرش لسنة 2025 كان واضحاً حين دعا إلى اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يركز على تثمين الخصوصيات المحلية، وترسيخ الجهوية المتقدمة، والتكامل والتضامن بين المجالات، ثم جاء المجلس الوزاري الأخير ليحول هذا التوجه إلى هندسة حكمة دقيقة، يقف في قلبها وزير الداخلية، والعامل، والوالي، مع لجنة وطنية برئاسة رئيس الحكومة، وبالتوازي مع تعديل القانون التنظيمي المتعلق بالجهات فيما

المركزية، كما جرى العرف بذلك في القانون الإداري، وهي دولة مختلفة عن «الدولة اللامركزية»؟ هل نحن أمام تراجع عن «العملية الديمقراطية» التي تساوي «الماكياج» الذي تزين به كافة الدول في مختلف المحافل؟
الموضوع من الناحية القانونية قد يبدو مستعصياً، وقد يوفر مرتعاً خصباً للصيد في الماء العكر، خاصة عندما يغيب عن المحلل عنصر «الوطنية»، لكن رجل قانون متوازن فضل شرح الأمور بطريقته لـ«الأسبوع» حيث قال: ((ليس من الدقة أن يُقرأ موضوع الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة كأنه مجرد ورش إضافي في جدول الإصلاحات التي تقوم بها الدولة؛ فالموضوع، في العمق، يتجاوز

نحن إذن، أمام أكبر «اجتهاد وزاري» في عهد الوزير عبد الوافي لفتيت، لكن هذا الاجتهاد سيصطدم حتماً بالمعطيات التي يقدمها رجال القانون، فضلاً عن المواطنين؛ فإذا كانت وزارة الداخلية ناجحة في الاستماع الميداني إلى مطالب المواطنين، وقادرة على التفاعل معهم مباشرة، فما هو دور الأحزاب؟ وما دور الانتخابات؟ ولماذا يأتي المنتخبون ليقولوا للمواطنين أن لديهم برامج انتخابية تنموية؟ هل يكذب المنتخبون، أم يبررون، أم ماذا يفعلون..؟
لا شك أن السؤال المطروح اليوم، بعد صدور بلاغ الديوان الملكي، هو هل نحن أمام تراجع عن مشروع الجهوية الموسعة؟ هل نحن أمام عودة إلى «الدولة

تحليل إخباري

رجال القانون يتساءلون:

هل تراجع الدولة عن الجهوية؟



نحن إذن، أمام أكبر «اجتهاد وزاري» في عهد الوزير عبد الوافي لفتيت، لكن هذا الاجتهاد سيصطدم حتما بالمعطيات التي يقدمها رجال القانون، فضلا عن المواطنين؛ فإذا كانت وزارة الداخلية ناجحة في الاستماع الميداني إلى مطالب المواطنين، وقادرة على التفاعل معهم مباشرة، فما هو دور الأحزاب؟ وما دور الانتخابات؟ ولماذا يأتي المنتخبون ليقولوا للمواطنين أن لديهم برامج انتخابية تنموية؟ هل يكذب المنتخبون، أم يبررون، أم ماذا يفعلون..؟

والمؤسساتية والترابية، لا تكفي وحدها لضمان الترجمة وتحسين حياة المواطنين؛ من هذه الزاوية، لا يبدو تدخل الدولة نفيا للجهوية، ولا مجرد عودة بسيطة إلى المركز، بل أقرب إلى محاولة لإعادة ضبط العلاقة بين المشروع والحامل، وبين الرؤية والتنفيذ، وبين الزمن المطلوب والزمن الذي تتيحه المجالس المنتخبة القائمة)) (نفس المصدر).

مصدر «الأسبوع» عاد إلى سنة 2017 ليعقد مقارنة مع اليوم حيث قال: ((حين أدى افتتاح المجلس الأعلى للحسابات إلى قرارات تأديبية صريحة شملت إعفاء وزراء ومسؤولين كبار (محمد حصاد ونبيل بنعبد الله ورشيد بلمختار ولحسن حداد والحسين الوردي وآخرين..)، بالإضافة إلى التعبير عن عدم رضى جلالة الملك تجاه مسؤولين آخرين (انظر بلاغ الديوان الملكي الذي صدر في ذلك الوقت)، فإن الفرق بين الحالتين مهم؛ في الأولى؛ تتدخل الدولة لتصحيح أعطاب النخب الجهوية وهي تدبر ورشا يعلق عليه البلد آمالا عريضة، ولكن من داخل الإطار الدستوري القائم. وفي الثانية؛ تدخلت لمعاقبة التعثر والاستهتار بعد أن بلغ حدا استدعى المساءلة المباشرة، وكان السياق آنذاك هو سياق حراك الريف (ملاحظة: المشروع قدمه إلياس العماري أمام الملك عندما كان رئيسا لجهة طنجة)، ومن هنا، فإن موضوع الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية لا يخص التنمية المجالية فقط، بل يمس أيضا صورة الدولة، وحدود النخب، وطبيعة الجهوية المغربية، والمعنى السياسي لارتفاع كلفة البطء في المغرب (اليوم)).

لهذا تبدو القراءة الأرجح هي التالية: الدولة لا تتراجع عن خيار الجهوية، ولا تعلن القطيعة معها، لكنها لا تريد أيضا أن يبقى المشروع الجهوي رهين محدودية وعجز النخب التي تدبرها. بعبارة أبسط: ما يقع اليوم أقرب إلى إنقاذ المشروع عبر إعادة تأطير من يحمله، وهذه هي الفرضية الأكثر إقناعا، لأنها تسمح بفهم لماذا جرى الحفاظ على الجهة في النص والمرجعية، وفي الوقت نفسه جرى تطويرها بهندسة أقوى في التنفيذ والإشراف. إننا أمام دولة تقول، عمليا، إن الجهوية باقية لكن لا بد من رفع قدرتها على الإنجاز، أو على الأقل لا بد من منع تعثرها من أن ينحدر إلى عيب أكبر على البلاد)) (كل الفقرات سالفة الذكر جاءت على لسان مصدر «الأسبوع»).

الخلاصة: ((لا يبدو أن الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية يمكن فهمه فقط من داخل لغة التنمية أو الحكامة أو التعمير الترابي؛ فما جرى يفتح سؤالا أوسع بكثير: كيف تتصرف الدولة حين ترى أن أوراها حساسة لم تعد تحتل الإيقاع نفسه، وأن النخب القائمة، السياسية

أضعف من السقف الذي فُتح لها. لكن هل نحن أمام عودة للمركز؟ نعم، ولكن ليس بالمعنى السهل الذي يوحي بأن المغرب عاد ببساطة إلى ما قبل الجهوية.. نحن أمام عودة نوع محدد من المركز: المركز الترابي-الإداري أكثر من المركز الحكومي-السياسي؛ ف رئيس الحكومة حاضر في القمة كما يبدو من العرض الذي قدمه وزير الداخلية أمام جلالة الملك، وكما هو منشور في بلاغ المجلس الوزاري، لكن وزارة الداخلية هي التي ظهرت في قلب البناء والإشراف العملي، وهذا فارق مهم، لأنه يقول إن الدولة لا تستدعي «المركز» بشكل عام، بل تستدعي الجهاز الذي تعتبره الأقدر على تقليص كلفة البطء، والبطء هنا ليس مجرد تأخر إداري، بل استنزاف لزم من وطني لم يعد يسمح بترك ملفات مثل الفوارق المجالية، والتشغيل المحلي، والخدمات الأساسية، والماء، والتأهيل الترابي.. تتراكم بطء داخل قنوات لا تنتج بالضرورة الأثر المطلوب، وهذا المعنى حاضر بوضوح في خطاب العرش نفسه، كما حضر لاحقا في المجلس الوزاري.

تصحيح للمشروع بقدر ما نحن أمام تصحيح للحامل، أي النخب الحزبية التي تدبر المجالس الجهوية؛ فالمشكل، كما يبدو من الصيغة التي جرى اعتمادها، ليس في غياب الفكرة، بل في محدودية وعجز من يحملها داخل التراب، وبالسرعة والاتساق المطلوبين))، ويوضح نفس المصدر: ((هنا تبرز دلالة ثانية لا تقل أهمية: الدولة لم تكتف هذه المرة بتوسيع الأدوات أو تحسين التنسيق، بل أعادت تقوية حضور السلسلة الترابية والإدارية التابعة لها؛ فالعامل لم يعد مجرد ممثل إداري جانبي، والوالي لم يعد فقط إطار تنسيق عام، بل أصبحا في صلب المعمار الجديد، وهذا يعني أن الدولة، حين شعرت بأن الكلفة المترتبة عن عجز ومحدودية النخب المنتخبة ارتفعت، لم تنتظر أن تصلح الأحزاب والنخب المنتخبة نفسها من داخلها، بل ذهبت إلى الجهاز الذي تعتبره أكثر قدرة على الانتشار الميداني، وضبط التنفيذ، وتجميع المعطيات، وتسريع الإيقاع، والرسالة هنا ليست بالضرورة ضد المنتخبين أو ضد الجهة، لكنها بالتأكيد رسالة تقول إن الدولة لم تعد تريد ترك بعض الأوراش الحساسة رهينة الإيقاع نفسه الذي كان سائدا.. وهذا يقود مباشرة إلى سؤال النخب التي تمسك بالقرار العمومي وتدبر الجهات.. هل تدخل الدولة هنا هو، بشكل غير مباشر، جواب على محدودية وعجز هذه النخب؟ ربما لا ينبغي الذهاب إلى صيغة حادة من قبيل «سحب الثقة» بشكل مباشر، لكن من الصعب أيضا تجاهل الإشارة الواضحة التي تحملها الصيغة الجديدة؛ فعندما يُعاد وضع وزارة الداخلية، والعامل، والوالي، في قلب هذا الورش، فهذا يعني - على الأقل - أن الدولة لم تعد تريد ترك هذه الأوراش الحساسة تسير فقط بالإيقاع الحكومي أو الجهوي المعتاد، وهذا لا يعني اتهاما مباشرا للنخب المنتخبة أو للجهات بالعجز المطلق، لكنه يعني أن الدولة رأت أن هذه النخب، كما هي، لا تكفي وحدها لضمان السرعة والالتقائية وتحقيق ما هو مرجو من اعتماد الخيار الجهوي، ويقوي هذا المعنى ما سبق أن سجله المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تفعيل الجهوية المتقدمة، حين أشار إلى الحاجة إلى تجويد الوظيفة التخطيطية للجهات واعتماد برامج تنموية واقعية وقابلة للتنفيذ، مبرزا أن التنفيذ المادي لمشاريع برامج التنمية الجهوية للفترة 2015-2021، لم يتجاوز 36 %، بما يعادل 11 % فقط من كلفتها الإجمالية المتوقعة. هذه المعطيات لا تعني فشل الجهوية من حيث المبدأ، لكنها تعني بوضوح أن النخب الحزبية التي تدبرها، ظلت



حداد

الوردي

بنعبد الله

بلمختار

حصاد

المعرض الفلاحي بمكناس مفتاح لتعزيز الشراكة بين المغرب والبرتغال والولايات المتحدة

الرباط. الأسبوع

بميزانية تتراوح بين 28 و35 مليون دولار لكل مشروع، كما يراهن على خلق فرص إضافية لتسويق المنتجات الأمريكية ضمن مقاربة تجمع بين التعاون التنموي والتجاري، خاصة وأن التعاون الفلاحي بين البلدين عرف تطورا ملحوظا بعدما ارتفعت الصادرات الزراعية الأمريكية إلى المغرب بنسبة 38 %، لتصل إلى 815.5 مليون دولار، ما جعل المغرب ثاني أكبر سوق إفريقية لهذه المنتجات.

لنمو يعزز من ديمومة الأنشطة الفلاحية. ومن جهة أخرى، قررت الولايات المتحدة الأمريكية - في إطار الخدمة الزراعية لوزارة الفلاحة الأمريكية - وضع المغرب ضمن البلدان ذات الأولوية في برنامج «الغذاء من أجل التقدم» لسنة 2026، عبر تقديم دعم مالي يقدر بـ 226 مليون دولارا، مما يفتح أفقا جديدة أمام مشاريع تنموية موجهة للقطاع الزراعي، إذ يستهدف دعم الإنتاجية الفلاحية في الاقتصادات الصاعدة من خلال تمويل مشاريع تمتد لخمس سنوات،

بزيادة 55 %، مقارنة بالموسم الماضي. ويشكل القطاع الفلاحي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المغربي، إذ تؤكد البيانات الرسمية وتحليلات الخبراء، أن طفرة الإنتاج الزراعي ستدفع الاقتصاد الوطني نحو نسبة نمو تصل إلى 5.6 %، بعد موسم مطري استثنائي، إذ من المنتظر أن يصل محصول الحبوب إلى 82 مليون قنطار، نتيجة مساحة مزروعة تقارب 4 ملايين هكتار، ما يمنح الاقتصاد الوطني «وقودا داخليا»

تحتضن مدينة مكناس الدورة الثامنة عشر للمعرض الدولي للفلاحة تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس، خلال الفترة ما بين 20 و28 أبريل الجاري، تحت شعار: «استدامة الإنتاج الحيواني والسيادة الغذائية»، والتي ستعرف استضافة البرتغال كضيف شرف في إطار تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في القطاع الفلاحي، بهدف تعزيز المغرب لشركائه الفلاحية مع الدول الرائدة في مجال الأمن الغذائي، إلى جانب حضور دول الاتحاد الأوروبي و1500 عارض يمثلون أكثر من 70 بلدا، مع تنظيم ندوات علمية ومهنية لتبادل الخبرات والتجارب بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والزراعيين، وصناع القرار والمهنيين والخبراء.

وقد تم اختيار البرتغال في هذه الدورة، قصد تعزيز التعاون والشراكة، والبحث عن حلول ناجعة لمواجهة تحديات الجفاف، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، إذ تعد لشبونة من النماذج الأوروبية التي نجحت في تحقيق توازن مهم في الأمن الغذائي بفضل اعتمادها على الفلاحة الذكية، وتحديث أساليب الري، وتأمين المنتجات المحلية، وسيشكل حضور الفاعلين البرتغاليين في المجال الزراعي فرصة استراتيجية لتوقيع اتفاقيات تعاون في هذا المجال بين البلدين، ونقل التجربة البرتغالية في تدبير المياه، والرفع من مردودية الإنتاج، وتطوير سلاسل التوزيع، بما يعزز قدرة المملكة على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي.

وسبق أن وقع المغرب اتفاقيات مع البرتغال خلال الدورة 14 للاجتماع المغربي البرتغالي، تغطي عددا من المجالات الاستراتيجية بهدف تعزيز التعاون الثنائي، وتهم هذه الاتفاقيات بشكل خاص، المجالات الاقتصادية والطاقيّة والثقافية، وكذا التعاون في مجال التعليم العالي والصناعة التقليدية والنضامن الاجتماعي، والعدل.

ويعتبر المعرض الدولي للفلاحة مناسبة مهمة للفلاحين المغاربة والشركات الفلاحية، للتعرف على أبرز التكنولوجيات الحديثة في المجال الزراعي، سيتم عرضها من قبل شركات أوروبية وآسيوية، والتي تساهم في زيادة الإنتاج، إلى جانب تقنيات أخرى في مجال الري، واستعمال الطاقات المتجددة والعديد من المعدات الأخرى في المجال الزراعي، مما يفتح أفقا جديدة أمام الفلاحين المغاربة لولوج الأسواق الأوروبية.

ويأتي تنظيم المعرض الدولي للفلاحة هذه السنة بعد موسم استثنائي من حيث التساقطات المطرية، التي أنعشت السدود والأحواض المائية، حيث بلغت نسبة حقبة السدود الوطنية إلى حدود يوم الإثنين 13 أبريل 2026، 75.3 %، أي ما يعادل 12968.4 مليون متر مكعب، مقارنة بـ 6423.2 مليون متر مكعب في التاريخ نفسه من سنة 2025، ما يمثل زيادة قدرها 101 % خلال عام واحد، بفضل الأمطار التي عرفت البلاد مؤخرا.

وحسب وزير الفلاحة، أحمد البواري، فإن الموسم الفلاحي الجاري يتميز بمؤشرات إيجابية بفضل التساقطات المطرية الهامة التي عرفت مختلف مناطق البلاد، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في إنعاش الأنشطة الفلاحية وتحسين ظروف الإنتاج، بعدما بلغ معدل التساقطات المطرية حوالي 520 ملمترا، بنسبة 54 % مقارنة بالمعدل السنوي المسجل خلال الثلاثين سنة الماضية، مضيفا أن مخزون السدود سجل حوالي 12.8 مليار متر مكعب، ويوفر ظروفًا ملائمة لتأمين حاجيات مياه السقي.

وأكد الوزير أن المخزون المائي من شأنه الإسهام في دعم الأمن الغذائي الوطني وتحسين مردودية القطاع الفلاحي، الذي يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد المغربي، وسيتمكن من تغطية حاجيات مياه السقي بالنسبة للزراعات الربيعية والصيفية، وكذا حاجيات بداية الموسم الفلاحي المقبل، مشيرا إلى أن المغرب سجل إنتاجا مهما في الزيتون والحوامض والتمور، حيث تم تحقيق إنتاج قياسي في الزيتون بلغ 2 مليون طن، بزيادة قدرها 111 % مقارنة بالسنة الماضية، إلى جانب إنتاج الحوامض الذي بلغ 1.9 مليون طن بزيادة قدرها 25 %، و160 ألف طن بالنسبة للتمور

تأمين الفلاح منذ 1963

عند مامدا، نتفهم التحديات التي تفرضها المخاطر المناخية ونقدم الحلول الملموسة لمنخرطينا وشركائنا.

مع أكثر من 60 سنة من الخبرة، جنبا إلى جنب مع الفلاحين، نقوم بتعبئة قيمنا التضامنية وخبرتنا لحماية استثماراتهم وتمكينهم من تحضير المستقبل بكل ثقة وأمان.

التعاقدية الفلاحية
mamda



BRINGING PHOSPHORUS TO LIFE

من التربة إلى تربية الماشية، نغذي الحياة بشكل مستدام



الدورة 18
المعرض الدولي للفلحة بالمغرب
من 20 إلى 28 أبريل 2026 - مكناس



OCP | NUTRICROPS

UM6P

Université
Mohammed VI
Polytechnique

كواليس جهوية

ما يجري
ويحدث
في المدن

الدار البيضاء

سكان كاريان سنطرا ل ودرب مولاي الشريف
يعودون للاحتجاج

مطلب السكن اللائق قبل الانتخابات المقبلة، لكن لا شيء حدث، مما دفع ساكنة كاريان سنطرا ل ودرب مولاي الشريف للخروج والاحتجاج في ظل الغموض المستمر حول حق الاستفادة من الشقق السكنية التي وعدت بها السلطات المنتخبة والمحلية.

فقد كانت الآلاف من الأسر تعيش في كاريان سنطرا ل، أقدم حي صفيحي في الدار البيضاء، منذ عهد الاستعمار، لكن منذ ترحيلها سنة 2016 لا تزال تنتظر الحق في السكن والحصول على شقة مناسبة للاستقرار الاجتماعي، رغم مرور سنوات طويلة على عملية الترحيل القسري والهدم، ما يطرح التساؤل حول أسباب هذا التأخر واستمرار المعاناة في دور الكراء والانتقال من

مطلب السكن اللائق قبل الانتخابات المقبلة، لكن لا شيء حدث، مما دفع ساكنة كاريان سنطرا ل ودرب مولاي الشريف للخروج والاحتجاج في ظل الغموض المستمر حول حق الاستفادة من الشقق السكنية التي وعدت بها السلطات المنتخبة والمحلية.

فقد كانت الآلاف من الأسر تعيش في كاريان سنطرا ل، أقدم حي صفيحي في الدار البيضاء، منذ عهد الاستعمار، لكن منذ ترحيلها سنة 2016 لا تزال تنتظر الحق في السكن والحصول على شقة مناسبة للاستقرار الاجتماعي، رغم مرور سنوات طويلة على عملية الترحيل القسري والهدم، ما يطرح التساؤل حول أسباب هذا التأخر واستمرار المعاناة في دور الكراء والانتقال من

الأسبوع

وجهت فعاليات حقوقية ومحلية في الدار البيضاء، انتقادات لاذعة إلى مجالس المقاطعات بسبب «تقاعسها» في الترافع عن حقوق الساكنة وتحويل مشاريع إعادة الإيواء المجمدة، في ظل معاناة المعنيتين في دور الكراء وانتظار التسوية وتنفيذ الوعود التي أعطيت لهم من قبل المنتخبين ورؤساء المقاطعات.

وقررت العديد من الأسر المتضررة العودة للاحتجاج من جديد وتنظيم وقفات أمام مقرات المقاطعات، للمطالبة بتحقيق الوعود السابقة التي قدمها المنتخبون لتسوية

تواصل نهج سياسة اللامبالاة تجاه هذا الملف، مما يطرح التساؤل حول أسباب هذا التأخير، هل المشكلة تتعلق بالمقاولات المشرفة على بناء الوحدات السكنية، أم بغياب الموارد المالية الكافية؟

المتعلق بالسكن، وإيجاد مقاربة جديدة وحلول اجتماعية وإنسانية من أجل تسريع وتيرة الاستفادة، إلا أن الأمور ظلت معلقة ومتأخرة في غياب الترافع الحقيقي للدفاع عن حق الساكنة، بينما السلطات

عين على الشمال

إعداد: زهير البوطاطي

عودة نفس الوجوه السياسية بالشمال بعد خمس سنوات من الغياب..

مختبرات
شمالية

التساؤل حول مدى صدقية هذه العودة، هل تعكس رغبة حقيقية في خدمة المواطنين، أم أنها مجرد تحرك ظرفي تفرضه حسابات انتخابية ضيقة، ويفتح النقاش حول ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز آليات التتبع والمراقبة، حتى لا تتكرر نفس السيناريوهات التي تضعف الثقة بين المواطن والفاعل السياسي؟

وفي ظل هذه التطورات، يبقى وعي الناخبين عاملا حاسما في إعادة ترتيب المشهد، من خلال اختيار ممثلين قادرين على الإنصات لهم والتفاعل مع قضاياهم بجدية بعيدا عن الوعود المؤقتة التي سرعان ما تتلاشى بانتهاء الحملات الانتخابية.

العام، بل إن الوصول إلى بعضهم كان، في نظر كثيرين، أقرب إلى المستحيل، ما عمق الإحساس بالتهميش وغياب قنوات فعالة لنقل صوت الساكنة ومعاتنتها إلى المؤسسات المعنية، سواء داخل البرلمان أو على مستوى الجهات المختصة.

غير أن المشهد بدأ يتغير مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، حيث عادت هذه الوجوه السياسية إلى الظهور من جديد، في تحركات ميدانية مكثفة ولقاءات مباشرة مع المواطنين، كما أنها دخلت في سياق محموم من أجل الظفر بتزكيات الأحزاب، في محاولة للعودة إلى الواجهة وضمان مواقع متقدمة في الاستحقاقات المقبلة، وهو ما يطرح

في الوقت الذي كانت تعيش فيه العديد من مدن الشمال على وقع أزمات متتالية، وتعاني ساكنتها من ضعف الخدمات الأساسية، خصوصا في مجالات الصحة والبنية التحتية، إلى جانب تكرار مشاهد الفيضانات، وانهايار بعض المنازل، وانجراف الطرق، غاب عدد من المنتخبين عن المشهد بشكل لافت، هذا الغياب الطويل طرح تساؤلات عريضة حول أدوارهم الحقيقية ومدى التزامهم بتمثيل المواطنين والدفاع عن قضاياهم.

فخلال هذه السنوات، اشتكى المواطنون من صعوبة التواصل مع عدد من المسؤولين والمنتخبين، الذين انشغل بعضهم بمشاريعه الخاصة ومقاولاته بدل التفرغ لخدمة الصالح

شهدت طنجة الأسبوع الماضي، حادثة سير خطيرة أسفرت عن إصابة 16 شخصا إثر اصطدام سيارتين لنقل المستخدمين، وهو ما يعكس حجم المخاطر التي باتت تحيط بهذا القطاع الحيوي. وأمام هذا الوضع المقلق، تبرز الحاجة الملحة إلى تدخل عاجل من طرف السلطات المعنية، من خلال تشديد المراقبة وتطبيق القوانين بصرامة، إلى جانب سن إجراءات تنظيمية أكثر فعالية لضبط قطاع نقل العمال والحد من مظاهر التهور والاستهتار بأرواح المواطنين.

بعد سنوات من الصراعات والتجاذبات التي أنهكت تدبير الشأن المحلي، أصدرت السلطات المختصة قرارا يقضي بعزل رئيس الجماعة الترابية تزرورت بإقليم العرائش، في خطوة وصفت بالحاسمة لوضع حد لحالة الجمود والاحتقان التي عاشتها الجماعة.

ويكتسي منصب رئاسة جماعة تزرورت أهمية خاصة، نظرا للمكانة الدينية والسياحية التي تحظى بها المنطقة، باعتبارها تحتضن ضريح مولاي عبد السلام بن مشيش، الذي يعد من أبرز المزارات الروحية بجهة الشمال، ويستقطب سنويا أعدادا كبيرة من الزوار من داخل المغرب وخارجه.

شهدت عمالة إقليم تطوان في الآونة الأخيرة حركة انتقالية جزئية في صفوف رجال السلطة، وذلك في انتظار الحركة الانتقالية الوطنية التي تشرف عليها وزارة الداخلية.

وقد عرفت مدينة تطوان تنقيل عدد من القياد وتعيين آخرين في مناصبهم دون أن تشمل هذه التغييرات جميع رجال السلطة بالإقليم، وهو ما يجعلها أقرب إلى حركات انتقالية محلية محدودة النطاق.

خلط بين المصلحة العامة والحسابات السياسية في تطوان

إصلاح شارع محمد الخامس من خلال استبدال الحجارة القديمة والمهترئة، وكذا السيراميك الذي كان يتسبب في إزعاج المواطنين بسبب الانزلاقات المتكررة، ورغم أهمية هذه الإصلاحات في تحسين البنية التحتية، إلا أن توقيتها يظل محل نقاش واسع، خاصة في ظل تزامنه مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، ما يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت هذه المشاريع ستستمر بنفس الوتيرة بعد انتهاء الانتخابات، أم أنها مجرد مرحلة ظرفية سرعان ما تحبو بانتهاء السباق الانتخابي؟

وفي ظل هذه المعطيات، يظل الرهان الحقيقي هو ترسيخ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمان استمرارية المشاريع التنموية بعيدا عن أي توظيف انتخابي، بما يخدم مصلحة المواطن أولا وأخيرا.



فعلى مستوى مدينة تطوان، تشهد عدة شوارع خلال هذه الفترة اشغال إصلاح وتاهيل، من بينها إعادة تهيئة أرضية شارع الحسن الأول وشارع سيدي المنظري، القريب من مقر بلدية الأزهر، والذي شهد انهيار جزء منه مؤخرا، إضافة إلى

لتظهر فجأة مع اقتراب الانتخابات، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى جدية هذه المشاريع، هل تندرج في إطار برامج تنموية حقيقية، أم أنها مجرد محاولات لكسب تعاطف الناخبين و«ذر الرماد في العيون» للتغطية على حصيلة قد تكون دون التطلعات.

تعيش الساحة المحلية على وقع تحركات وأنشطة متسارعة تثير الكثير من التساؤلات لدى المواطنين حول خلفياتها وتوقيتها.

وتعد هذه المرحلة من الفترات الحساسة التي تختلط فيها الحسابات السياسية بالمصالح اليومية للمواطنين، حيث ينتظر أن تصدر عن المنتخبين، سواء على المستوى الجماعي أو البرلماني، مبادرات وأعمال، قد تحمل في ظاهرها طابعا تنمويا، لكنها في عمقها قد تكون مرتبطة بالحملات الانتخابية المبكرة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بإصلاحات البنية التحتية والإنارة العمومية داخل الأحياء الشعبية.

في هذا السياق، يرى عدد من المنتخبين أن بعض هذه التدخلات تأتي متأخرة، بعد سنوات من الانتظار دون تحقيق الوعود السابقة التي قدمت للساكنة،

جماعة فاس تصرف الملايير على مشاريع بعيدة عن انتظارات الساكنة

= الأسبوع



البقالي

تراب الجماعة، وفي نقطة تجمع المقاطعات الست لتحقيق المبتغى منها، إنعاشا للتنمية المحلية وخدمة للساكنة المستهدفة. بدورها، انتقدت المستشارة ماجدة بنعربية، إحداث محطة طرقية جديدة خارج المجال الحضري للمدينة، لأن إبعاد المحطة عن مركز المدينة من شأنه أن يزيد من معاناة المرتفقين والمهنيين على حد سواء، مستنكرة غياب المقاربة التشاركية في إعداد المشروع.

المحطة القديمة بباب بوجلود، مما خلق مشادات كلامية بين الأغلبية والمعارضة، في هذا السياق، أكد محمد خبي، رئيس فريق العدالة والتنمية بالجماعة، أن مشروع المحطة الطرقية يعاكس مصالح الساكنة وهي عموم الطبقة الشعبية والمسحوقة، لأنها ستجد نفسها مضطرة لأخذ سيارة أجرة بأربعين درهما على الأقل للوصول إلى المحطة، معتبرا أن المشروع يجب أن يكون في

لا زالت الانتقادات تطارد المجلس الجماعي لمدينة فاس والعمدة عبد السلام البقالي، بعد الدورة الاستثنائية التي حملت العديد من المشاريع بغلاف مالي يقدر بحوالي 900 مليون درهم، فالمعارضة ترى أن الأوراش أو المخططات التي تصرف عليها أموال طائلة، ليست لها أي جدوى أو فائدة بالنسبة للساكنة.

فمنذ دخول سنة 2026 أصبحت جماعة فاس تمول مشاريع وبرامج بعيدة عن انتظارات الساكنة، مثل بناء ملعب خاص برياضة الهوكي سيكلف الملايير مثل ملعب الرباط، إلى جانب إعادة بناء ملعب الحسن الثاني بميزانية 40 مليار سنتيم، ثم إحداث مركز لتكوين لاعبي كرة القدم لفائدة نادي المغرب الفاسي بـ 10 ملايين سنتيم.

ومن بين المشاريع التي أثارت النقاش والخلاف، مشروع إحداث المحطة الطرقية الجديدة بكلفة تصل لـ 30 مليار سنتيم، فوق مساحة أرضية تصل لـ 6 هكتارات، لتعويض

الحاجب

مفتشو التعليم بالحاجب يهتمون المدير الإقليمي بالتدبير الانفرادي

= الأسبوع

التفتيش، خاصة ما يتعلق بعدم توفير ظروف عمل ملائمة، وتأخر تسوية المستحقات المالية، وعدم تفعيل عقود النجاعة، وهو ما تعتبره النقابة خرقا لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأعلنت نقابة مفتشي التعليم بالحاجب تضامنها مع مجلس تنسيق التفتيش، الذي سبق أن قدم استقالته احتجاجا على ما وصفه بالإقصاء وغياب الحوار، داعية الجهات المختصة وهيئات الحكامة إلى التدخل العاجل لفتح تحقيق حول ما سمته «اختلالات جسيمة ذات طابع إداري ومالي وتربوي في التدبير الإقليمي».

وقررت النقابة القيام بخطوات تصعيدية، منها مقاطعة شاملة ومفتوحة لجميع الاجتماعات التي يدعو إليها المدير الإقليمي، والانسحاب من مجموعات التواصل غير الرسمية، مع التشبث بالقنوات الإدارية القانونية.

انتقدت نقابة مفتشي التعليم بالحاجب، طريقة المدير الإقليمي للتعليم في تدبير الشأن التربوي بالإقليم ونهج أسلوب انفرادي وإقصائي، وتخليه عن المقاربة التشاركية بشكل يتنافى مع توصية الوزارة الوصية والأكاديمية الجهوية.

وانتهمت نقابة المفتشين المدير الإقليمي باحتكار المعلومة وتدبيرها عبر قنوات غير مؤسساتية، والتسبب في احتقان مهني غير مسبوق في ظل غياب الإرادة لحل وتسوية مشاكل هيئة التفتيش، واستمرار التعثر في معالجة الملفات العالقة، كما نددت باستمرار التماطل في معالجة الملف المطالب لهيئة

وحسب مصادر محلية، فإن طريقة تدبير العملية تكشف عن حركة انتقالية داخلية بين الملحقات الإدارية والمقاطعات، حيث شملت نفس الوجوه المتواجدة في تراب العمالة ولم يتم انتداب أي مسؤولين جدد من أجل ضخ دماء جديدة بتراب العمالة، ما جعل البعض يستغرب من تبديل مراكز ومناصب رجال ونساء السلطة في نفس الدائرة تقريبا.

والمسألة التي تثير استغراب الفعاليات المحلية، هي طريقة تنزيل عملية تبادل المراكز والمناصب، عبر نقل المسؤولين الترابيين من دائرة إلى أخرى، في غياب تقييم العمل والوقوف على أخطاء كل قائد أو رجل سلطة وربطها بالمساءلة، قبل اللجوء لعملية التنقيلات التي تفتح الباب ربما أمام احتمال تسجيل اختلالات تدبيرية كانت وراء هذه الحركة الانتقالية الداخلية.

فرغم أن الهدف من العملية - حسب السلطات - هو تعزيز الحكامة وتقريب الخدمات، إلا أن ذلك لم يكن مقنعا، خاصة وأن الطريقة تفتح باب التأويلات حول ما إذا كانت هناك تقارير أو اختلالات، أم هي عملية إصلاح على مستوى تراب عمالة الصخيرات تمارة ؟

تمارة

حركة انتقالية لرجال السلطة داخل عمالة الصخيرات.. هل هي مرتبطة باختلالات تدبيرية ؟

= الأسبوع

أطلقت عمالة الصخيرات تمارة حركة انتقالية على المستوى المحلي في صفوف رجال ونساء السلطة، ما طرح العديد من التساؤلات، هل هي خطوة تهدف إلى النجاعة الإدارية أم إعادة توزيع نفس المسؤولين داخل تراب العمالة ؟

مكناس

احتقان في مستشفى محمد الخامس بمكناس

= الأسبوع

يعرف المركز الاستشفائي الإقليمي محمد الخامس بمدينة مكناس، احتقاناً كبيراً في صفوف الأطر الصحية، بسبب تأخر الإدارة في صرف التعويضات المالية المتعلقة بالحراسة والمداومة، وسط الاتهامات بغياب الجدية والشفافية.

واعتبرت النقابة الوطنية للصحة العمومية، التابعة للفيدرالية الديمقراطية للشغل، أن تأخر التعويضات والمستحقات المتعلقة بالحراسة الإلزامية برسم سنتي 2025 و2026، غير مقبول ويمثل مساساً بالحقوق القانونية المكتسبة للشغيلة الصحية، مضيفة أن تجميد التعويضات يزيد من الاحتقان داخل المؤسسة في ظل الضغط المتزايد وظروف العمل الصعبة التي تواجهها الأطر الصحية لضمان استمرارية الخدمات الطبية.

وتطالب النقابة إدارة المستشفى، بتمكينها من لوائح الحراسة التي تم على أساسها صرف تعويضات 2024، وتطبيق مقتضيات الفصل 27 من الدستور والقانون رقم 31-13 المتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات، وذلك للتأكد من معطيات مداولة بشأن احتمال استفادة بعض الجهات من هذه التعويضات دون وجه حق، أو الجمع غير القانوني بين تعويضات البرامج وتعويضات الحراسة والإلزامية، وأوضحت أن الوضع قد يؤدي إلى توتر المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة، مما قد ينعكس سلباً على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، داعية إلى فتح حوار جاد لتسوية الملف، وصرف جميع المستحقات المالية العالقة في أقرب الآجال، مع اعتماد مقاربة شفافة وعادلة في تدبير التعويضات.



التهراوي

اشتوكة أيت باها

التلاعب في أراضي سلاية يطيح بمنتخبين في اشتوكة

= الأسبوع

و«السطو وتزوير محركات رسمية للقيام بعملية التفويت، بعدما استغلوا مهامهم الانتدابية للتلاعب بالقوانين المتعلقة بالأراضي السلاية وتفويتها بشكل غير قانوني».

وقد عرفت جلسة المحاكمة حضوراً كبيراً من قبل فعاليات محلية وذوي الحقوق الذين رفضوا تفويت أراضيهم، حيث قررت المحكمة تأجيل القضية إلى حين إعداد الدفاع الملف، في انتظار كشف المزيد من التفاصيل حول هذه الشبكة وخيوطها، وبقيّة المتورطين.

تنظر المحكمة الابتدائية بمدينة بيوكري إقليم اشتوكة أيت باها، في ملف يضم منتخبين ونواب رؤساء جماعات وكتاب عموميين، يتعلق بشبهات فساد وتلاعبات في أراضي سلاية. وتم تحريك الدعوى العمومية بناء على متابعة الداخلية لهؤلاء المتهمين بشبهة التلاعب بالأراضي السلاية

كواليس جهوية

أكادير

بني ملال

جماعات ترابية بأكادير خارج خريطة التنمية

الأسبوع

الأساتذة يشكون
من الإهمال بجامعة
مولاي سليمان
ببني ملال

الأسبوع

عبر مجموعة من الأساتذة الباحثين عن استيائهم من استمرار التهميش الذي يطال قضايا الأستاذ الباحث في جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال.

وكشف الأساتذة - في بيان لهم - عن بعض الاختلالات والإكراهات التي باتت تؤثر بشكل مباشر على شروط الاشتغال الأكاديمي، وعلى جودة الأداء البيداغوجي والبحثي، في ظل غياب معالجة جدية ومسؤولة للملفات العالقة.

وشدد الأساتذة على ضرورة نهج حوار جاد ومسؤول لمعالجة الإشكالات المطروحة، وتحسين ظروف اشتغال الأستاذ الباحث بالمؤسسة وتجويد أدائه المهني والارتقاء به. ويعتزم أساتذة جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال نهج مسار نضالي من أجل الدفاع عن «مطالبهم العادلة»، مؤكدين التزامهم بالدفاع عن الجامعة العمومية باعتبارها فضاء للمعرفة الحرة وركيزة أساسية في مشروع التنمية الوطنية.



أمزازي

ومن بين المشاكل التي تتخبط فيها هذه الجماعات الترابية، ضعف وتدهور المسالك الطرقية والإنارة العمومية، ونقص المرافق الصحية والفضاءات العمومية والرياضية، وغياب المشاريع السياحية التي يمكن أن تفتح أفقا جديدة لشباب المنطقة عبر توفير فرص للشغل وتحريك العجلة الاقتصادية.

غياب المرافق السياحية التي توازي الإقبال المتزايد عليها، سواء من حيث تطوير البنية التحتية أو تحسين الخدمات الضرورية، إذ تشعر الساكنة بأنها بعيدة كليا عن التنمية المستدامة والعدالة المجالية، رغم توفرها على مؤهلات طبيعية متميزة، من شواطئ وغابات..

تعاني العديد من الجماعات الترابية التابعة لعمالة أكادير، من الإهمال والإقصاء وغياب برامج تنموية، من أبرزها جماعات أورير ونامري وإمسوان، رغم توفرها على مؤهلات سياحية طبيعية.

وتقع الجماعات الثلاث على شريط ساحلي استراتيجي يعتبر من أهم الوجهات السياحية للأحان والمغاربة خلال فصل الصيف، لكن بالرغم من ذلك، لم يتم استغلاله ليكون انطلاقة لتنمية حقيقية لفائدة ساكنة المنطقة.

فجماعة أورير القريبة من أكادير، لا زالت تعيش مظاهر التهميش في ظل التزايد الديمغرافي للسكان، وغياب آفاق للتنمية تواكب هذا النمو والتوسع، بالإضافة إلى غياب التخطيط العمراني وضعف البنى التحتية، كما أن المدينة لا زالت تعيش على الواقع القروي السابق، أما جماعة تامري، فهي الأخرى تفتقد للخدمات الأساسية، وغياب الإصلاح والمرافق العمومية والتنمية الحقيقية، حيث يعاني شباب المنطقة من غياب دور الشباب والثقافة والملاعب، بينما لا تجد الساكنة أي فضاءات عمومية مناسبة، وبالنسبة لجماعة إمسوان التي تتوفر على أفضل شاطئ في الجهة، فهي الأخرى تعيش

عيل على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

هل يكرر الشيخ معاذ «نموذج جده» في بناء جسور الثقة مع القوى الإفريقية؟

لمغرب في إفريقيا، حيث تراهن المملكة على إشعاعها الصوفي العابر للحدود كالملة لتفكيك سوء الفهم الاستراتيجي وبناء ثقة متبادلة مستدامة، فالزاوية القادرية البودشيشية، بما تملكه من امتدادات روحية وفكرية قوية، تقدم لغة بديلة تتجاوز التوترات السياسية الطرفية، وتخطب في الشريك الإفريقي، المشترك القيمي والديني، وهو ما يوفر بيئة ملائمة لتلطيف المواقف السياسية المعقدة، ويهيئ الأرضية لتفاهات أعمق تخدم الأجندة التنموية والوحدوية للمغرب في عمقه القاري. وتمثل «تجربة الشيخ معاذ» مع جنوب إفريقيا، اختبارا جديدا لمدى فاعلية الدبلوماسية الروحية في صياغة معادلات سياسية جديدة، تأكيداً لتجربة الشيخ حمزة مع نيجيريا، والتي أثبتت أن الطرق الصوفية يمكن أن تكون صمام أمان وجسرا للعبور نحو التوافقات الكبرى، حيث تلتمح القيم الروحية بالثوابت الوطنية، لتشكل درعا دبلوماسيا يخدم التوقع المغربي في القارة، وهو ما يركبه حديث القائم بالأعمال على سفارة جمهورية جنوب إفريقيا، بأنه وجد راحته وطمأنينته بالزاوية البودشيشية إلى جانب الشيخ معاذ.

أصبحت تعتمد المرونة والنجاحية في تدبير ملفاتها الكبرى، من خلال تفعيل قنوات «الدبلوماسية الموازية» القادرة على اختراق المسافات التي قد تقف عندها السياسة التقليدية، وهو ما يركبه استقبال شخصية دبلوماسية تمثل إحدى أكبر القوى الإقليمية في القارة داخل الزاوية، مما يعكس انتقالا من منطق «القطيعة» إلى فضاء «الحوار المنتج»، حيث تبرز الزاوية البودشيشية، بقيادة شيخها معاذ، كفاعل ديني يساهم في مد جسور التواصل الثقافي والحضاري الروحية في صياغة معادلات الرؤية الملكية القائمة على سياسة «اليد الممدودة» تجاه الدول التي تتبنى مواقف متحفظة بشأن الوحدة الترابية للمملكة.

وتتجاوز هذه الزيارة أبعادها البروتوكولية لتلامس عمق القوة الناعمة

في مشهد يستعيد الذاكرة التاريخية للدبلوماسية الروحية المغربية، أعادت الزيارة الأخيرة للقائم بأعمال سفارة دولة جنوب إفريقيا إلى «مداغ» تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الزاوية القادرية البودشيشية كقوة ناعمة في خدمة المصالح الوطنية، ويؤكد اللقاء الذي جمع الدبلوماسي الإفريقي بـشيخ الطريقة، الحاج معاذ القادري بودشيش، على حماية الأخير للارث الروحي للشيخ حمزة، الذي نجح تاريخيا في توظيف الرأسمال الروحي للطريقة من أجل تمكين الروابط مع نيجيريا، مما يطرح تساؤلا جوهريا حول قدرة الشيخ معاذ على استنساخ هذا «النموذج» لفتح آفاق جديدة مع بريتوريا، وتجاوز عقود من الجمود السياسي عبر بوابة الوجدان المشترك.

وتأتي هذه التحركات في سياق تحول جذري في العقيدة الدبلوماسية المغربية، التي

توالي حالات الانتحار بجهة الشرق يضع الصحة النفسية والواقع الاجتماعي تحت المجهر

تثير موجة الانتحار المتصاعدة بجهة الشرق، قلقا متزايدا في الأوساط الحقوقية والاجتماعية، بعد تسجيل منحى تصاعدي لا يمكن اختزاله في «وقائع معزولة»، بل إنه يؤثر على أزمة صامتة تضرب بعمق في النسيج المجتمعي؛ فخلال سنة أسابيع فقط (فبراير-أبريل الجاري)، تم رصد ثمان حالات موزعة على أقاليم الجهة، في تقارب زمني مريب يطرح تساؤلات حارقة حول مسببات هذا الزيف البشري، ومدى ارتباطه باختلالات بنيوية تتجاوز البعد الفردي لتلامس تعقيدات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي بالمنطقة. وقد سجلت مدينة وجدة أقسى فصول هذه النازلة، بعدما عثر على رجل في الخمسينات من عمره جثة هامدة داخل شقته، في حادثة اكتنفها الغموض لوجود علامات جسدية استدعت فتح تحقيق قضائي وإخضاع الجثة للتشريح الطبي لتحديد الأسباب الكامنة وراء الوفاة. هذه الواقعة التي انضافت إلى سلسلة من الحالات المتفرقة جغرافيا والمتقاربة زمنيا، تعزز فرضية «ضغوط نفسية حادة» تعيشها فئات اجتماعية متباينة، وسط بيئة تتسم بهشاشة اقتصادية متزايدة وعزلة اجتماعية خانقة، تفتقر لآليات المواجهة النفسية الفعالة.

ويجمع فاعلون مدنيون على أن المقاربة الأمنية والتحقيقات القضائية، رغم ضرورتها القانونية، تظل قاصرة عن احتواء الظاهرة ما لم ترفق بمقاربة شمولية تعيد الاعتبار للصحة النفسية كأولوية عمومية، ليبقى المطلوب اليوم هو تجاوز منطق التشخيص السطحي نحو استراتيجيات وقائية تقطع مع العزلة وتعيد بناء جسور التواصل بين الفرد ومحيطه؛ فالكمين الحقيقي للخطر لا يتجسد فقط في فداحة الحوادث المسجلة، بل في خطر اعتياد المجتمع على هذه المأساة وتحولها إلى وقائع يومية عادية لا تحرك ساكنا.

جامعة محمد الأول تحصد المركز الأول في المسابقة الوطنية للأمن الرقمي

كفريق مدرسة البرمجة «1337» بتطوان وصيفا، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية في المركز الثالث. ويعكس هذا التميز النوعي لطلبة جامعة محمد الأول القفزة الكبيرة التي حققها التكوين في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن المعلوماتي بجهة الشرق، وقدرة الجامعة على إنتاج نخبة رقمية تضاهي في كفاءتها المعايير الوطنية والدولية.

الجامعية في مواكبة التخصصات الرقمية الدقيقة وتأهيل كفاءات قادرة على رفع تحديات السيادة الرقمية للمملكة. وتمكنت جامعة محمد الأول من فرض تفوقها بعد منافسة شرسة ومشاركة قياسية، حيث عرفت المسابقة انخراط أزيد من 3600 طالب وطالبة انتظموا في 1100 فريق يمثلون مختلف جهات المملكة، لتتفوق جامعة وجدة على مؤسسات رائدة حلت خلفها في الترتيب،

انترتعت جامعة محمد الأول بوجدة الصدارة الوطنية في مجال الأمن السيبراني، بتفوق فريق المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات ببركان (ENIAD) التابع لها، المركز الأول في مسابقة Morocco Academia Cyber Competition 2026 وجرى تتويج نوابغ الجامعة بمدينة مراكش، ضمن فعاليات الدورة الرابعة لمعرض «جيتكس إفريقيا المغرب»، ما يكرس ريادة هذه المؤسسة

كواليس جهوية

أصداء
أزمور
شكيب جلال

تفيد مصادر محلية، أن الانتخابات الجماعية لأزمور من المحتمل أن تجري بالاقتراع بنظام اللائحة، التي تضمن الفوز للمرشحين دون عناء، إذ يكفي رئيس اللائحة أن تكون له شعبية كبيرة في المدينة، وأن يجر معه كل من هب ودب للفوز، وفي هذا الإطار عاد اسم المستشار الأسبق عبد الناصر الكواي، الذي يلجأ له كل من رغب في الترشح، لشعبيته الكبرى في كل الدوائر الانتخابية بأزمور.

دروب وأزقة في أقصى المدار
الحضري لأزمور ليست فيها كثافة سكانية ولا مواقع حيوية، شملت أشغال التبليط، بخلاف الأحياء التي في مواقع مهمة، لم يشملها برنامج إعادة التهيئة ومنها على سبيل المثال: درب ولد الحاج الطيبي، درب حمام مومن، درب زناتة، درب الحاج حمو وغيرها.. ناهيك عن انعدام الإنارة العمومية في معظم الأزقة والدروب.. فهل من التفاتة ؟

يتساءل البعض عن ظاهرة رمي النفايات في البقع السكنية، التي كانت في السابق منازل مهددة بالسقوط وتشكل خطراً على المارة، لكن بعد هدمها تحولت إلى مساحات خالية يحولها منعدمو الضمير إلى مطرح للنفايات والأزبال، مما يؤثر على بيئة وصورة الحي، إذ كان من المفروض حمايتها بسور أو توعية السكان عبر أعوان السلطة، لتفادي رمي الأزبال فيها.

أشاد أحد المواقع بالرئيس الأسبق لفريق اتحاد أزمور لكرة القدم، الراحل محمد مروان، وتفاعل العديد من المواطنين من ساكنة أزمور مع الإشادة، حيث ذكر أحدهم بإشادة قيود الصحافة الوطنية مدير ومؤسس جريدة «الأسبوع»، مولاي مصطفى العلوي، في حق الراحل محمد مروان، الذي جمع بين التعليم والبرلمان ورئاسة المجلس البلدي والمجلس الإقليمي عن حزب الاتحاد الاشتراكي.

الملعب البلدي لكرة القدم
محمد مروان في حاجة للصيانة مع بعض الإصلاحات بمرافقه وخاصة مستودعات الملابس، مع الزيادة في مستخدميه، إذ لا يمكن أن يظل مستخدم واحد تابع لشركة النظافة لوحده المكلف، ولا وجود لأي عنصر من مستخدمي البلدية، لذلك يتطلب الوضع تعاون كل الأطراف لدراسة مشاكل الملعب وحاجياته.

الانتقائية بين المستخدمين للاستفادة من الأعمال الاجتماعية، مطالبين بضرورة الوثائق المطلوبة وتمكين الرأي العام من الاطلاع عليها. وظهرت أصوات تطالب بفتح تحقيق في طريقة تدبير الجمعية، التي تحصل على المساعدات المالية من المال العام من أجل تدبير مجال العمل الاجتماعي، داعية السلطات والمفتشية العامة لوزارة الفلاحة المالية والمجلس الجهوي للحسابات، إلى التدخل للوقوف على الاختلالات وربط المسؤولية بالحاسبة.

الجمعية، مسألة تدبير الجموع العامة، والكشف عن المحاضر والتقارير الأدبية والمالية، وتطبيق الآلية الديمقراطية، ما يطرح التساؤل حول اتخاذ القرارات دون إشراك المنخرطين، وحول الشفافية والمعايير في اختيار المستفيدين من البرامج، سواء العمرة أو غيرها ؟ ويرى مستخدمون أن تحويل الجمعية إلى فضاء خاص بالامتيازات التي تمنح لفئة من المنخرطين أو الأعضاء، يضرب مبادئ الديمقراطية والمساواة بين الجميع، ويكرس

ما يشبه «الريع» واستفادة بعض الأعضاء من الامتيازات عوض خدمة جميع المنخرطين وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي أنشئت من أجلها، فمن بين الاختلالات التي سجلت على الجمعية، مسألة تنظيم المخيمات الصيفية خلال سنتي 2025 و2026، وإرسال بعض المستخدمين لأداء مناسك العمرة بدون استشارة الجمع العام، ومناقشة تفاصيل المبادرات وفق ما ينص عليه القانون المنظم للجمعيات. كما من بين الإشكاليات التي تعرفها

برزت خلافات بين موظفي ومستخدمي المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالراشيدية والمجلس الإداري لجمعية «نادي تافيلالت»، بعد تداول اختلالات وتجاوزات تتعلق بتدبير الجمعية وغياب الشفافية والحكمة. فالجمعية أنشئت للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي ومستخدمي المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتافيلالت، إلا أن هناك انتقادات واتهامات للمكتب المسير بسبب تحويل الجمعية إلى

أصوات تطالب
بالتحقيق في
اختلالات «نادي
تافيلالت»

الأسبوع

خنيفرة

ساكنة خنيفرة تستنكر هدم مسجد



التوفيق

الأسبوع

ترفض ساكنة حي متشفسان بمدينة خنيفرة هدم مسجد «حمو حسن» الذي يعتبر من التراث القديم، وأن إزالته سوف تحرم المواطنين من الصلاة. ووجهت الساكنة عريضة إلى مندوبية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تطالب من خلالها بمراجعة قرار الهدم وتقديم توضيحات بخصوصه، خاصة وأن المسجد لا تظهر عليه أي علامات توحى بكونه أيلاً للسقوط. واستغربت الساكنة من قرار هدم مسجد الحي في غياب تقارير واضحة أو تقنية تبرز الأسباب الحقيقية وراء هذا الإجراء، خاصة وأن الحي لا يتوفر على أي مسجد بديل، مما سيجعل الساكنة محرومة كلياً من أداء الصلوات، وهذا ما اعتبروه مساوياً من أهم حقوقهم. وتطالب الساكنة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمراجعة القرار المتعلق بهدم المسجد، والقيام بإجراء خبرة هندسية مستقلة قبل الشروع في تنفيذ القرار، مع توفير بديل للساكنة بشكل مؤقت يمكنها من الصلاة قبل هدم المسجد.

الخميسات

ساكنة البراشوة تطالب
بإصلاح طريق عمومية

الأسبوع

تتساءل ساكنة جماعة البراشوة، بإقليم الخميسات، عن مصير مشروع إصلاح الطريق الثانوية التي سبق أن رصد لها المجلس الإقليمي موارد مالية دون أن تتم عملية الأشغال وغياب أي تواصل أو توضيح بهذا الخصوص. وحسب فعاليات محلية، فإن الطريق المذكورة مرتبطة بالمحور الطرقي الرابط بين مدينتي وادي زم وعين العوده، ويراهن عليها السكان من أجل فك العزلة عن الدواوير، لكن التأخر في انطلاق الأشغال، خلف حالة من الاستياء والغضب لدى المواطنين. وقد وجهت الساكنة في وقت سابق طلباً إلى رئيس جهة الرباط سلا، رشيد العبدوي، قصد التدخل من أجل الشروع في إصلاح الطريق التي تعد منفذاً مهماً بالنسبة للساكنة، لأنها تربطهم بالمدن والجماعات الترابية الأخرى، خاصة في ظل هشاشة بقية المسالك الطرقية التي تعيق النقل المدرسي وغيره، معتبرة أن إنجاز هذه الطريق لم يعد مطلباً ظرفياً، بل أولوية اجتماعية وتنموية، داعية الجهات المسؤولة إلى الالتزام بجدولة زمنية واضحة لتنفيذ المشروع بما ينسجم مع تعزيز التنمية بالعالم القروي.

الراشيدية

أصوات تطالب
بالتحقيق في
اختلالات «نادي
تافيلالت»

الأسبوع

إعادة ترتيب التوازنات داخل الحقل السياسي بالتزامن مع الانتخابات

يشهد المغرب مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية 2026، مرحلة سياسية تتسم بإعادة ترتيب التوازنات داخل الحقل السياسي، في سياق يتسم بتسارع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن فهم هذه المرحلة فقط من خلال منطلق التنافس الانتخابي، بل ينبغي تحليلها في إطار أوسع، يربط بين تطور الأحزاب السياسية وتحولات النخب، وتغير أنماط المشاركة المجتمعية، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الفاعلين السياسيين والإداريين داخل الحقل العمومي.

تعد الأحزاب في الأنظمة التمثيلية إحدى الآليات الأساسية لتنظيم التنافس على السلطة وتاطير المشاركة السياسية للمواطنين. فهي تضطلع بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وتساهم في بلورة البرامج السياسية وصياغة البدائل المرتبطة بالسياسات العمومية، غير أن التجربة الحزبية في المغرب تطرح عددا من الإشكالات المرتبطة بمدى قدرة التنظيمات السياسية على القيام بوظائفها التقليدية، خصوصا ما يتعلق بعملية التاطير السياسي والتنشئة السياسية وإنتاج النخب القادرة على قيادة العمل العمومي.

ففي السنوات الأخيرة، يلاحظ عدد من الباحثين في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، أن العمل الحزبي أصبح في كثير من الأحيان موجها أساسا نحو التدبير الانتخابي والتنافس حول المواقع التمثيلية، وهو ما أدى إلى تراجع النقاش الفكري والبرنامجي داخل العديد من التنظيمات السياسية، وقد انعكس هذا الوضع على طبيعة العلاقة بين المواطنين والأحزاب، حيث برزت مؤشرات تدل على تراجع مستويات الثقة في الوساطة الحزبية التقليدية.

ويرتبط هذا النقاش بشكل وثيق بمسألة النخب السياسية، التي تشكل أحد العناصر الأساسية في عملية إنتاج القرار العمومي، فالنخب السياسية هي التي تتولى صياغة الرؤى الاستراتيجية وتحديد التوجهات العامة للسياسات العمومية، غير أن عددا من الدراسات الأكاديمية يشير إلى وجود تحديات مرتبطة بتحديد هذه النخب، سواء من حيث إدماج أجيال جديدة في مواقع المسؤولية، أو من حيث تطوير أنماط التفكير السياسي وأساليب تدبير الشأن العام.

وفي المقابل، يعرف المجتمع المغربي تحولات عميقة أثرت بشكل مباشر في طبيعة العلاقة بين المجتمع والسياسة؛ فقد ساهم ارتفاع مستويات التعليم، واتساع استخدام وسائل الاتصال الرقمية، وتزايد الوعي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، في إعادة تشكيل أنماط المشاركة السياسية، وأصبح المواطن أكثر اهتماما بقضايا الحوكمة وجودة الخدمات العمومية والعدالة الاجتماعية، كما أصبح أكثر ميلا إلى التعبير عن مطالبه عبر فضاءات جديدة للنقاش العمومي، بما في ذلك الفضاءات الرقمية.

وقد أدى هذا التحول إلى اتساع دائرة الفاعلين داخل الحقل العمومي، حيث لم يعد المجال السياسي مقتصرا فقط على الفاعلين السياسيين التقليديين، بل أصبح يشمل أيضا فاعلين اجتماعيين ومدنيين واقتصاديين يساهمون بدرجات متفاوتة في التأثير على النقاش العمومي وعلى توجيه السياسات العمومية، وهذا التعدد في الفاعلين يعكس تطور المجتمع واتساع فضاءات المشاركة، لكنه يطرح



مراد علوي

في الوقت نفسه تحديات مرتبطة بقدرة المؤسسات على التنسيق بين مختلف المصالح والتوقعات المجتمعية. في هذا السياق، تبرز أهمية تحليل العلاقة بين الفاعل السياسي والفاعل الإداري داخل الحقل العمومي؛ فالفاعل السياسي يستمد شرعيته أساسا من العملية الانتخابية ومن انتمائه إلى المؤسسات التمثيلية، وتتمثل مهمته الأساسية في تحديد التوجهات الكبرى للسياسات العمومية وصياغة الاختيارات الاستراتيجية التي تعكس البرامج والتصورات السياسية، أما الفاعل الإداري، فيستمد شرعيته من الإطار القانوني والمؤسساتي للإدارة العمومية، ويضطلع بدور مركزي في تنفيذ السياسات العمومية وضمان استمرارية عمل المرافق العمومية.

وتقوم العلاقة بين هذين الفاعلين على نوع من التكامل الوظيفي، إذ يحدد الفاعل السياسي الأهداف والتوجهات العامة، بينما يتولى الفاعل الإداري ترجمة هذه التوجهات إلى برامج وإجراءات عملية، ويعد هذا التكامل ضروريا لضمان فعالية السياسات العمومية، لأن نجاح أي برنامج سياسي يعتمد في النهاية على قدرة الإدارة على تنفيذه بكفاءة وفعالية.

غير أن هذه العلاقة قد تعرف أحيانا بعض التوترات المرتبطة باختلاف منطلق العمل بين المجالين السياسي والإداري؛ فالمجال السياسي يخضع في الغالب لمنطق التنافس والتمثيلية والرهانات الانتخابية، في حين يقوم المجال الإداري على مبادئ الاستمرارية والحياد المؤسسي واحترام المساطر القانونية، لذلك، فإن تحقيق التوازن بين القيادة السياسية والتدبير الإداري يشكل أحد التحديات الأساسية في تدبير الشأن العام، في هذا الإطار، يبرز مفهوم الحوكمة العمومية باعتباره أحد المفاهيم الأساسية لفهم كيفية تدبير السياسات العمومية في السياقات المعاصرة، فالحوكمة تقوم على مجموعة من المبادئ، مثل الشفافية والمساءلة والفعالية والمشاركة، وهي مبادئ تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات وتعزيز ثقة المواطنين في العمل العمومي.

ومع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026، تتجدد النقاشات حول مستقبل الفعل السياسي في المغرب، وحول قدرة الفاعلين السياسيين على التفاعل مع التحولات المجتمعية المتسارعة، كما تبرز تساؤلات حول مدى قدرة المؤسسات التمثيلية على استعادة ثقة المواطنين وتعزيز دورها في الوساطة بين الدولة والمجتمع. يمكن القول إن التحولات التي يعرفها الحقل السياسي المغربي تعكس مرحلة من التكيف مع متطلبات مجتمع يشهد تغيرات عميقة في بنيته الاجتماعية وفي أنماط مشاركته في الحياة العامة؛ فنجاح التجربة السياسية في هذه المرحلة سيظل مرتبطا بمدى قدرة الفاعلين السياسيين على تطوير خطابهم وممارساتهم، وبقدرة الإدارة العمومية على مواكبة هذه التحولات من خلال تعزيز فعالية السياسات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبذلك تشكل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة لحظة فارقة، ليس فقط لإعادة ترتيب التوازنات السياسية، بل أيضا لإعادة التفكير في طبيعة العلاقة بين السياسة والإدارة داخل الحقل العمومي، بما يساهم في بناء نموذج أكثر توازنا للحوكمة العمومية يستجيب لتطلعات المجتمع ويعزز مسار التنمية السياسية والمؤسساتية.

البيئة العالمية لـ «الخوارزمية»

البدائيات والنهائيات، فيعيش الإنسان داخل زمن متصل، تحكمه دينامية رقمية متواصلة، فيصبح الزمن فضاء مفعما بالحركة، قابلا للتشكيل، ومنسجما مع منطق السرعة والتدفق.

وفي هذا الامتداد، تتعزز علاقة الإنسان بالخوارزمية عبر ما تقدمه من دقة وتخصيص وانسجام مع التفضيلات، إذ تنمو هذه العلاقة في صورة اعتماد متوازن، يتعمق مع التكرار، ويترسخ مع الاستعمال، حتى يغدو جزءا من التجربة اليومية، فيتفاعل الإنسان مع هذه المنظومة بثقة، ويجد فيها امتدادا لقدراته، فتتشكل بنية جديدة من التفاعل تقوم على التكامل بين الإدراك البشري والمعالجة الحسابية.

ويظهر أثر هذا التحول بوضوح في الفضاء الاقتصادي، حيث تتحرك الأسواق في تفاعل مستمر مع أنماط تحليلية متقدمة، فتتشكل الاتجاهات، وتتحدد القرارات، وتنظم السلوكيات ضمن سياق ديناميكي واسع. وبالتالي، يندمج الفعل الفردي في بنية جماعية تتغذى من البيانات، وتعاد صياغتها عبر الخوارزميات، فينشأ عقل جمعي جديد، يتسم بالترابط والتفاعل المستمر.

في هذا المشهد المتكامل، تتخذ بيعة الخوارزمية معناها بوصفها إيقاعا يوميا متجددا، يتجلى في كل تفاعل، ويترسخ مع كل تجربة، حيث يضع الإنسان بصمته الرقمية في كل لحظة، فتستجيب المنظومة بإعادة تشكيل محيطه الإدراكي، فيتولد خيط دقيق يصل بين الفعل والاستجابة، بين الاختيار والتوجيه، بين الإنسان والخوارزمية.. خيط ينسج ملامح عصر كامل، تتناغم فيه الإرادة مع الحساب، ويتشكل فيه الوجود وفق إيقاع رقمي متصل، عميق الأثر، وممتد الحضور.



هشام فرجي

يتشكل العالم اليوم على نحو جديد، حيث تتداخل فيه مسارات الحياة مع أنساق رقمية دقيقة، فينشأ نمط مغاير من العلاقة بين الإنسان والسلطة؛ فلم تعد البيئة حدثا يستحضر في الذاكرة الجماعية بوصفه طقسا تاريخيا، وإنما غدت بنية متحركة تسري في تفاصيل اليوم، وتتشكل مع كل تفاعل، وتتجدد مع كل اتصال.

إنها بيعة تنبض داخل الإيقاع الرقمي، وتستقر في عمق الممارسة، وتعيد تعريف معنى الانتماء والتوجيه. تنهض الخوارزمية في قلب هذا التحول كقوة تنظيمية عالية الكفاءة، إذ تعيد ترتيب العالم في صور قابلة للإدراك السريع، وتنسق تدفق المعلومات بما ينسجم

مع أنماط السلوك المتوقعة، حيث تتقدم المحتويات في نسق محسوب وتراجع أخرى في هدوء، فتتشكل أمام الإنسان خريطة إدراكية تحمل بصمات تحليلية عميقة، وفي هذا السياق، يتفاعل الفرد مع واقع مُعاد الصياغة، وواقع تتداخل فيه معطيات الاختيار مع هندسة العرض، فينسب السلوك ضمن مسارات دقيقة دون انقطاع.

ويتولد الوعي داخل هذا الفضاء عبر تكرار منظم، وتغذية مستمرة، وتفاعل متصاعد، حتى تتشكل بنية ذهنية تتناغم مع الإيقاع الخوارزمي، فيقرأ الإنسان ما يتدفق إليه، ويشاهد ما يُعرض أمامه، ويتبنى ما ينسجم مع هذا النسق المتراكم، فتتسرخ القنوات في مسار متدرج، وتتشكل الرؤى في إطار متكامل.. وهكذا تتطور تجربة معرفية تتغذى من التفاعل، وتستند إلى حضور دائم للمنظومة الرقمية.

ويمتد هذا الإيقاع ليشمل الزمن، حيث تتحول اللحظات إلى وحدات قابلة للتنظيم، ويتوزع الانتباه وفق تدفقات مستمرة من الإشعارات والمحتوى، إذ تتلاحم أوقات اليوم في نسق واحد، وتتداخل فيه

«ولا تهنوا».. نداء إلى أمة تستعيد عزتها وتنهض من جديد



الحسن العبد

في زمن تتكالب فيه التحديات وتتعاظم فيه الضغوط على الأمة العربية والإسلامية، يصح النداء القُرْآنِي الخالد: «وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»، ليوظ

في القلوب جذوة العزيمة، ويبعث في النفوس روح اليَقَات والصمود.. إنها ليست مجرد كلمات تتلى، بل ميثاق قوة وأمل يربط النصر بالإيمان، والعزة باليقين، والعمل بالمسؤولية. لقد أصبحت أمتنا اليوم هدفا لموجات متتابعة من محاولات الطمس والتشويه، تستهدف هويتها الحضارية ومقوماتها الثقافية والدينية، ولم تعد هذه المحاولات مقتصرة على الحروب والصراعات المباشرة، بل تسللت إلى تفاصيل الحياة اليومية، عبر أدوات ناعمة وخطابات فكرية مغلوطة، تسعى إلى تفكيك القيم، وزرع الشك في الثوابت، وإضعاف الانتماء.

وما يزيد من خطورة هذا الواقع، أن بعض هذه المحاولات تمر بأيد من داخل الأمة نفسها، ممن انسلخوا عن جذورهم أو انخدعوا ببريق أفكار دخيلة، فتراهم يسهمون، عن قصد أو غير قصد، في نشر مفاهيم تهدم أكثر مما تبني، وتفرق أكثر مما تجمع، مما يجعل المواجهة ليست فقط مع عدو خارجي، بل مع تحديات داخلية تحتاج إلى وعي وبصيرة.

أمام هذا المشهد، تبرز مسؤولية كل فرد في الأمة، دون استثناء؛ فالنهوض ليس مهمة فئة دون أخرى، بل هو واجب جماعي، يتكامل فيه دور العالم والمربي، والمفكر والإعلامي، والوالدين والشباب.. كل من موقعه، وكل بما يستطيع، مطالب بأن يكون جنديا في معركة الوعي والبناء، مدافعا عن ثوابت الأمة وقيمتها. إن الحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي ليس ترفا فكريا، بل هو ضرورة وجودية، فهذا التراث يحمل في طياته هوية أمة، وتجارب قرون، وقيما صنعت حضارة أضاعت العالم، والتفريط فيه يعني فقدان البوصلة، والانقطاع عن الجذور، ومن هنا، فإن نقل هذا الإرث إلى الأجيال القادمة هو مسؤولية عظيمة، تتطلب صدقا في التربة، ووعيا في التعليم، وحكمة في التوجيه.

كما أن التمسك بالعقيدة والدين لا يعني الجمود، بل يعني الانطلاق بثوابت راسخة نحو آفاق التجديد والبناء، فالإيمان الحقيقي هو الذي يدفع إلى العمل، ويحفز على الإبداع، ويصنع الإنسان القادر على مواجهة التحديات بثقة وثبات، دون أن يفقد هويته أو يتنازل عن مبادئه.

إن اللحظة التي تعيشها الأمة اليوم، لحظة اختبار حقيقي لإرادة والوعي، فلا مكان للوهن، ولا مجال للحزن الذي يقعد عن العمل، لذلك فإن المطلوب هو نهوض صادق يقوم على الإخلاص والمسؤولية، ويترجم الإيمان إلى أفعال، والشعارات إلى إنجازات.. فلنحمل جميعا هذه الأمانة، ولنعمل بجد وعزم حتى نستعيد مكانتنا، ونحفظ إرثنا، ونبني مستقبلا يليق بأمة وُعدت بالعزة إن هي أمنت وعملت.

نحو صيغة علمية دقيقة لإعادة كتابة التاريخ المغربي



بنعيسى يوسف

لطالما كان مطلب إعادة كتابة التاريخ المغربي ملحاً، ليس من طرف من مؤرخين مغاربة وأساتذة التاريخ الأكاديميين وحسب، وإنما حتى من طرف فئات اجتماعية وثقافية مختلفة، بعدما تأكد أن هذه المادة التاريخية التي بين أيدينا وهذه السرديات التاريخية المتداولة، جزء كبير منها لا يمثل الحقيقة، وبعيد عنها بعدا كبيرا، فالتاريخ المغربي منذ القدم وهو يخضع لتحريفات كثيرة، وفيه بياضات كثيرة، وينطوي على مغالطات لا حصر لها وعدد لا يستهان به من التلويقات والأكاذيب والأراجيف التي لا زالت تهيمن على بعض كتب التاريخ من جهة، وعلى بعض المقررات الدراسية في مستويات مختلفة من

جهة أخرى، وهذا يكاد يتفق عليه الجميع، خاصة مع التطور العلمي والأركيولوجي والأسطوغرافيا، وعلم المخطوطات.. كل هذه الأمور عرفت قفزات مهولة في العقود الأخيرة وأصبح معها إخفاء الحقيقة أو الالتفاف عليها أمرا مستحيلا، ناهيك أيضا عن العديد من الأرشيفات التي أفرج عنها في العقود الأخيرة، والتي كانت محتكرة من طرف جهات معينة، أمست اليوم في ملك الجميع، هذا علاوة على تطور مناهج دراسة التاريخ التي أضحت تتيح إمكانيات كبيرة لمساءلة مسالة علمية رصينة، وجعل الوثيقة التاريخية مادة طيبة بين أيدي المؤرخ ودارس التاريخ والمهتم به والباحث فيه؛ كل هذه المتغيرات وهذه التحولات التي لحقت بهذا الحقل، ومع ذلك لا زالت الطبقة المعنية أو المفترض فيها القيام بتصحيحه وتنقيته من الشوائب والفساد التي ترسخت في الوعي الجمعي وفي الأذهان ردا من الزمن، غير قادرة على الاقتراب منه وكأنها استسلمت للواقع، واستأنست والفث كل ما هو سائد الذي صار يظهر وكأنه حقيقة مطلقة لا ياتنها الشك أو الباطل من أي جانب، وهذا ما يبدو غير مفهوم وغير واضح، لأن الذين ينادون به ويثيرون حوله العديد من التساؤلات، خاصة أهل الاختصاص، لم يفعلوا شيئا لتحقيقه وهم يتحورزون ويمتلكون ناصية ذلك، لأنهم بدون شك يعرفون خباياه ولهم اطلاع واسع على التفاصيل المحيطة بهذه الإشكالية، ولهم من الأدوات والوسائل ما يمكنهم من إنهاء هذا الجدل والحسم فيه نهائيا، لكن يبدو أن ثمة عوائق ذاتية وأخرى ربما خارجة عن الإرادة، تقف حائلا دون الخوض في هذه الأمور بالذات، ويبدو الأمر وكأنهم ينتظرون إشارات من جهة معينة، فيكفي أن يتسلح المؤرخون بالإرادة والعزيمة الحقيقية في اقتحام هذا المجال، سواء في إطار أكاديمي صرف، في مختبرات علمية، أو معاهد متخصصة تابعة للدولة، ويكون العمل جماعيا، دون خلفيات إيديولوجية، دراسات وأبحاث تكون فيها الأهداف واضحة لا تترك المجال للتأويل، وذلك في إطار مشروع وطني شامل، وهذا لن يتأتى حقيقة إلا إذا ائتمن الجميع بما فيه الدولة، بأن التاريخ المغربي فعلا يحتاج لإعادة قراءة وإعادة كتابة وغربلة حقيقية دون أن يشكل لها ذلك عقدة أو أن تأخذ الأمور أبعادا أخرى غير البعد العلمي، وأن تعتبر الأمر طبيعيا جدا يحصل في كثير من الدول، أو في إطار مبادرات فردية كما يفعل الكثير من

المؤرخين الذين يبدو أن لهم من الجراءة ما لا يتوفر لغيرهم في طرق هذا الباب بكل مسؤولية ووطنية، لكن للأسف لا زال هناك من لا يعجبهم كشف الحقائق ووضعها تحت الأضواء الكاشفة، ويثير لديهم ذلك شكوكا وحساسيات، ربما المعنى بالأمر لم يفكر فيها قط ولم تراوده بتاتا حينما دخل غمار هذه التجربة، ومن المؤكد أن أمثال هؤلاء يتحملون تبعات وتداعيات توجهاتهم ومغامراتهم هذه، ويتعرضون للقصص والجلد على مدار اليوم، ليس من أهل التاريخ فقط، وإنما حتى من طرف شرائح أخرى لا يجمعها بالتاريخ إلا الخير والإحسان، وتعتبر ذلك تهديدا للثوابت واستهدافا للمقومات التي تنبني عليها الدولة من إسلام وعروبة وغير ذلك، والواقع أن كل هذا لا يعكس الحقيقة التي يشهدها هؤلاء من تجربتهم نهائيا، لأن المسألة صُخِمت أكثر من اللازم وأعطيت لها أبعاد كبيرة لا تستحقها البتة، كل ما هناك مبادرات عادية فردية تحتمل الصواب والخطأ، تخوض في مجال تخصصها وتجتهد قدر الإمكان في إظهار بعض الأمور التاريخية التي يبدو لها أنها غير سوية وغير سليمة، وتحتاج إلى وقفات تأمل ولم لا إلى تصحيح، خاصة إذا كانت تستدل في ذلك بأدلة علمية مقنعة ومتمينة، فأين الضرر والضرير في ذلك؟ على العكس كان من الأجدر تشجيع هذه المبادرات ومنحها مساحات كبيرة للتعبير والنقد والتصحيح، فهذا في صالح المجتمع بكل شرائحه، والذي سئم من الأكاذيب، ويبحث عن الحقيقة في كل مكان، وحتى الذي يريد تفنيد كل ما يقوله هؤلاء، فلا أحد يُصادر حقهم في ذلك، يكفي مقارعة الحجة بالحجة والدليل بالدليل، في إطار نقاش علمي مسؤول وهادف، يكون المستفيد فيه أولا التاريخ المغربي كمكون من مكونات الهوية المغربية، وكتجسيد لحضارتها العريقة، وثانيا المتلقي، الذي سيصبح مقتنعا بشفافية تاريخه ونزاهته، وما عدا ذلك، وبالإبتعاد عن هذه المنهجية في الحوار والنقاش، فهو فتح المجال أمام الفوضى وتبادل الاتهامات المجانية التي لا تليق بتاتا بالنخبة المثقفة.. فكل المهتمين بمسألة إعادة كتابة تاريخ المغرب بجد ودون مزادات، وهم قلائل، ومن خلفية أن ذلك يندرج في صلب مهامهم ومسؤولياتهم التاريخية أمام أنفسهم وأمام المجتمع لا أقل ولا أكثر، ينطلقون تقريبا من نفس المنطلق، ومن نفس المرجعية، أن التاريخ المغربي في مجمله كتب إما غربية أو مشرقية، وبناء عليه، فكثير من متونه كانت تكتب خدمة لأغراض سياسية أو إيديولوجية معينة، وليست هناك أمانة علمية خالصة في توثيق الأحداث وروايتها رواية سليمة، ما يعني أنها لا تتوفر فيه الموضوعية والمصادقية التي تجعلها ترقى لمستوى الحقيقة أو أقرب إليها على الأقل، وبالتالي، هناك حلقات تاريخية مفقودة، وبياضات وخروم لا مندوحة من العودة إليها لرتق ما يمكن رتقه ونسج ما يمكن نسجه، لكن هذه المرة من مركزية مغربية خالصة، بمعنى ألا أحد يجب أن يضطلع بهذه المهمة غير أهل البلد المؤهلين لذلك، فالمسألة يجب أن تبقى محصورة في إطارها العلمي والفكري والثقافي ولا تتعداه حفاظا على تطور مسار البحث في بلادنا، الذي نريده أن يكون مسارا ذا حيوية ودينامية، وأكثر نجاحا وتألقا ورقيا.

الصحة النفسية



نعيمة حاميني

الصحة النفسية حالة شعورية مستقرة ودائمة يعيش معها الفرد متوافقا في مجاله الانفعالي والعقلي والاجتماعي، إذ يتم التوافق النفسي للفرد مع

بيئته بحيث يصبح ذلك الفرد قادرا على استغلال قدراته وإمكاناته في مواجهة أعباء الحياة..

إن بعض علماء النفس يصفون الشخصية السليمة من الناحية النفسية، بكون صاحبها فردا مبدعا خلاقا، يعيش في جو مرن يتيح له الإبداع، ويكون مساره الطبيعي صحيحا لتحقيق ذاته ولا ينتهي إلا بنهاية حياة الإنسان، فالشخص السوي هو الذي يمتلك إدراكا ثابتا ومتوصلا لهويته، وله القدرة والحرية على وضع قراراته طبقا لبرغباته وحقيقة بيئته..

والشخصية السوية هي التي تتمتع بالصحة النفسية من الناحية الإسلامية، هي التي تتوازن فيها حاجات الروح والجسد.. فالنفس لا تكون سليمة ولا تتمتع بالصحة النفسية من المنظور الإسلامي إلا إذا دخل الإيمان في لبها، ذلك أن مجرد دخول الإيمان الصحيح، تتكامل الوظائف النفسية، وهذا شرط لازم في الإسلام.

إيران.. من الصبر الاستراتيجي إلى النصر التاريخي

حتى لا نترك له فرصة تجميع أوراقه وترتيب أفكاره، بعد حالة الارتباك التي عاشها طيلة الحرب، وقد ظهرت ملامحها من خلال التصريحات المرتجلة والمرتبكة لقيادته السياسية والعسكرية والرسمية، كما ظهرت أيضا عند حليفه وشريكه في القتل والدم، وبدأت واضحة، من خلال التعبيرات الشعبية والتصريحات الرسمية للدول الممولة للحرب التي لم تتوقع حجم الاستهداف لقواعد حليفها الذي وعدا بالحماية، وفي النهاية علم الجميع أن هذه الحماية ماهي إلا مناورة بنيسة كان الغرض منها الدفاع عن إسرائيل فقط وجني الأموال واستنزاف المنطقة تحت مسمى الدفاع عن الأمن المنطقي.

إن نشوة الانتصار لا ينبغي أن تقود الشعب والقيادة والنخب السياسية والحقوقية والإعلامية إلى الاستسلام للذة الفرح ومتعة الإنجاز، بتعبير ماكيلاند، بل ينبغي تحويل هذا الشعور إلى وقود حذر ومراجعة مستمرة، مع تغليب كفة اليقظة، وإبقاء الجهورية (الاحتراز من مباغنة العدو) حاضرة بقوة لمواجهة أي اعتداء خارجي، فلا بد من قراءة هذا الحدث بعين الخبير وبرؤية استباقية لمآلات الأبعاد؛ إما أن يكون وقف إطلاق النار مجرد إستراحة محارب تليها جولات أخرى حتى تستكمل الأهداف القريبة والبعيدة، وإما أن يتجه المسار إلى سلام دائم بعد تحقيق كامل النتائج المراد تحقيقها منها ردع العدوان وإزالة جذوره ومسح وجوده من الدولة الفلسطينية المحتلة والمنطقة العربية المستعمرة.

(5) محور المقاومة؛ ونقصد به فصائل المقاومة في الضاحية الجنوبية والعراق واليمن، انخرط بقوة للحد من التوسع الصهيوني، ووقف تمدده في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط، عبر مقاومة نوعية وإصرار على إفشال محاولات الهيمنة والاحتواء.

(6) لا ينبغي إغفال دور التحالف الإيراني الذي يجمع بين روسيا والصين وكوريا، فلا شك أن هذا التقارب/التحالف ساهم في إفشال عدد من المخططات الصهيونية-أمريكية في المنطقة، وساعد إيران على إعادة رسم ملامح جديدة ليس داخل الشرق الأوسط فقط، بل ضمن سياق التحولات في ملامح النظام العالمي الجديد.

بناء على ما سبق، لا يجب أن ينسبنا إعلان وقف إطلاق النار ما حدث في غزة، عندما تم الاتفاق على مجموعة من الشروط والترم بها الطرف المقاوم، وفي المقابل انقلب الكيان الغاصب على الاتفاق وضرب الوساطة العربية والأمريكية، بعد أن «تجر» ما تبقى له من أسرى الحرب، وفق رواياته، ثم سعى بعد ذلك نحو نسف الاتفاق وخرق بنوده، وهنا نخشى أن يتكرر السيناريو نفسه مع إيران؛ أن يتم الانقلاب على ما تحقق، أو إعادة المناورة للتقاط مكاسب سريعة بدل تثبيت نتائج النصر.

لذلك، فإن انعدام الثقة في الكيان المجرم يظل عقيدة صحيحة ينبغي التمسك بها،

بينها، كان هو الأساس المعنوي الذي منح الدولة القدرة على الاستمرار، وجعل أي مشروع عدواني يصطدم بواقع اجتماعي متماسك.

(2) القيادة السياسية والإعلامية التي كانت حاضرة بفاعلية في إدارة المعركة السياسية والتفاوضية والإعلامية، لم تترك الساحة لخطاب وحيد، ولم تبق المجال

فارغا أمام إعلام ميسس أو روايات معادية تسعى لتشويه الحقائق، بل كان الحضور السياسي والإعلامي قويا بهدف تفنيد الرواية العدائية التي استهدفت مقدرات الشعب الإيراني، والعمل على تحصين الرأي العام.

(3) المعارضة السياسية التي تعالت عن الحسابات الضيقة، وجعلت المصلحة الوطنية أولوية أولى، ساهمت عبر مواقفها وتصريحاتها وحضورها في الساحات الاحتجاجية، في رفع مستوى التعبئة الشعبية، ودفع الناس إلى مواصلة النضال، وتأكيدهم للوقوف، سياسيا وإعلاميا، إلى جانب معادلة الصمود في مواجهة الاستكبار العالمي.

(4) القيادة العسكرية التي أعدت العدة وبذلت جهدا محترما لهذه اللحظة التاريخية، فهذا الإنجاز يمثل أيضا تنويعا لمسار طويل من الاستعداد، وترتيب الأولويات، والتخطيط الاستراتيجي العسكري الذي ينبغي صونه وتطويره داخل المؤسسات العسكرية وفق دروس المرحلة.

بعد مرور أربعين يوما من الحرب بين إيران والكيان الصهيوني-أمريكي، أعلن الرئيس الأمريكي وقف الحرب لمدة أسبوعين، ووفق هذا المعطى، لا يمكن تفسير هذا الإعلان إلا بوصفه اعترافا ضمنا بفشل الآلة العسكرية في تحقيق أهدافها التي كانت قد أعلنت في بداية المواجهة، بل وحتى في بداية الإعلان عن الحرب ومبرراتها على إيران.

في المقابل، برز ما يجري في منطقة الشرق الأوسط من قوة محور المقاومة بقيادة إيران، بوصفها خبيرا استراتيجيا قائما على الردع والصمود، كما أن صاحب القضية، في هذا المنطق، منتصر لا محالة على المغتصب والمعتدي. وليس النصر عبر التاريخ أمرا يولد بالصدفة، بل هو حصيلة تفاعل عوامل متعددة، يقف وراءها رجال ونساء وشخصيات وطنية وحقوقية ومدنية وأكاديمية وسياسية وعسكرية.

انتصرت إيران بصمودها في وجه أعنى قوة في العالم، إذ أفضلت خطط تحالف دولي، وتكالب قوى إقليمية، وما تحقق ليلة 8 أبريل 2026 ليس مجرد حدث عابر، وإنما هو اعتراف بقوة دولة عاشت أكثر من أربعين عاما تحت الحصار، ورغم ما عاشته إيران، وما تعرضت له قيادتها من اغتالات واعتداءات، فإنها أدارت المعركة باقتدار وذكاء، فالنصر الذي تعيشه الدولة الفارسية اليوم هو نصر مشترك؛

(1) الشعب الإيراني بكل أطيافه، الذي صبر وصمد ضد الآلة العسكرية الصهيوني-أمريكية، وواجه الضغوط والمؤامرات دون أن

متابعات



البواري

القطاع الفلاحي بين الإكراهات وضعف الحكامة

واستمرار الريع والاحتكار

التصديرية، التي أصبحت تحظى بالدعم المالي واللوجستي والمائي بهدف جلب العملة الصعبة من خلال تصدير مختلف المنتجات الزراعية بشكل كبير إلى دول الاتحاد الأوروبي وإلى غرب القارة الإفريقية وجنوبها، على حساب الفلاحة المعيشية التي كانت تلعب دورا مهما في توفير المنتجات داخل الأسواق الوطنية بشكل يتناسب مع القدرة الشرائية للمغاربة، الذين يعانون اليوم من غلاء جميع المنتجات الزراعية.

القطاع الفلاحي من القطاعات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق النمو وزيادة الإنتاج الداخلي الخام وتحريك العجلة الاقتصادية الوطنية، نظرا لكونه النشاط الأساسي الأول، إلا أن القطاع يعاني الكثير من الصعوبات والتحديات منذ سنوات، بسبب عامل الجفاف والإجهاد المائي والهجرة القروية، كما أن الإشكال الكبير الذي يعيشه القطاع الفلاحي اليوم يكمن في التركيز والاعتماد أكثر على الفلاحة

إعداد: خالد الغازي

تفتقد السياسة المائية لرؤية واضحة لدى الحكومة من أجل توزيع الموارد المائية بشكل يضمن التكافؤ والتوازن بين مختلف الجهات، وتمكن الفلاحين وأصحاب الواحات والأراضي البورية من الاستفادة من هذه المياه بشكل يضمن استمرار النشاط الزراعي خلال السنوات المقبلة تحسبا لأي تقلبات مناخية محتملة.

لكنه لم يحسم بعد في التناقض البنيوي بين فلاحة تصديرية ناجحة وتبعية غذائية قائمة على مواد أساسية، من هذه المكاسب استمرار توسيع التقنيات المقتصدة للماء؛ فوثيقة رسمية لوزارة الفلاحة تفيد بأن المغرب بلغ نحو 850 ألف هكتار مجهزة بتقنيات ري مقتصدة للماء، منها 250 ألف هكتار أضيفت منذ سنة 2020، مع هدف تجاوز مليون هكتار في أفق 2030، كما واصلت الوزارة برنامج الزرع المباشر على مساحة 260 ألف هكتار في حملة 2025/2024 مع هدف الوصول إلى مليون هكتار بحلول 2030، إضافة إلى هدف السقي التكميلي للحبوب على مليون هكتار على المدى نفسه، وهذه مؤشرات تدل على أن الاستراتيجية تتحرك فعلا في اتجاه التحديث والتكيف مع الإجهاد المائي، وفي المقابل، النتيجة الكبرى إلى الآن هي أن «الجيل الأخضر» نجح أكثر في تقوية الفلاحة ذات القيمة المضافة والتصدير، كما نجح في تحقيق سيادة غذائية واسعة في المواد الأساسية، والدليل أن صادرات بعض المنتجات الطازجة واصلت تسجيل مستويات قوية، بينما بقيت واردات الحبوب مرتفعة جدا، وبصيغة مباشرة: الاستراتيجية حسنت

العمل الدولية لسنة 2025، وهذا يعني أن أي تحسن أو تراجع في الفلاحة ينعكس بسرعة على الاقتصاد الوطني، خصوصا في العالم القروي، وعلى الاستهلاك والأسعار داخل المدن أيضا، مبرزا أن أهمية القطاع لا تقاس فقط بحصته في الناتج أو التشغيل، بل أيضا بكونه يمد الصناعات الغذائية والتصدير والعملة الصعبة، فالمغرب طور خلال السنوات الأخيرة فلاحة تصديرية قوية في الخضار والفواكه، وحقق نموا في بعض السلاسل ذات القيمة العالية، خاصة الطماطم والحوامض والفواكه الحمراء، غير أن هذه القوة التصديرية لا تلغي حقيقة موازية: المغرب ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الخارج في عدد من المواد الأساسية، وعلى رأسها الحبوب، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن حاجيات استيراد الحبوب في الموسم التسويقي 2026/2025، ستبلغ نحو 11 مليون طن، أي أعلى بحوالي 20 % من المتوسط، بسبب ضعف الإنتاج المحلي في سنة 2025. وأكد الفينة، رئيس مركز المستقبل للتحليلات الاستراتيجية، أن مخطط «الجيل الأخضر» حقق بعض المكاسب الحقيقية،

بالرغم من التساقطات المطرية التي عرفتها بلادنا واستبشر بها الفلاحون خيرا، والتي وفرت موارد مائية هائلة في جميع السدود والأحواض المائية، إلا أن السياسة المائية تفتقد لرؤية واضحة لدى الحكومة من أجل توزيع الموارد المائية بشكل يضمن التكافؤ والتوازن بين مختلف الجهات، وتمكن الفلاحين وأصحاب الواحات والأراضي البورية من الاستفادة من هذه المياه بشكل يضمن استمرار النشاط الزراعي خلال السنوات المقبلة تحسبا لأي تقلبات مناخية محتملة. بهذا الخصوص، يرى إدريس الفينة، باحث وخبير اقتصادي، أن القطاع الفلاحي في المغرب ليس قطاعا هامشيا، بل هو قطاع سيادي لأنه يجمع بين أربعة وظائف في آن واحد: يساهم في النمو، يوفر الشغل، يؤثر مباشرة في الأسعار، ويرتبط بالأمن الغذائي والمائي، وآخر المعطيات المتاحة تظهر أن الفلاحة والغابات والصيد ساهمت بحوالي 10.09 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024، كما أن التشغيل في الفلاحة يمثل نحو 32 % من مجموع التشغيل بحسب تقديرات البنك الدولي/منظمة

متابعات

الأخضر»، لأن البنية التسويقية يسودها مشكل الحكامة والممارسة تجعلنا ندور في دائرة مغلقة.

واعتبر الغنبري أن الجفاف في المغرب مشكلة بنيوية رغم أن هناك تساقطات مطرية جيدة، لكن هذا لا يعني أننا لسنا مصنفين في الخانة الحمراء للتقلبات المناخية، وعليه، فإن تدبير الماء في المغرب يبقى مسألة أولوية، حيث لدينا مخططا وطنيا للماء يتضمن مجموعة من الإجراءات بما فيها تحلية مياه البحر من خلال 24 محطة، وبناء السدود الكبرى والصغرى، والربط بين الأحواض المائية، لكن للأسف هناك إشكال كبير مرتبط بالتأخير فيما يتعلق بإنجاز هذه المشاريع، وليس فقط الأمطار، فذلك البنية التحتية المائية التي جاء بها «المخطط الوطني للماء» الذي يجب إنجازها لكي يكون لدينا نوع من التوازن المائي في جميع جهات المغرب، وتتوفر على قناة للربط المائي وحيدة فقط بين نهر سبو ونهر أبي رقراق، لهذا فمشاريع الربط المائي أصبحت ضرورة اعتبارا للوضع الذي يتواجد فيه المغرب، فرغم التساقطات المطرية الجيدة، إلا أن الإجهاد المائي أصبح واقعا يحتم تدبير الموارد المائية بشكل جيد ويتطلب تنزيل البنى التحتية المائية، من سدود وسدود تلية، وربط الأحواض المائية بالمناطق التي تعاني من النقص في المياه، وإصلاح القنوات المائية التي يكون فيها هدر مائي كبير.

رغم أن القطاع الفلاحي يعد عصب الاقتصاد الوطني، لكونه يلعب دورا مهما في الناتج الداخلي، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات والإكراهات والصعوبات في ظل التفاوت الكبير الحاصل بين الفلاحة التصديرية والفلاحة المعيشية، التي كانت في الماضي صمام الأمن الغذائي، لكن اليوم رغم التحديث الزراعي، إلا أن هناك اختلالا كبيرا في توزيع المنتجات الزراعية، وذلك يبرز من خلال ارتفاع أسعارها في الأسواق الوطنية، وزيادة التصدير، في ظل غياب التوازن بين توفير المنتجات بشكل يضمن استقرار أسعارها محليا وتصديرها نحو الخارج.



مخطط «الجيل الأخضر» حقق بعض المكاسب، لكنه لم يحسم بعد في التناقض البنيوي بين فلاحية تصديرية ناجحة وتبعية غذائية قائمة على مواد أساسية، والدليل أن صادرات بعض المنتجات الطازجة واصلت تسجيل مستويات قوية بينما بقيت واردات الحبوب مرتفعة جدا، وبصيغة مباشرة: الاستراتيجية حسنت أدوات الإنتاج والتحديث في بعض السلاسل، لكنها لم تُنه بعد الاختلال الأساسي المتمثل في أن المغرب يصدر أكثر مما يكسب من بعض السلاسل ذات القيمة، وهو ما يمس القاعدة الغذائية الواسعة.

إدريس الفينة

يفسر لماذا لا يؤدي موسم ممطر دائما إلى وفرة شاملة في كل المنتجات. واستطرد ذات المتحدث قائلا أن الاستيراد نفسه لا يعني دائما انخفاض الأسعار؛ فعندما يستورد المغرب القمح أو الأعلاف أو بعض المواد لتغطية العجز، فهو يحمي السوق من الذرة، لكنه يبقى معرضا لتقلبات الأسعار الدولية، وسعر الصرف، وكلفة الشحن، وهوامش التوزيع الداخلية، مشيرا إلى أن مشكل المغرب ليس فقط مشكل إنتاج، بل مشكل نموذج فلاحى وسوقي، والنموذج الحالي حقق تقدما واضحا في التصدير، وتحديث بعض السلاسل، وترشيد جزء من استعمال الماء، لكنه لم ينجح بعد بالقدر نفسه في ربط ثلاث حلقات مع بعضها: الإنتاجية، الأمن الغذائي، والأسعار المعقولة للمستهلك، لذلك يمكن أن نرى صادرات قوية من الطماطم مثلا، وفي الوقت نفسه استمرار ضغط الأسعار داخل السوق الوطنية في مواد أخرى، أو حتى في المادة نفسها أحيانا، بحسب المواسم والتنظيم التجاري.

من جانبه، قال علي الغنبري، محلل اقتصادي، أنه من المفروض أن تكون للتساقطات المطرية الأخيرة انعكاسات إيجابية على المنتجات الفلاحية ككل، باعتبار أننا قضينا سنوات من الجفاف كانت فيها فترة صعبة على الإنتاج الفلاحي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، زيادة على الأزمات التي كانت على المستوى العالمي، والتي زادت من الواردات الفلاحية، لكن هذه السنة كان هناك نوع من الاستقرار في المجالات الفلاحية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى أن الموسم إيجابي بعد التساقطات التي عرفتها بلادنا، وبالتالي، فإن التوقعات فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، سوف تتجاوز 70 مليون قنطار، والانعكاسات يجب أن تكون إيجابية فيما يخص الأسعار، بينما ما يخص القطع، فقد كانت هناك توجيهات ملكية لإعادة تشكيل القطيع الوطني، تهّم دعم الفلاحين والكسابة لإعادة بناءه، رغم أن الأمطار أنتجت مستويات كبيرة من الكلاء الذي من المفروض أن يكون له انعكاس إيجابي على القطاع، وبالرغم من ذلك، هناك اختلالات عميقة في بنية السوق، التي تعرف نوعا من الاحتكار والمضاربة، وحتى القوانين تساعد على هذه الممارسة، وفي هذا الإطار، لطالما نادينا بإصلاح نظام أسواق الجملة، لكن هناك تأخير كبير رغم أن الحكومة وضعت مخططا لإصلاح الأسواق، التي تبين أنها تساهم بشكل كبير في الغلاء وارتفاع الأسعار، وأيضا هناك المضاربة بالإضافة إلى ممارسات أخرى تتعلق بالتصدير المكثف، خاصة إلى الدول الإفريقية، والتي تنعكس على المنتجات الفلاحية الداخلية التي ترتفع أسعارها بشكل كبير، لأن زيادة التصدير تنقص الوفرة التي تنعكس بشكل سلبي على الأسعار في الأسواق المحلية.

وأوضح نفس المتحدث، أن الاختلالات التي يعرفها القطاع الفلاحي متعددة، منها المتعلقة بالحكمة، وأخرى مرتبطة بالمضاربة والاحتكار في أنظمة التسويق، وتضم اختلالات متعلقة بالتصدير المكثف للمنتجات الفلاحية، الشيء الذي ينعكس سلبا على الأسعار، حيث أن الإشكال مرتبط بتدبير الإنتاج والحكمة والتوزيع والمضاربة في الأسواق لتصريف مختلف المواد، بل حتى الأنواع الفلاحية التي دعمها «المخطط الأخضر» فيها انعكاس سلبي على الأسعار، إذ الأمر لا يتعلق بالإنتاج والتوجهات الفلاحية، وإنما يتعلق بالممارسات اللاحقة التي هي نوع من الاحتكار والفساد والريع، وهي التي تؤدي إلى هذه الإشكالات، ولا يمكن أن نقول أن المخطط ليست فيه اختلالات، فمثلا السكر، نستورد أكثر من 70 في المائة من حاجياتنا من الخارج، والنباتات الزيتية نستورد 98 في المائة منها، والحبوب نفس الشيء نستوردها، وهو ما يفرز اختلالات على الجانبين، سواء المنتجات التي يمكن أن تضمن الأمن الغذائي للمغاربة، أو المواد الزراعية التي اعتمد عليها «المخطط

أدوات الإنتاج والتحديث في بعض السلاسل، لكنها لم تنه بعد الاختلال الأساسي المتمثل في أن المغرب يصدر أكثر مما يكسب من بعض السلاسل ذات القيمة، لأنه يستورد بكثافة، وهو ما يمس القاعدة الغذائية الواسعة، لذلك فحصيلتها إلى الآن هي نجاح جزئي ومهم في التحديث والتأمين والتصدير، لكنه نجاح غير مكتمل في الأمن الغذائي وتقليص التبعية للأسواق الخارجية.

وأوضح نفس المتحدث، أن التساقطات المطرية تحسن العرض الفلاحي، لكنها لا تصلح وحدها السوق، بمعنى أن التساقطات قد ترفع الإنتاج أو تحسن المراعي أو تخفف الضغط على الماء، لكن الأسعار النهائية التي يدفعها المواطن تتحدد أيضا بكلفة النقل، والتخزين، والوسطاء، وهوامش التوزيع، وضعف التنظيم داخل بعض الأسواق، ولهذا قد يتحسن الموسم الفلاحي دون أن يظهر الأثر بسرعة أو بالكامل في الأسعار النهائية، كما أن بيانات HCP تظهر أن متوسط التضخم سنة 2025 بلغ 0.8 %، وكذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية في المتوسط السنوي بـ 0.8 %، ما يعني أن الضغط السعري لم يخف تلقائيا رغم بعض التحسن الظرفي، مضيفا أن بنية الفلاحة المغربية مزدوجة: فلاحية عصرية موجهة للتصدير وذات مردودية أعلى، وفلاحية واسعة أكثر هشاشة، خاصة في الحبوب وتربية الماشية وبعض الزراعات المرتبطة بالأمطار، لذلك قد تتحسن سلاسل معينة ولا تتحسن أخرى بالقدر نفسه، فمنظمة الأغذية والزراعة أوضحت أن إنتاج الحبوب في سنة 2025 قدر بحوالي 4.5 ملايين طن، أي أقل بنحو 13 % من المتوسط، رغم تحسن الأمطار لاحقا، لأن الجفاف كان قد ضرب في مراحل حاسمة ولم تسمح التساقطات المتأخرة بإنقاذ المردودية بالشكل الكافي، وهو ما



الاختلالات التي يعرفها القطاع الفلاحي متعددة، منها المتعلقة بالحكمة، وأخرى مرتبطة بالمضاربة والاحتكار في أنظمة التسويق، وتضم اختلالات متعلقة بالتصدير المكثف للمنتجات الفلاحية، الشيء الذي ينعكس سلبا على الأسعار، فالإشكال مرتبط بتدبير الإنتاج والحكمة والتوزيع والمضاربة في الأسواق لتصريف مختلف المواد، بل حتى الأنواع الفلاحية التي دعمها «المخطط الأخضر» فيها انعكاس سلبي على الأسعار، إذ الأمر لا يتعلق بالإنتاج والتوجهات الفلاحية، وإنما بالممارسات اللاحقة التي يطفئ عليها الاحتكار والريع.

علي الغنبري

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

مجانبة التحويلات البنكية تعيد روح المنافسة داخل القطاع المالي

إطلاق أكشاك للخدمات الرقمية للقرب

في إطار تنزيل استراتيجية «المغرب الرقمي 2030» ومبادرة «الذكاء الاصطناعي صنع في المغرب» (AI Made in Morocco)، أطلقت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المرحلة التجريبية الأولى لعملية نشر أكشاك رقمية في بعض مدن المملكة، بشراكة مع المكتب الوطني للسكك الحديدية.

وحسب الوزارة، فإن هذه المبادرة تهدف إلى تثبيت هذه الأكشاك في عدة محطات للقطار، لا سيما بالرباط وطنجة والدار البيضاء ومراكش، وذلك نظرا للإقبال الكبير عليها ودورها المحوري في حركية التنقل، مبرزة أن الأكشاك الأولى ستتيح الوصول إلى خدمة مبتكرة تتعلق بتدبير الهوية الرقمية، بالاعتماد على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، حيث يندرج هذا الإجراء في إطار الإرساء التدريجي لمنظومة الثقة الرقمية، بما يضمن الأمن والموثوقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مسجلة أن هذه العملية تدخل ضمن سياستها الرامية إلى تحديث الإدارة وتقريب الخدمات العمومية من المرتفقين.



التنافس، من خلال تحويل خدمة كانت تؤدي مقابل رسوم إلى عرض مجاني مفتوح، بما يحمله ذلك من انعكاسات محتملة على سلوك الزبناء وعلى اختيارات باقي الفاعلين في السوق. وفي ذات السياق، تبرز مؤشرات أن القطاع البنكي قد يكون بصدد دخول مرحلة جديدة، تقوم على التنافس حول جودة الخدمة والقيمة المضافة، بدل الاعتماد التقليدي على الرسوم المرتبطة بالعمليات اليومية، ويعني ذلك أن المؤسسات البنكية قد تجد نفسها مطالبة بتطوير عروض رقمية أكثر جاذبية، وإطلاق خدمات مبتكرة، وتوسيع باقة المنتجات الموجهة لفئات مختلفة من الزبناء، من أجل الحفاظ على تنافسيتها داخل سوق سريع التحول.

ويرتقب أن ينعكس هذا التطور بشكل مباشر على المستهلك البنكي، سواء من خلال تخفيض كلفة بعض الخدمات، أو عبر تحسين جودة العرض وتسريع وتيرة الرقمنة، بما ينسجم مع التحولات التي يعرفها القطاع المالي على المستوى الدولي.

داخل القطاع البنكي، وحدود التحول الممكن في نموذج الخدمات البنكية خلال المرحلة المقبلة. وتكتسي هذه الخطوة أهمية خاصة، بالنظر إلى كون سوق الخدمات البنكية بالمغرب ظل لسنوات يعتمد على رسوم الخدمات، ومن ضمنها التحويلات البنكية، كأحد الموارد الأساسية للمؤسسات المالية، غير أن القرار الجديد أدخل معطى مختلفا على قواعد

أثارت المبادرة التي أعلن عنها «سهم بنك» والقاضية بتعميم مجانية التحويلات البنكية بشكل غير محدود، موجة تفاعل واسعة داخل الأوساط المالية والمصرفية، بعدما أعادت فتح النقاش حول طبيعة المنافسة



«لارام» تبسط سيطرتها بالكامل على Atlas Servair

هذه الخطوة ضمن رؤية أوسع تعتمدها الشركة لرفع مستوى التكامل بين عمليات النقل الجوي والخدمات الموجهة للمسافرين على متن الطائرات، بما يشمل تحسين جودة الوجبات والخدمات اللوجستية المصاحبة للرحلات، إلى جانب تعزيز النجاعة التشغيلية وتقليص التكاليف المرتبطة بسلسلة التوريد.



إلى جانب ذلك، يرى متابعون أن هذا الاستحواذ سيتيح ل«لارام» تعزيز تحكمها في جزء حيوي من سلسلة القيمة، عبر دمج خدمات التموين بشكل مباشر داخل بنيتها التشغيلية، وهو ما قد ينعكس إيجابا على جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، ويعزز من تنافسيتها إقليميا ودوليا في قطاع النقل الجوي.

في إطار توجهها نحو توسيع السيطرة على سلسلة الخدمات المرتبطة بنشاطها الجوي، حصلت شركة الخطوط الملكية الجوية على الضوء الأخضر من مجلس المنافسة، لإتمام عملية الاستحواذ الكاملة على شركة Atlas Servair المتخصصة في خدمات التموين داخل الطائرات. وبموجب هذه الموافقة، تمهد «لارام»

لاقتناء الحصة المتبقية البالغة 40% من رأسمال Atlas Servair، لتصبح المالك الوحيد لها بشكل كامل، في عملية من شأنها إعادة تشكيل جزء مهم من منظومة خدمات النقل الجوي التابعة لها، إذ تأتي

تعيينات جديدة في إدارة المكتب الشريف للفوسفات



في خطوة استراتيجية جديدة تهدف إلى إعطاء نفس إداري جديد، أعلن المكتب الشريف للفوسفات عن مجموعة من التعيينات في صفوف بعض المسؤولين بالمكتب.

وعليه، فقد تم تعيين كل من السيد محمد الحراق، مدير ديوان السيد الرئيس، إلى جانب السيد يونس كشيا في منصب المدير المالي، بالإضافة إلى السيد كريم لطفي الصنهاجي، مديرا عاما مسؤولا عن الخدمات اللوجستية.

وبهذا التغيير، تراهن مجموعة OCP على الاستمرار في تطوير المشاريع الكبرى التي تهم الابتكار في المجالات المتعلقة بإنتاج الفوسفات ومشتقاته على مستوى القارات الخمس.

فلاش

حصلت شركة التأمين «أطلنطا سند» على موافقة مجلس المنافسة للاستحواذ على شركة «كانتور 68»، في صفقة يرتقب أن تعيد تشكيل جزء من محفظة الأصول المكتبية بالمغرب. بموجب هذه الصفقة، تتجه الشركة إلى السيطرة الكاملة على «كانتور 68» في إطار توجه استراتيجي يهدف إلى توسيع نطاق استثماراتها وتنويع مصادر العائد خارج النشاط التأميني التقليدي، مع تركيز متزايد على القطاع العقاري. وتندرج هذه الخطوة ضمن عمليات التركيز الاقتصادي المرتبطة بتدبير واقتناء الأصول الموجهة حصرا لاستثمارات المكاتب، وهو قطاع يشهد اهتماما متناميا من قبل الفاعلين المؤسسيين الباحثين عن استثمارات مستقرة وطويلة الأمد. للإشارة، تنشط «كانتور 68» في مجالات المساهمة وإدارة المحافظ الاستثمارية، مع تركيز واضح على الأصول العقارية المكتبية.

للاذيعين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب) تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للمعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتركوا سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



ثقافة و منوعات



«جدار» يحول شوارع الرباط إلى ذاكرة حية تنفس الفن

تستضيف الرباط تحت شعار: «حوارات حضارية» الدورة الحادية عشر من «جدار.. مهرجان الرباط لفن الشارع»، والتي ستمتد إلى غاية 27 أبريل الجاري. وتأتي هذه الدورة لتؤكد نضج تجربة «جدار» منذ انطلاقتها سنة 2015، محولة جدران المدينة الصامتة إلى ذاكرة حية تنفس الفن وتذيب الحدود بين الأجيال والأحياء، حيث يعكس ملصق الدورة، بتصميمه المستوحى من الطائرات الورقية الملونة، دعوة الجمهور إلى الدهشة والتفاؤل ورفع الرأس نحو السماء لمراقبة هذا التحول الجمالي. وتركز نسخة هذه السنة على المشهد الفني المحلي، حيث تم إسناد مهمة إنجاز خمس جداريات لثلاثة من الفنانين المغاربة، في مزيج يجمع بين الأسماء المكرسة والمواهب الصاعدة التي تخوض تجربتها الأولى على الواجهات الكبرى، كما يهدف هذا التوجه إلى تكريس مبدأ مواكبة الطاقات الناشئة وإبراز فريدة الأساليب التعبيرية المعاصرة في المغرب.

ويستقطب المهرجان هذا العام كوكبة من الفنانين الدوليين، والمحليين أمثال: «إيرامو» و«نسيم أزارازار» و«روش»، مما يحول شوارع أحياء حسان واليوسفية ويعقوب المنصور وأكادال إلى متحف مفتوح يجسد تنوع المدارس الفنية المعاصرة، فيما يواصل «الجدار المشترك» أداء دوره التعليمي كمختبر لتثريته الفن، حيث يمنح لـ 12 موهبة شابة فرصة العمل الجماعي على مساحة جدارية واحدة في شارع الكفاف ما بين 23 و26 أبريل. ولتعميق تجربة الجمهور، يقدم المهرجان في نسخته الرابعة «جولات في المدينة» عبر ثلاث مسارات سياحية: مسار حسان التاريخي، مسار يعقوب المنصور الشعبي، ومسار المحيط الأطلسي.

مراكش تحتفي بالأدب الإفريقي وتراهن على الخيال وقوة الإبداع



مستقبل أرحب وأكثر عدلا وتوازنا، حيث ستقدم الأصوات المدعوة، من كاتبات وكتاب ومفكرين من القارة الإفريقية ومن الجالية، رؤى مستقبلية متجذرة في التعددية، والعدالة، والإبداع، والتفاؤل الواعي. ويسعى المهرجان من خلال اللقاءات، والحوارات، والقراءات، والورشات، وبرنامج شبابي معزز إلى أن يكون فضاء لتلاقح الخيالات، ونسج الحوارات بين الأجيال، واللغات، والأجناس الأدبية، والتخصصات. إلى جانب المناظرات الأدبية، سيقدم المهرجان برنامجا ثريا يشمل قراءات عامة، وعروضاً شعرية، وأمسيات فنية، مما يعكس الأهمية التي تولي للعلاقة بين التأمل والإبداع، إذ سيؤكد حضور مؤلفين ومثقفين من خلفيات متنوعة، البعد الدولي للحدث ودوره كمنصة للتبادل بين الكتاب والمفكرين والجمهور.

تستعد المدينة الحمراء لاستضافة النسخة الرابعة لمهرجان الكتاب الإفريقي (FLAM) أيام 23 و24 و25 أبريل الجاري، في موعد ثقافي بارز يضع الخيال في قلب النقاشات الفكرية والإبداعية، ويؤكد دوره كرافعة أساسية لفهم العالم وتغييره. واختارت هذه الدورة، المزمع تنظيمها تحت شعار: «تخيّل إمكانات أخرى»، موضوع الخيال بوصفه قوة للفكر والمقاومة والتحول.. وفي عالم تعصف به أزمت عميقة وتحولات متسارعة، يسلط المهرجان الضوء على الدور الجوهرى للفن والشعر والأدب في مساءلة الحاضر، وتفكيك أشكال الانغلاق، وفتح آفاق جديدة للفهم والتفكير، وفق بلاغ الجهات المنظمة. وفي نفس السياق، تحتفي هذه التظاهرة بقدرات الخيال بوصفه فضاء يحررنا من تصور الواقع على أنه قدر محتوم، وترسم فيه ملامح

إفراغ على موعد مع المنتدى المتوسطي للغابات النموذجية

وشركاء من مختلف بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وفق بلاغ للجهات المنظمة. ويهدف هذا الحدث إلى تعزيز الأثر الجماعي للشبكة الدولية للغابات النموذجية، والاحتفاء بالنجاحات المحلية والارتقاء بها إلى نماذج إقليمية، فضلا عن التفكير المشترك في آليات الحكامة والنماذج الاقتصادية الكفيلة بضمان مستقبل المناظر الطبيعية. من جهة أخرى، تجسد الشبكة الدولية للغابات النموذجية، التي أحدثت في أوائل تسعينيات القرن الماضي بمبادرة من الحكومة الكندية، فلسفة مبتكرة في التدبير المستدام للمجالات الغابوية، تقوم على مقاربة تشاركية ومتعددة الأطراف، تروم التوفيق بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية

يرتقب أن ينظم مركز الندوات، التابع لجامعة الأخوين بإفراغ، الدورة الحادية عشر للمنتدى المتوسطي للغابات النموذجية، في الفترة ما بين 21 و23 أبريل الجاري. ستعرف هذه الدورة، التي تنظمها الشبكة الدولية للغابات النموذجية بشراكة مع جمعية «غابة إفراغ النموذجية»، مشاركة صناع قرار وخبراء وممارسين

التشكيلي منصوري ينضم لورشة الفنانين العرب في الصين

امتدادا لمسار فني مميز، يشارك التشكيلي المغربي محمد منصوري الإدريسي، في الدورة الرابعة عشر من «طريق الحرير: ملتقى الفنانين - ورشة الفنانين العرب المرموقين في الصين»، والذي يستمر إلى غاية 30 أبريل الجاري. وسبق للإدريسي أن مثل المغرب في دورات سابقة من هذا البرنامج الدولي، مساهما في ترسيخ الحضور المغربي ضمن هذا الفضاء الثقافي والحضاري الذي يجمع العالم العربي بالصين، حيث أصبح الملتقى، منذ إنطلاق هذه المبادرة سنة 2009، فضاء حيويا للإبداع والتبادل بين الفنانين العرب والصينيين، والذي أسفر عن مئات الأعمال التي تميز بين الأصالة والحداثة. وبين بكين ومقاطعة فوجيان، سيخوض الإدريسي تجربة غنية في



طنجة تستقبل مهرجان الربيع المحلي

من جهة أخرى، تعكس البرمجة الموسيقية لهذه النسخة روح المهرجان القائمة على الربط بين الأجيال والأنماط والجغرافيات الفنية، حيث يلتقي الجمهور مع أسماء مغربية وازنة مثل «أوم» وحفيد القصري، إلى جانب أصوات شابة تعبر عن دينامية المشهد الجديد مثل «رامون»، وطاقات صاعدة من قبيل Stella Choir وRita Soko، وعلى المستوى الدولي، تحتفي هذه الدورة بحضور فرقة Blue Lab Beats البريطانية، الحائزة على جائزة «غرامي»، إلى جانب الفنان الإسباني Paco Soto، في برمجة تعكس انفتاح المهرجان على حوار موسيقي عابر للحدود.

ضمن تظاهرة ثقافية وفنية كبرى، تستعد مدينة طنجة لاحتضان الدورة الثالثة من مهرجان الربيع المحلي (The Local Spring Festival)، وذلك خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أبريل الجاري بقصر مولاي حفيظ (قصر المؤسسات الإيطالية). فبعد نجاح الدورات السابقة التي رسخت المهرجان كأحد أبرز المواعيد الثقافية في شمال المغرب، تراهن جمعية طنجة المحلية The Local Sessions، المنظمة لهذه التظاهرة، على استقطاب آلاف الزوار ومشاركة عشرات الفنانين والمبدعين والمهنيين، إلى جانب حضور إعلامي وازن وإشعاع رقمي متمامي.

دنيا بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة
لدى المكتب المغربي للملكية
الصناعية والتجارية (OMPIC)
تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني:
info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني:
www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية:
أع / 070-2011
الإبداع القانوني:
28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريريس
القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني:
محمد الغولي
المشرف على الموقع:
محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير
مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف:
05 37 70 80 47

التصنيف:
خديجة حليبي
الأرشيف:
حسن سرين
مراجعة النصوص:
جميلة حليبي
المراسلون:
زهري البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال

رورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيق حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمي
مصطفى كرين
الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس:
مصطفى العلوي



مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي. وتلبية لطلب هؤلاء القراء الأوفياء المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» التي غابت عنهم لمدة شهر، تعود هذه الصفحة بقلم الراحل مصطفى العلوي لتقديم جزء مما تركه

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

كيف أحبط جهاد القبائل مؤامرة الاستعمار في الأطلس..

قيادته سبعة عشر مدفعا. واستقر الجنرال كودو في أنفكو، والجنرال دوبيسون، وهو الجنرال الثالث، معززين بالكولونيل جيرار، استقروا في تيغريست. ورغم ذلك، فإن كل تحركات الجيوش الفرنسية كانت تتم تحت غطاء القصف الجوي، ولهذا تمكن الفرنسيون من احتلال جبل ملول في 11 يوليوز 1933 بعد معارك ضارية. وبعد تعزيز القوات المتواجدة بفرق جديدة جاءت بقيادة الكولونيل دونيس والكولونيل ترانكي والكولونيل لاهور والكولونيل هوبيل. ولكن سكان الجبال الذين لم يكونوا إلا متفرجين على المعارك بين المجاهدين والفرنسيين، لم يقبلوا بدورهم احتلال المنطقة من طرف الفرنسيين، فانطلقوا في عملية هجرة جماعية تاركين مداشرهم وخيامهم، متجهين نحو المصير المجهول، احتجاجا على الاحتلال الفرنسي، فلم يقبل الفرنسيون هذا الأسلوب الصادر عن السكان، وجاء الجنرال لوستال في 12 يوليوز 1933، ليمنع بواسطة قواته سكان المنطقة من الهجرة. وتفرغت فرقة أخرى لضرب قبيلة أيت حديدو في منطقة نحاد منصور، بقيادة الكولونيل هوريل، فقتل له ثمانية وستون جنديا يوم 12 يوليوز 1933. وفي 13 يوليوز 1933، خسر الفرنسيون في تাকাيتيم ثلاثة قتلى وعشرة جرحى. وفي 14 يوليوز، قتل للفرنسيين ثمانية جنود وجرح 15 في معركة مع قوات الكولونيل بلان في تازاليمت، وأصبح الفرنسيون يعتقدون أنهم أسياة المنطقة بعد معارك 1933.. لولا أنهم بقوا بعد ذلك بكثير يشتبكون مع المجاهدين المغاربة عدة شهور، بل عدة سنوات، وأكبر دليل على استمرار المعارك في هذا الجبل، جبل ملول، أنه في شهر جوان 1935 قتل عدد من الجنود الفرنسيين، ومن بين القتلى كان الليوتنان فرومانتان. إن قبائل أيت حديدو لم تقبل الاحتلال الفرنسي على الإطلاق، وجنوب تادلة، وفي كل منعرج ومرتفع.. كان الجهاد المغربي الذي بدأ قبل سنة 1912، لا زال مستمرا حتى سنة 1935، ونتجه جنوبا مع الأحداث لتقرب عبر جبال الأطلس المتوسط والكبير، من منطقة أخرى ذاق فيها الفرنسيون مرارة الرفض المغربي.

الاتصالات، معزولة عن بعضها. وتعترف الوثائق الفرنسية بأن ((الجنرال كودو حاكم المنطقة العسكرية بمكناس، توجه في 21 يوليوز 1932 لشك الحصار عن القوات الفرنسية في تادلة والأخطار التي كانت تحيق بالفرنسيين في تيلملي))، وهو البرهان القاطع على أن المعارك كانت مستمرة في تادلة سنة 1932، والواقع أن الجنرال كودو وصل إلى منطقة تادلة في ذلك التاريخ بعد أن استولى الثوار على تيخداوين وأشرف على انسحاب القوات الفرنسية في 13 غشت 1932. وبقيت قبائل أيت حديدو مسيطرة على جبل إيسوك وجبل ميسرديد، وانتظر الجنرال كودو

من الكولونيلات: بلان، دوفينو، هوريل، لوكران، برانكان، وكل كولونيل مكلف بنقطة من المنطقة. الكولونيل برانكان هذا، لم يكن محظوظا، إذ سقط في فخ في منطقة وانرغي، يوم 24 غشت 1933، وقتل ثمانية وثلاثون جنديا. وحاولت القوات الفرنسية يوم 3 شتنبر 1933 السطو على منطقة تجمعت فيها عائلات المجاهدين وأولادهم، منطقة إيسكريول، فاعترض سبيلهم الثوار الذين خاضوا معركة من أكبر المعارك دفاعا عن شرفهم، قتل فيها أربعة وعشرون عسكريا فرنسيا، بينهم ضابطان، الليوتنان أولي والليوتنان موني. لقد كان المغاربة مستعدين

في الصباح الباكر، في تازيكزاوت، قتل فيها ثمانية عشر جنديا فرنسيا وجرح 36 بينهم ضابط، وفي 8 شتنبر، هاجم المجاهدون الضفة الغربية لوادي زنزبات، وقال الفرنسيون في مذكراتهم: ((لقد أغرقونا بالمقاتلين وأهونا))، وكان عدد القتلى المعلن عنهم ثلاثة عشر جنديا فرنسيا وثلاثة وثلاثين جريحا. وأصبح الأمر يكتسي صبغة الحرب المفتوحة والخسائر اليومية، فجاء الجنرال هوري، يوم 12 شتنبر 1932، بمخطط مدروس لمحاصرة زعيم المجاهدين سيدي المكي مهاوش شخصيا، وفعلنا نجح في مخططة، وحوضر الأسد في عرينه، واعتقل وقيل رسميا إنه استسلم.



سنة 1933، حيث هجم في فاتح مايو 1933، واضطر للجلاء عن الموقع الذي كان مستقرا به تحت ضربات أيت حديدو، فانسحب من تيلملي، باعتراف الوثائق الفرنسية، التي قالت: «إنها كانت هزيمة لنا وأصبحت الوضعية لا تحتل». لقد قتل للجنرال كودو أثناء الانسحاب الضابط الليوتنان فيرنيسي، وقتل له الليوتنان ديشان، وقتل له عشرون عسكريا، وجرح 18 جنديا، بينهم ضابطان. وجاء جنرال آخر هو الجنرال هوري، الذي نصب قيادته العليا في تونفيت، ووضع تحت إمرته قوات جبارة مكونة من سبعة فرق وقيالق من السينغاليين والجزائريين، وثلاثة فرق محمولة، ونصب حول

لخوض الحرب ضد فرنسا طول الأبد.. لولا مناورات سياسية متعددة كانت تحاك في الإقامة العامة بالرباط، مثل مناورة الظهير البربري، الذي سيأتي الحديث عنه مستقبلا، ولولا قطع الصلات بين القبائل المحاربة، التي بقيت معزولة عن بعضها منعلا للتنسيق فيها بينها، ولكن هذا السرد لمعارك حصلت سنة 1933، لا يدع مجالا للشك في أن الشعب المغربي لم يضع السلاح في وجه القوات الفرنسية الغازية. ففي سنة 1933، كانت هناك معارك أخرى تدور في مناطق أخرى، وفي تلك الناحية بالذات، منطقة الأطلس المتوسط التي يجعلها بعد المسافات وانقطاع

وأعلن الفرنسيون عن نهاية الحرب عند أيت حديدو في 16 شتنبر 1932. بعد أن استسلم زعيمهم، ليكتشفوا فيما بعد أن سيدي المكي ليس إلا واحدا من المجاهدين، وأن الجهاد لا يتوقف بتوقف أمغار القبيلة. ودخلت سنة 1933 لتشهد على أن سكان أيت حديدو لا زالوا أسياة الموقف الراقضين، وبدأت السنة الجديدة بهدوء حذر، اشتعلت معه سلسلة معارك ابتداء من شهر يوليوز 1933، انطلقت من جبل إيمدغاس، حيث جاء الجنرال لوستال لقيادة المعارك، وحيث قتل له جنديان وجرح آخران يوم 17 يوليوز. وأغرقت المنطقة بحشد آخر

الطلة 162



بقلم: مصطفى العلوي

كان الجنرال لوستال حاكم المنطقة، والمتخصص في محاربة أيت حديدو على رأس قوات كثيفة في منطقة تيسوكات، حيث تسيطر قبائل أيت حديدو وقبائل أيت شخمان سيطرة مطلقة على المنطقة، سيطرة يترجمها هذا الواقع سنة 1932، عشرين سنة بعد إمضاء عقد الحماية. وفي 18 يوليوز 1932، هب حشد من الفيالق بقيادة الكولونيلات: بيرستشي، هوري، سافاران، لوكران، دوفريتي، وبرنار، في محاولة لاحتلال منطقة إيجبرتين، ولطرد المغاربة من قسبة تافراوت. واستمرت المحاولات والاشتباكات إلى 12 غشت 1932، قصفت فيها المدافع الفرنسية كل ساكن وكل متحرك في المنطقة، وجرت معركة مفتوحة في أيت ملول قتل فيها جنديان فرنسيان وجرح أربعة. وفي 14 غشت، قتل في معركة «تيغغشت» الليوتنان بيانيلي، وكان الفرنسيون ينتظرون بعيدا، ويشهدون من بعيد فيالق المجندين المغاربة والأجانب يخوضون المعارك ضد السكان المغاربة، إلى أن حصل يوم 22 غشت أن حوصرت تلك القوات كلها في منطقة تاساوت، فاضطر الفرنسيون لدخول المعركة، حيث قتل لهم واحد وعشرون جنديا، وجرح 48. وفي يوم 23 غشت 1932، قتل أربعة فرنسيين وجرح ستة في معركة ضد قبيلة تاكوشتامت، وهاجمت قبيلة أيت حديدو يوم 4 شتنبر 1932 مركز موتزيلي في سهول البحيرات، ودامت المعركة ثلاث ساعات قتل فيها ثمانية جنود فرنسيين وجرح 15. وفي 5 شتنبر قتل جندي فرنسي من قوات الكولونيل فريتي في تاساوت نسردون، وفي 6 شتنبر، قتل ثلاثة جنود فرنسيين وجرح خمسة في معركة أفود نسردون، وفي 7 شتنبر، جرت معركة أخرى